الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة
الشيخ مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري
قسم التاريخ والجغرافيا

محاضرات وحدة تاريخ الثورة
1962-1954

مطبوعة علمية خاصة بمقياس تاريخ الثورة

إعداد : دة/مخلوف رانية

الموسم الجامعي: 2020-2021

فهرس المحتويات :

رقم المحاضرة	عنوان المحاضرة	ص
01	من المنظمة الخاصة الى اندلاع الثورة	03
02	اندلاع الثورة و ردود الفعل	38
03	هجومات الشمال القسنطيني	44
04	مؤتمر الصومام	52
05	القرصنة الجوية	66
06	معركة الجزائر و اضراب 8أيام	77
07	مؤتمر طنجة	83
08	تاسيس الحكومة المؤقتة	89
09	مفاوضات ايفيان و استقلال الجزائر	97

المحاضرة الاولى:

المنظمة الخاصة و التحضير للثورة.

العناوين الفرعية:

1- تأسيس المنظمة الخاصة وإرهاصات العمل المسلح.

2-واقع التسلح عند تأسس المنظمة الخاصة.

3-البحث عن مصادر التسليح في الخارج.

4-دور المنظمة الخاصة في عمليات التسليح.

5-الإمكانات العسكرية و البشرية للعمل المسلح عشية اندلاع الثورة التحريرية.

6-إنشاء اللجنة الثورة للوحدة و العمل.

7-اجتماع 22.

8-المصادر الداخلية لتموين الثورة التحريرية.

1- **تأسيس المنظمة الخاصة وإرهاصات العمل المسلح:**

خلفت الحرب العالمية الثانية محاولات رامية إلى فكرة العمل المسلح رغم عدم نضج الظروف المحيطة أدى إلى عزلها، فلم تتجاوز مشاريع الثورة التي وضعت في تلك الأثناء مرحلة التخطيط،أثناء هذه الفترة تبلورت العديد من المشاريع الانتفاضية داخل حزب الشعب وخارجه، لا توجد مصادر كافية تتحدث بالضبط متى بدأ التخطيط للثورة داخل الحزب ولكن المؤكد أن جوان 1944 ناقش المكتب السياسي فكرة إنشاء جيش سري وكلف المحامي علي إبراهيم بوضع تخطيط لهذا التنظيم وأنجز المشروع في أوت 1944.

ويبدو أن تلك الظروف قد توفرت حسب تصور قيادة الحزب في أفريل 1945 لذا وضعت خطة لتهريب مصالي الحاج من مكان إقامته الجبرية في قصر الشلالة إلى ضيعة ملك لعائلة صغيرة بمنطقة جبل عامل جنوب سطيف وإلحاق فرحات عباس والبشير الإبراهيمي به ثم إعلان الاستقلال باسم حكومة جزائرية تضم أقطاب الثلاثة وأخيرا إعلان العصيان على الحكم الفرنسي، وافق مصالي الحاج على هذه الخطة تقرر تنفيذها في 19 أفريل 1945 لكن محاولة تهريب مصالي الحاج باءت بالفشل جعل الخطة تلغى ومن المؤكد أن حوادث 8 ماي 1945 و ما أعقبها من قمع وحشي أعاد فكرة الثورة إلى الواجهة حيث أصرت إدارة الحزب يوم 12 و 13 ماي إجتماع دام عدة ليالي، أمر بهجوم شامل في كل القطر الجزائري لتخفيف الضغط على منطقة الشمال القسنطيني على أن يدخل حيز التنفيذ في 23 ماي، لكن وصول معلومات تؤكد إطلاع فرنسا على خطة الحرب دفع المسؤولين إلى إصدار أمر بإلغي الهجوم.

و في نفس السياق ظهرت العديد من المنظمات التي سعت إلى النضال الوطني إلى مرحلة الكفاح المسلح، ظهور نخبة **العمل الثوري لشمال إفريقيا (CARNA)** التي أسسها بعض قيادي حزب الشعب **(بلقاسم راجف، ياسين عبد الرحمن، محمد طالب و أعمارة رشيد ....)** بعد إجراء اتصالات مع الألمان في أواخر 1938 كان الهدف منها الحصول على مساعدات من دول المحور قصد تفجير الثورة عند قيام الحرب العالمية الثانية، لكن معارضة مصالي الحاج لهاته الجماعة، و كذلك عدم جدية الألمان في التعاون معها

جعل هذا التنظيم يدخل في عزلة حتى نوفمبر 1942، حتى نزول الحلفاء في الجزائر، فكونت منظمة جديدة و قامت بعدة أعمال كجمع السلاح و الرعاية المضادة للتجنيد و إصدار جريدة **العمل الجزائري** بهذه الطريقة جعلت مصالي الحاج يقتنع بنشاطها و إعادة إدماج عناصرها في الحزب في أفريل 1944.

و في فترة 1942 قامت مجموعة من الشباب المناضل في حزب الشعب أمثال (**محمد بلوزداد، أحمد محساس، أحمد يوسفي....**) بتأسيس تنظيم شبابي حمل إسم **لجنة شباب بلكور** "CJB" و تمثل نشاطها سياسيا كتوزيع المناشير و مقاومة التجنيد الإجباري و عسكريا سرقة الأسلحة من المعسكرات الأمريكية- الإنجليزية المتواجدة في سهل المتيجة.

و يعتبر مؤتمر فيفري 1947 البنية الأساسية لإنشاء المنظمة الخاصة المكلفة بالتحضير للعمل المسلح إلا أن هذا القرار لم يشرع في تنفيذه إلا في نوفمبر 1947، ترجع بعض الكتابات التاريخية سبب ذلك إلى الاهتمام بإعداد الانتخابات البلدية أكتوبر 1947، ففي أول اجتماع للمكتب السياسي عن مؤتمر فيفري 1947 أسندت مسؤولية تنفيذ قرار إنشاء المنظمة الخاصة إلى محمد بلوزداد و بدأ هذا الأخير في صيانة هياكل المنظمة و البحث عن الكوادر و قام بعدة تنقلات لاسيما إلى مقاطعة قسنطينة.

و بدأ اجتماع هيئة الأركان في 13 نوفمبر 1947 في مسكن ملك لعائلة المناضل دريسي دريسي بالجزائر و حضره كل من بلوزداد و آيت أحمد و بلحاج رقيمي ولد حمودة و بوضياف و تغيب عن الاجتماع بن بلة لسبب خاص.

و خلال هذا تم إعادة هيكلته و إنشاء مصالح عامة

إعادة هيكلة هيئة الأركان، حيث أصبحت تتكون من هيئتين، هيئة أركان عامة و هيئة أركان إقليمية و تعتبر هيئة الأركان العامة بمثابة جهاز تخطيط و تضم أربعة أعضاء هم: القائد الوطني حسين آيت أحمد، المدرب العسكري و المفتش العام عبد القادر جيلالي بلحاج و نائبه جيلالي و هو نفس الوقت مسؤول مقاطعة و مسؤول المصالح العامة محمد ماروك

أما هيئة الأركان الإقليمية و تدعى أيضا بالمجلس الأعلى للقبوائل فهي تتولى وظيفة التنفيذ، و تضم قادة المقاطعات و عرفت تركيبتها البشرية تغييرات عديدة

القطاع القسنطيني مقسم إلى مقاطعتين شمالية بقيادة بوضياف و جنوبية بقيادة بن مهيدي و الشيء الهام هنا أن آيت أحمد بعيد نسبيا عن الهيئة الإقليمية باعتباره مسؤول الهيئة العامة، أما ديدوش فكان مسؤول منطقة تابعة لمقاطعة الشمال القسنطيني

القطاع الوهراني ففيه مقاطعة واحدة تحت مسؤولية بن بلة حتى أفريل 1949 و هذا تاريخ استدعائه للإشراف على لجنة التنظيم في إطار الحزب

و لقد قسمت إلى مقاطعتين: شمالية بقيادة حمو بوتليلس و جنوبية بقيادة عبد الرحمان بن سعيد، لكن الأول اعتقل بعد عملية بريد وهران و هذا جعل بن سعيد يتولى الإشراف عليهما معا.

أما القطاع الجزائري فكان يتكون من ثلاث مقاطعات

1- مقاطعة الجزائر (1) و تضم مدينة الجزائر و متيجة و التيطري و كانت تحت إشراف رقيمي

2- مقاطعة الجزائر (2) و تشمل شلف و الظهرة و مسؤول عنهما هو الرقيمي

3- مقاطعة القبائل: ظل يشرف عليها ولد حمودة إلا أن تم اعتقاله في 1949 و عوض بآيت 'منقلات أمبارك'

و حسب ما ذكره آيت أحمد أنه تم استحداث مقاطعة جديدة في نهاية هذه المرحلة شملت الصحراء و عين على رأسها أحد إطارات المنظمة و لكنه رفض الالتحاق بها بحجة أن هذا التعيين هو تهميش مقصود نظرا لانعدام التنظيم بالمنطقة باستثناء بعض الأفواج في الأغواط و الجلفة لكن لا توجد مصادر تخبرنا هل بقيت هذه المقاطعة أم ألغيت

إنشاء المصالح العامة: و هي شبه شبكات الإمداد و التموين و تتكون من ثلاث مصالح متخصصة.

- مصلحة الهندسة: و تدعى أيضا بقرع المتفجرات و أنشأها عبد القادر جيلالي بلحاج في 1948 و كلف بتسييرها "محمد أعراب" و مهمتها تلخصت في عمليتين أساسيتين:

صنع المتفجرات بمختلف أنواعها

تدريب المناضلين على تقنيات التخريب و استخدام المتفجرات

و يوجد مقرها في مدينة الجزائر نهج فتيحة زهرة بالقرب من ساحة أول ماي.

-مصلحة الاتصالات: أنشاها محمد مازوك ربيع 1949 و كان على رأس إدارتها عسلة رمضان و كانت تضم متخصصين في الراديو و الكهرباء و كان الهدف منها إعداد كوادر الثورة في ميدان الاتصال و الإشارة عن طريق تدريب بعض المناضلين على استخدام أجهزة الاتصال و كان مقرها في حي بلكور نهج محمد بوشنافة

-مصلحة الإستخبارات: و كانت تحت رئاسة عمر بن محجوب و الهدف منها الوصول إلى الأقسام الأكثر حيوية في الجهاز الاستعماري و لكن نشاط هاته الهيئة بقي محدود و هذا راجع إلى الخلافات التي ثارت داخل المكتب السياسي للحزب بينما كان يرى ارتباط هذه المصلحة بهيئة الأركان و الذين يفضلون استقلالها

-مصلحة التواطؤ: و كانت تضم مناضلين في الحزب و متعاطفين معه، و منظمات و هي مكلفة بتأمين الملاجئ للعناصر المطاردة من طرف الأمن الإستعماري، و كذلك توفير المخابئ للأسلحة و الذخيرة و لتغطية على هذا النشاط تم تأسيس شركة تجارية مهمتها الاستيراد و كان يديرها أحمد بوسفي

لكن الشيء المهم هو أن هيئة الأركان كانت تسير بخطى سريعة و ثابتة.

2-واقع التسلح عند تأسيس المنظمة الخاصة:

إن امتلاك السلاح أصبح رغبة واسعة الانتشار بين الجزائريين و مما يفسر هذه الظاهرة القناعة التي تبلورت لدعم أن الثورات و المقاومات التي اندلعت ضد الاستعمار لم تفشل إلا بسب افتقار الشعب الجزائري إلى الأسلحة الحديثة الذخيرة الكافية.

و ازدادت رغبة امتلاك السلاح قوة مع مجازر ماي 1945 و ماانتج عنها من عمليات التزوير انتخابي التي جعلت الجزائريين يوقنون بأن الطريق الوطني إلى التحرير هو العمل المسلح و خاصة في الأرياف و كان الفلاحون يطالبون بالسلاح بدل الكلام و هذا أحد

الأشخاص يخاطب بن بلة قائلا: اسمع يا ولدي هل تعلم ماذا تفعل الإدارة إذا بلغها أن أحدنا انخرط في الحزب؟ إنها ترسل اليه الجندرمة لتأخذه من بيته و يضرب و يهان أمام زوجته ثم يلقى في السجن بدون محاكمة... و بعد هذا يتحدث الحزب عن الانتخابات... لا نريد أن نسمع شيئا عن ذلك فالشيء الذي يلزمنا الآن هو البنادق.

و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن السياق النفسي الاجتماعي كان يحفز على التسلح.

كما أخذت الأسلحة الحديثة تسير بين الجزائريين خاصة عند الحرب الإمبريالية الثانية و هذا ما سجل قلق السلطات الفرنسية بخصوص حيازة عدد معتبر من الأهالي لأسلحة حربية و عرفت تجارة السلاح رواجا كبيرا أثناء الحرب الإمبريالية الثانية و كان الحصول على الأسلحة من الحلفاء أسهل من ذلك بكثير بحيث كانت أسلحتهم موزعة في كل مكان موجودة في الأرياف مغطاة بالخيم دون حراسة الأمر الذي شجع العديد من الجزائريين للاستحواذ عليها.

- أهم عمليات تهريب السلاح كانت تجري في منطقة الجنوب القسنطيني الممتدة من الأوراس النمامشة شمالا حتى واد سوف جنوبا الشيء الذي ساعد في ذلك وقع عدة معارك بين الحلفاء و دول المحور الشيء الأخير هو نزول الحلفاء بوادي سوف مدة قبل أن تهاجم قوات المحور في تونس و ليبيا و لقد اعترفت السلطات الفرنسية على وجود عملية تهريب السلاح في ناحية تبسة و عجز مصالح الأمن عن وضع حد لها سبب ضعف وسائل التدخل و ضعف المراقبة

و كان انتشار السلاح الفردي يختلف من منطقة إلى أخرى و بالأخص في القبائل و الأوراس.

في بعض الأحيان كان الحصول على الأسلحة من الحلفاء أسهل بحيث أن جنود الحلفاء كانوا يساهمون في عملية تهريب الأسلحة لصالح الجزائريين طلبا للربح المادي فيذكر تقرير للمكتب الثاني مؤرخ في 10 جويلية 1945 بأنه تم ضبط مجموعة من الجنود الإنكليز قاموا بنقل عدة شحنات من السلاح إلى مدينة جميلة طوال السداسي الأول من

سنة 1945 لصالح شبكة جزائرية تتكون من سجال عمار المقيم بجميلة و الذي كان يتسلم البضاعة ثم يحولها إلى صهره علاوة دحماني الذي ينقلها إلى المدعو خالفة عبد الرحمان.

ونتيجة لهذا انتشار وازدهرت تجارة السلاح واشتهرت عدة أسواق كسوق الخميس بالقرب من قرية آيت خازون التابع لبلدية الصومام المختلطة

هنا السؤال الذي يطرح نفسه ماهي الوسيلة التي استعملتها المنظمة الخاصة لجمع كميات كبيرة من السلاح وبأقل التكاليف؟

كما ذكرنا سلفا أن مجموعة CARNAوالتي دخلت في اتصالات مع الألمان لحصول على السلاح، لكن هذه المحاولة منيت بالفشل، بحيث نجد أن نشاط المنظمة الخاصة بدأت بجمع السلاح المنتشرة في معسكرات الحلفاء المشدة في سهل متيجة، بحيث كان أفرادها يقومون برصد الأسلحة في النهار وفي الليل يأتون فيأخذون الأسلحة الخفيفة من مسدسات ورشاشات وقنابل يدوية وبعد التأكد من صحة تلك الأسلحة قررت تنظيم عملية واسعة أطلقت عليها عملية جمع، وبعد ذلك يخبئونها في أماكن آمنة وبقيت الأسلحة تنتقل من مخبأ إلى آخر حتى وصلت إلى أيدي المنظمة الخاصة.

من خلال ذلك نجد أنفسنا أمام عدة تساؤلات كيف تعاملت المنظمة الخاصة مع مسألة نقص السلاح؟ وما هي الحلول التي بذلتها لمواجهة هاته الصعوبات؟

في بداية الأمر لابد من التطرق إلى الصعوبات التي واجهت عملية تسليح المنظمة في بداية نقص مصادر التسليح، بحيث لم يكن سهل الحصول على كميات المرغوبة بها داخل الجزائر أو حتى من خارجها.

نقص مصادر التمويل: بحيث كان بحاجة ماسة إلى المال لتغطية عملية شراء السلاح، كان مصدر تمويلها الوحيد هو الحزب الذي كان يقدم مساعدات متواضعة بسبب أن الأموال التي كانت بحوزته تم استنزافها في الانتخابات زادت على ذلك المساعدات المالية التي يقدمها لعائلات المعتقلين وكذلك نقص مداخيل الاشتراكات بفعل تناقص عدد

المنخـرطين فـي الحـزب بسـبب سياسـة القمـع التـي مارسـتها السـلطات الفرنسـية ضـد المنخرطين.

صـنع أجهـزة الاتصـال: نجـح مختصـون يعملـون فـي المنظمـة الخاصـة فـي صـنع 6 أجهـزة إرسال واستقبال بأبسط الوسائل.

3-البحث عن مصادر التسليح في الخارج:

أول رحلـة اتصـال قـام بهـا المناضـل محمد يوسفي سنة 1949 إلـى منطقـة وجـدة وتانـدرارا وكللـت هـذه المهمـة بجلـب كميـة مـن السـلاح وفـي نفـس المهمـة انتقـل أحمـد بـن بلـة مـع المناضـل عبـد الـرحمن بـن سـعيد إلـى منطقـة فقيـق المغربيـة بغـرض البحـث علـى السـلاح ومعرفـة رأي الحركـة الوطنيـة المغربيـة حـول مسـألة الكفـاح المسـلح غيـر أن الظـروف لـم تسمح بلقاء مسؤول حزب الاستقلال بالمنطقة محمد العالم.

وفـي مطلـع 1949 ذهـب وفـد مـن حـزب الشـعب المكـون مـن: شرشالي،وخيضـر إلـى طنجـة والتقـى بـزعيم حـزب الاسـتقلال عـلال الفاسـي بغـرض الحصـول علـى مسـاعدة ماليـة فـي شـكل قـرض بهـدف شـراء السـلاح واقتـرح عليـه التنسـيق فـي الكفـاح المسـلح علـى مسـتوى المغـرب العربي غير أن اختلاف المعطيات السياسة لم يتوج اللقاء بأي اتفاق عملي.

ثانيـا: ازديـاد الرقابـة الممارسـة مـن طـرف مصـالح الأمـن الفرنسـي علـى الحـدود وإيقـاف مهربي السلاح وحجز العديد من الأسلحة والمتفجرات.

لكي تتجاوز المنظمة الخاصة هاته المشاكل وضعت حلول نذكر منها:

أولا: إلزاميـة تسـلح كـل مناضـل وامتلاكـه سـلاح شخصـي،ففي الأوراس مـثلا قـرض بـن بولعيد على كل مناضل أن يمتلك بندقية ومائة خرطوش وهذا من اجل:

- جعل مشكلة التسلح مسؤولية كل مناضل.
- كذلك من اجل جمع المال الكافي لشراء السلاح.
- حماية المناضل من أي خطر في حالة إنفضاح أمره.

ثانيا:إنشاء نواة صناعية حربية

صناعة المتفجرات:التي كانت تشرف عليها مصلحة الهندسة المتواجد مكانها في ساحة أول ماي بالعاصمة وكانت تجرى صناعة القنابل في ثلاثة مخابئ: مدينة الجزائر في مرآب بشارع روفيغو والثاني في حسين داي والثالث في بلاد القبائل وتتم صناعة القنابل باستخدام قطع أنابيب حديدية تلحم عند الطراف على اسطوانات مغلقة ثم يحدث ثقب الطرف العلوي ويوضع فيه صاعق وعند تحريكها بواسطة خيط يحدث الانفجار.

4-دور المنظمة الخاصة في عمليات التسليح:

منذ البدايات الأولى كان هدف المنظمة الخاصة في مجال التسليح هو توفير الحد الأدنى اللازم من السلاح لضمان فعالية واستمرارية العمل الثوري يعني ذلك إنشاء مخازن للأسلحة الخفيفة في كل منطقة، وكان قادة المنطقة يستبعدون فكرة اعتماد مبدأ القائم بتسليح جرب العصابات بنفسها أثناء المعركة.

كما لجأ أفراد المنظمة الخاصة في الغرب الجزائري إلى القيام بمحاولات اغتيال الجنود الفرنسيين بهدف الحصول على السلاح ومن بين هذه العمليات ماوقع بالملعب البلدي في معسكر ثم الحصول على مجموعة لا بأس منها من الأسلحة.

من خلال التقرير المفصل للمنظمة الخاصة الذي تقدم به المناضل حسين آيت أحمد خلال اجتماع زيدين في شهر 1948 أي بعد حوالي شهرين من ميلاد المنظمة الخاصة،بحيث قال أن المنظمة كانت تعاني من نقص في السلاح الذي لم يكن يكفي حتى لتدريب عناصرها.

لقد ناقش المكتب السياسي لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية "MTLD" مسألة التسليح في هذا السياق يشير المجاهد قاضي بشير أنه قد تقرر في اجتماع زيدين 1948 تأسيس قواعد خلفية للثورة وبناء على ذلك أعطيت الأوامر والتعليمات لنواب الحركة وخصوصا المناضل الأمين دباغين باعتباره مسؤول العلاقات الخارجية لعقد

اتصالات والبحث مصادر للتزويد بالسلاح وقد تمت في هذا الاتجاه عدة اتصالات نذكر منها ما يلي:

أ- الاتصالات مع الحركة الوطنية المغربية:

حدث أول اتصال من خلال زيارة التي قام بها المناضل محمد يوسفي 1949 بتكليف من قائد المنظمة الخاصة محمد بلوزداد إلى منطقة تاندرار بالجنوب المغربي وكللت هذه المهمة بجلب كمية من السلاح بمساعدة شيخ مغربي كان قد شارك في ثورة الخطابي ولقد تم اتصال آخر بين أحمد بن بلة مع المناضل عبد الرحمن بن سعيد في منطقة المغربية التي تعتبر إحدى قلاع الحركة الوطنية المغربية، إلا أن الظروف لم تسمح باللقاء وقد المنظمة مع مسؤولي حزب الاستقلال.

ومع مطلع 1949 انتقل وفد عن الحركة يتكون من شرشالي وحمد خضير إلى طنجة أين التقيا بزعيم حزب الاستقلال علال الفاسي لطلب المساعدات المالية على شكل قرض شراء الأسلحة كما اقترحا عليه إمكانية تنسيق عملية الكفاح المسلح على المستوى المغاربي وسبب الاختلافات في وجهات النظر وتباين إستراتيجية النضال لدي الحزبين انتهى اللقاء بدون نتائج تذكر

ب- الاتصالات مع الحركة الوطنية التونسية:

لم تتكلم الكتابات التاريخية بضبط متى بدأت اتصالات المنظمة الخاصة مع الحركة الوطنية التونسية، المهم هنا أن ضابط يعمل بصفة دائمة في تونس يمارس التجارة ظاهريا،إلا أنه يلعب همزة وصل بين التونسيين والمنظمة الخاصة ألا وهو دحماني محمد وهذا الشخص كان وراء تنظيم الزيارة التي قام بها روابحية وبوضياف ومحمد عصامي إلى تونس نهاية 1949 حيث استقبلهم هناك محمد بن دحمان ومسعود المقراني حفيد الشيخ المقراني زعيم ثورة 1971 وقد انتهت هذه الزيارة باتصال الوفد مع مجموعتين:

المجموعة الأولى: تمت مع بعض مهربي السلاح الذين لم يجدوا بحوزتهم سلاحا للبيع غير أنهم تعهدوا بتوفيره في المرة القادمة.

المجموعة الثانية : تمت بين الوفد المذكور سابقا وقادة من الحزب الدستوري التونسي من أجل تنظيم التعاون في مجالات التسليح والاتصالات العسكرية وغيرها، وبخصوص هذا يذكر المجاهد عبد القادر العمودي انه قام بزيارة إلى توزرTOUZREبتونس والتقى بوفد من الحزب الدستوري تم إرسال وفد مكون من بوقادوم وبن بلة إلى الحزب الدستوري والتقى الوفد مع السيد صالح بن يوسف الذي تعامل معهم باستعلاء ووصف مساعاهم " بالعمل الصبياني" الأمر الذي أدى إلى فشل اللقاء، غير ان بن بلة تمكن من إقامة علاقات مع المناضلين في الحزب الدستوري مثل الشاذلي قلالة الذي اتفق معهم مبدئيا على التعاون في المجال العسكري، وعاد بن بلة مرة ثانية إلى تونس رفقة جيلالي بلحاج وفي هذا الإطار تم استفادة النشطاء التونسيين من خبرة(المخ) في صنع المتفجرات ولذلك إرسال فريق من خبراء المتفجرات إلى تونس في ربيع 1999.

ج-<u>الاتصالات مع ليبيا ومصر</u>: لقد تمكن المناضل محمد دحماني المقيم بتونس بإجراء اتصالات مع رئيس جمعية عمر المختار عندما زار هذا الأخير تونس في منتصف 1948،الذي أكد له على سهولة العثور على الأسلحة بليبيا فنقل هذه الأخبار إلى حامد روابحية الذي نقلها بدوره لأمين دباغين فكلف هذا الأخير حامد بالسفر إلى ليبيا والتأكد من المعلومات، لكن عند إقامته في ليبيا تبين أن مسألة الحصول على الأسلحة لم تكن بتلك البساطة التي كان يتصورها رئيس جمعية عمر المختار وفي ذات الوقت اقترح عليه أن يواصل مشواره إلى القاهرة لبحث الأمر مع الجامعة العربية بفعل قبل وواصل سفره بجواز سفر ليبي إلى مصر،واستغرقت رحلة روابحية شهرين كاملين بدون الوصول إلى نتيجة المتمثلة في الحصول على الأسلحة، لكنها سمحت بإقامة علاقة طيبة مع الجزائر والقاهرة ومهدت كذلك لسفر الدكتور الأمني دباغين إلى القاهرة في شهر أكتوبر 1948 وانطلاقا مما تمت الإشارة إليه أصبحت مصر مع مرور الوقت مقر رئيسي للنخبة الثورية

الجزائرية ومهدا لجبهة التحرير الوطني، بإعطائها للوفد الخارجي الذي تشكلت نواته الأولى في القاهرة وسوف تصبح مصر قاعدة خلفية للدعم اللوجيستيكي للثورة الجزائرية.

د-الاتصالات مع الجامعة العربية:

توجت هذه الاتصالات بزيارة الدكتور دباغين إلى القاهرة لم تسفر عن أي نتيجة ملموسة،إلا أن حامد روابحية يؤكد أن الدكتور الأمين دباغين بحث مع الأمين العام للجامعة السيد عبد الرحمان عزام موضوع المساعدات التي من الممكن أن تقدمها الجامعة للجزائر في كفاحها ضد الاستعمار ملحا بشكل خاص على السلاح والمال فكان رد أمين الجامعة بأن السلاح قليل جدا إذا أن الجيوش العربية التي انهزمت خلال حربها مع إسرائيل سنة 1948 هي بحاجة إلى تسليح أما المال فهو الحركة الوطنية بإمكانها الحصول على السلاح عن طريق شركات التهريب العالمية،الأمر الذي دفع بالأمين العام للجامعة إلى اقتراح إمكانية توفير المال اللازم من ميزانية الجامعة وتتولى الحركة الوطنية عملية شراء الأسلحة لصالحها في الجزائر ولصالح الجيوش العربية في فلسطين،إلا أن تلك المساعي والمحاولات لم يكتب لها النجاح وباءت بالفشل.

تعتبر تجربة المنظمة الخاصة تجربة استثنائية نحو العمل الثوري الفعلي من ناحية العمل الميداني كما أنها شكلت نقطة اللارجوع نحو السياسة السلمية وذلك عن طريق بناء نصور لمشروع ثوري في مستوى طموحات حركات التحرر المناهضة للاستعمار خلال تلك المرحلة الحاسمة، غير أن التنظيم الفعال لم يدم طويلا ثم حله على يد مصالح الشرطة الفرنسية عقب عملية انتقالية من مناضل سابق منشق على التنظيم في شهر مارس 1950 وقد أدى ذلك إلى اكتشافه وتقويض هياكله وقد تكبدت المنظمة جراء ذلك الفعل خسائر فادحة حيث أوقفت ما يقرب من ثلاثمائة عضو من عناصر عبر أنحاء الوطن لمل فيهم الأعضاء القياديين على رأسهم أحمد بن بلة ورقيمي ويوسفي وتم حجز كميات من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات ووثائق سرية ولم يجد الفارون من بطش السلطات الفرنسية بدا غير الالتحاق بالجبال لمواصلة كفاحهم المسلح وعند هذا المقام نمكن القول أن المرحلة التحضيرية للثورة انطلقت عام 1947 عقب ميلاد المنظمة

الخاصة وعملها بدأت بعد اكتشافها سنة 1950 وفي هذا الاتجاه بدأت التحضيرات المادية والبشرية بهدف الشروع في الكفاح المسلح.

5-الإمكانات العسكرية و البشرية للعمل المسلح عشية اندلاع الثورة التحريرية:

لقد كانت الظروف ملائمة للنضج العمل المسلح فهناك قاعدة ثورية تنتظر بشغف إعلان الثورة و هناك استعداد كبير و خاصة من قبل قادة المنظمة الخاصة التي طال أمد اندلاعها و هناك ظروف خارجية ساعدت ذلك هزيمة فرنسا في بيان ديان فو و إقرارها باستقلال الهند الصينية صائفة 1954 و كذلك اشتداد المقاومة في تونس و اضطرار فرنسا للتصريح باستقلال تونس، و كذلك تعقد المشكلة المغربية و خاصة بعد نفي الملك المغربي، و الاستعداد الذي أباده قادة ثورة جويلية 1952 في مصر بدعم الثورة في الجزائر، كلها أرضيات مشجعة على مباشرة العمل المسلح.

لقد بدأت النواة الثورية تشكل من جديد بمنأى عن قيادة الحزب، و ظلت تعمل خفية من أجل بعث المنظمة الخاصة و الاستفادة من التجربة السابقة، خلال فترة 1952 بدأ تحرك كل من محمد بوضياف و مصطفى بن بولعيد إلى اتفاق من أجل إشعال فتيل الثورة، و من هنا بدأ الاستعداد المادي للثورة عن طريق تفعيل شبكات الدعم بالسلاح و إنشاء ورشات لصنع القنابل و المتفجرات.

و في خضم هذه الظروف شكل محمد بوضياف لجنة عمل تتكون من مصطفى بن بولعيد و ديدوش مراد و عبد الحميد مهري و محمد بوضياف، تتكفل بتجميع العناصر القدماء في المنظمة الخاصة و كل من لديهم استعداد للعمل المباشر معهم و بدأ الأمر جديا لذلك تم الانطلاق في التنظيم بعد الاتصال بمحمد العربي بن مهيدي الذي بدوره جمع حوله عناصر و كلفت بإعداد العناصر، بالإضافة إلى تكليف مصطفى بن بولعيد بإنشاء مستودع لصنع القنابل و المتفجرات في جبال الأوراس .

و لقد حرص هؤلاء القادة على السرية من خلال مايلي:

1- السرية إزاء الإدارة الاستعمارية (أي أخذ العبرة من تجربة اكتشاف المنظمة الخاصة).

2- السرية اتجاه قيادة الحركة خصوصا و أنها لم يكن لها أي تجاوب مع طموحات المشروع الثوري و وقوعها في الصراعات

3- عدم إشراك العديد من نشطاء المنظمة الخاصة حتى فترة لاحقة و ذلك لضمان انطلاقة حسنة للثورة.

6-إنشاء اللجنة الثورة للوحدة و العمل:

بعد المخاض الصعب الذي عرفته الحركة الوطنية 1950-1954 انتهى بميلاد اللجنة الثورة للوحدة و العمل **CRUA** اللجنة التي كان لها دور في مهمة الإعداد لتفجير الثورة .

بعد اشتداد أزمة حزب الشعب و من أجل الخروج منها تم عقد اجتماع بمدرسة الرشاد حضره أربعة مناضلين هم: دخلي، بوضياف، لحول و سيد علي، عبد الحميد و شرعوا في دراسة الأوضاع من أجل إيجاد حلول لتجاوز الأزمة و بالفعل انتهى بهم المطاف لتأسس اللجنة الثورية للوحدة و العمل و هذا من أجل لم شمل المناضلين و لكن روايات أخرى تتكلم على أن تأسيسها كان من أجل إيجاد حل لتجاوز الأزمة بسبب الإجراءات التعسفية التي أخذها مصالي و أنصاره ضد كل من: دخلي، رمضان بوشبوبة، مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف و على أثر ذلك تأسست اللجنة 27 أو 28 مارس 1954 .

تم خلال هذا توزيع المهام بين الأربعة كما يلي

مسؤول التنظيم: دخلي

مسؤول الشؤون الاجتماعية: محمد بوضياف

مسؤول الإعلام و الاستعلامات و الرقابة: رمضان بوشبوبة

و في ختام الاجتماع انتخب بوضياف كمنسق وطني و الذي قام بدور بتعيين الأمانة العامة التي اختير لعضويتها كل من ببطاط بن بولعيد، ديدوش و بن مهيدي و عقد أول اجتماع لها في دكان المناضل عيسى كشيدة الواقع في أعالي القصبة بالعاصمة و كان

في جدول أعمالها دراسة لائحة اجتماع 22 وضع نظام داخلي للجنة، و من القرارات التي اتخذتها الأمانة:

1- مواصلة ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة و هيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد

2- استئناف التكوين العسكري اعتماد على كتابات المنظمة الخاصة

تنظيم فريق لصناعة القنابل اللازمة ساعة الإعلان عن الثورة و قد تم في نفس الاجتماع توزيع مهام بين أعضاء الأمانة كما تقدر الاتصال لجماعة القبائل التي كان على رأسها كريم بلقاسم بهدف دمجهم في الحركة الجديدة.

7-اجتماع 22.

بادرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى دعوة العناصر الثورة لعقد اجتماع 22 يوم 25 جويلية 1954 بالعاصمة وتم التحضير لهذا الاجتماع في سرية تامة وعقد في منزل المناضل إلياس درويش بـ "صالومبي" طبيعيا أن تشرف اللجنة التحضيرية على الاجتماع حيث لعب القادة الخمسة (بوضياف ، بن بولعيد، بن مهيدي، وديدوش،وبيطاط) الدور الأساسي في التنظيم وتوجيه الاجتماع وحضره كذلك القادة الرئيسيون للمنظمة الخاصة من مختلف مناطق الوطن.

ترأس الاجتماع بن بولعيد وقام بوضياف بتقديم تقرير شاملا عن الوضعية السائدة وعن أزمة الحزب والجهود التي بذلتها المنظمة الخاصة واللجنة الثورية للوحدة والعمل، ولقد حسم سويداني بوجمعة النقاش بكلمات مؤثرة واجهة بها الصاميتون نعم أم لا، هل نحن ثوار؟ إذن ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة إذا كنا صادقين مع أنفسنا.

وانتهى الاجتماع بالمصادقة على اللائحة التالية:

1. تدين بوضوح انقسام الحزب والمتسببون في هذا الانقسام.

2. تعلن عزم مجموعة من الإطارات على محو آثار الأزمة و إنقاذ الحركة الثورة بالجزائر من السقوط.

3. تقرر إعلان الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة لتجاوز الخلافات الداخلية وتحرير الجزائر.

دخلت اللجنة الخماسية في اتصالات مع منظمة القبائل من أجل الانضمام إليها وتفجير الثورة، وكانت الشكوك في البداية، متبادلة بين الطرفين حيث كانوا يرون في بوضياف ورفاقه أنهم مجرد آلة يحركها المركزيون ،وفي المقابل كان قدامى المنظمة الخاصة تصاورهم شكوك في ميول القبائل إلى جناح مصالي .

وحدثت عدة اتصالات من أجل إقناع كريم بالقاسم وأعمر أوعمران بضرورة الانضمام إلى التنظيم الجديد، لما تأكد كريم بالقاسم من نوايا لجنة الخمسة في تفجير الثورة التحق بهم، وبذلك أصبحت تضم 6 أشخاص وكذلك انضم ممثلين عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية المتواجدة بالقاهرة وهم أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خضير وبذلك شكلت النواة القيادة الأولى للثورة من 9 أعضاء التي سيطلق عليها اسم "التاريخيين التسعة".

التقى قادة لجنة الستة مرة أخرى يوم 1954/10/24 أين تم وضع آخر اللمسات لاندلاع الثورة التحريرية والاتفاق على قضايا مختلفة منها:

1- تسمية المنظمة الثورية الجديدة بجبهة التحرير الوطني، التي حلت محل ، اللجنة الثورية للوحدة والعملCRUA وفتح باب العضوية فيها لكل من يرغب في المساهمة في تحرير الجزائر على أن يكون بصفة فردية (أي ليس في إطار جمعيات أو أحزاب).

2- تسمية المنظمة العسكرية بجيش التحرير الوطني يدعم العمل السياسي وينفذ القرارات العسكرية.

3- تحديد الأفكار الرئيسية لتحرير نداء سياسي بنداء ليلة أول نوفمبر الذي عرف فيما بعد بنداء أول نوفمبر.

4- تحديد كلمة السر ليلة أول نوفمبر 1954.

5- توزيع المسؤوليات وتحديد خريطة المناطق شكل نهائي لتقسيم التراب إلى خمس مناطق كتالي:

- المنطقة الأول(الأوراس-النمامشة) تحت قيادة مصطفى بن بولعيد ونائبه بشير شعباني.
- المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني) تحت قيادة ديدوش مراد بمساعدة زيغود يوسف.
- المنطقة الثالثة (القبائل) يقودها كريم بالقاسم ونائبه عمر أوعمران.
- المنطقة الرابعة (الجزائر) ويقودها رابح بيطاط ونائبه سويداني بوجمعة.
- المنطقة الخامسة (وهران) قائدها محمد العربي بن مهيدي بمساعدة عبد المالك رمضان.
- أما منطقة الجنوب (الصحراء) فتركت إلى وقت آخر.

أما بالنسبة للأسلحة والأموال من خلال ما يذكر محمد بوضياف فقد شكلت المهمة الأساسية للجنة الستة،لهذا تقرر جمع المال من كل منطقة من خلال وسائلها الخاصة، اما الأسلحة فإن المخزن المتواجد بالأوراس ضم حوالي 300 قطعة إيطالية تم شراؤها من ليبيا خلال فترة المنظمة الخاصة وتم تخزينها في البداية في وادي سوف ثم نقلت إلى الأوراس وخبئت في براميل مملوءة بالزيت.

بالنسبة للإمكانيات المادية والبشرية التي كانت تمتلكها الجبهة عند إعلان الثورة كانت تمتلكها الجبهة عند إعلان الثورة كانت ضئيلة جدا وعدد محدود من المجاهدين لا يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف مجاهد مسلحين بنادق صيد،وبنادق أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية بحيث لم يكن لجبهة التحرير الوطني عند إعلانها الثورة سلاحا بمعنى الكلمة فالكمية التي تمتلكها من الأسلحة من مخلفات أسلحة المنظمة المدفونة في باطن الأرض منذ 1947.

وهناك قطع أخرى اشتراها المناضلون بأموالهم الخاصة ، وتذهب الكثير من الروايات التاريخية أن عملية شراء الأسلحة لم تكن موجودة، في كل أنحاء مناطق الجزائر بحيث أن مناضلو الشمال القسنطيني لم يتمكنوا من الحصول إلا على 6 أو 7 قطع من الأسلحة، والتي كانت بها عدد لابأس منه من الأسلحة منطقة الأوراس.

و كمية الأسلحة التي تم جمعها كانت مخبئة في مخازن الأصنام و القبائل و جبال الجزائر – الأوراس – لقد فشلت الشرطة الفرنسية في الوصول إلى هاته المخابئ.

أما مخزون القبائل فقد كان بيد المصاليين فلم يستطعوا الحصول إلا على مخازن المسندر و الأوراس و الجزائر التي لا يزيد رصيدها من الأسلحة عن 310 قطعة

أما بخصوص الوضع الحالي فقد عرف نقص كبير و هنا فقط يمكننا الإشارة إلى المبادرة التي قام بها مصطفى بن بولعيد حيث أقدم على رهن قسم كبير من ممتلكاته لفائدة الثورة، و كذلك ما قام به ديدوش مراد و لقد تمكن من جمع تبرعات قدرت قيمتها بـ 150000 فرنك من منظمة الظهرة.

أما في منطقة الشمال القسنطيني تم جمع اشتراكات من المنخرطين و هذا حسب شهادة المجاهد لخضر طوبال أن ميزانية المنطقة الثانية لتفجير الثورة لم تتجاوز 60 ألف فرنك قديم و كان يمتلك زيرود يوسف 150000 فرنك أما عمارة بن عودة الذي كان في عنابة وجد لديه 4500 فرنك قديم.

أما بالنسبة للقبائل فقد احتفظ كريم بلقاسم لنفسه بمجموع الاشتراكات الخاصة بالمصاليين.

و كذلك الاشتراكات التي كان يقدمها سكان المدن و الأرياف و يذكر محمدبوضياف في هذا الشأن أنه بالرغم من المجهود المبذولة لجلب الأسلحة من الخارج لم يتوفر لدى جبهة التحرير الوطني سوى 1400000 فرنك

لقد كان مشكل التسليح و التموين مطروحا منذ أن بدأت الحركة الوطنية تفكر في العمل المسلح حيث كان المناضلون في صفوف المنظمة الخاصة قد جمعوا الأسلحة التي تركتها جيوش الحلفاء في شمال إفريقيا و كانت هذه الأسلحة المصدر الأول للثورة الجزائرية.

و من خلال البحث في الواقع العسكري في مرحلة الأولى للثورة نجد أن الكتابات التاريخية و حتى شهادات المجاهدين خالية من الإحصائيات الدقيقة خصوصا من غياب الوثائق و بهذا سنحاول ضبط الإمكانات العسكرية و المادية من خلال التقسيم العسكري الذي وضعه قادة جبهة التحرير الوطني.

أ- المنطقة الأولى (الأوراس): و عين على رأسها مصطفى بن بولعيد بمساعدة شبهاني بشير هاته المنطقة التي أسندت إليها الثورة عند انطلاق العمل المسلح تشرع قادة الثورة بالأوراس الاستعداد منذ صيف 1954، بحيث تم استخراج السلاح المخزن و خصوصا بقرية الحجاج بباتنة و تنظيفه و صيانته.

وصل السلاح إلى مشونش و بنيان و غسيوة و كيمل و كان السلاح مجمعا بمكانين الأول في دار بغزى الأخضر قرب وادي الحمام و الثاني بدار طريبسة بشير بالأوراس.

قسم بن بولعيد جيشه إلى تسع و ثلاثين فوجا حاول بن بولعيد تسيير العمليات بحيث وضع عباس لغرور على رأس خنشلة، و أمر بتوصيل السلاح إلى المناضلين انطلاقا من قرية بن موسى في الحجاج، إلى قرية يابوس لتوزع على الجنود و تشير الكتابات التاريخية إلى حجم الإمكانات المادية و البشرية التي انطلقت بها الثورة من منطقة إلى أخرى، بحيث نذكر أن بن بولعيد جمع في اجتماع دار بولقواس بقرية عين الطين مابين 300 و 396 مجاهدا و أسند قيادة معظم الأفواج إلى مجموعة تتكون من 27 عنصرا من قدماء المنظمة الخاصة و نذكر على سبيل المثال شيحاني بشير عباس لغرور و عجول و مسعود بلعون من خلال ما كتبه المؤرخ محمد حربي فإن الذين كانوا يحملون السلاح في الأوراس قدر بـ 350 مقاتلا.

فحين نجد أن الجانب الفرنسي "جاك شوفالي" آنذاك قائلا "إن منطقة الأوراس في حالة ثورة حقيقية و عدد الثوار فيها ما بين 400 و 450 مقاتلا و هم يستخدمون أسلحة أوتوماتيكية و أجهزة لاسلكية للإرسال و الاتصال".

و مهما يكن فإن بن بولعيد استطاع مع رفقاءه أن يجعل منطقة الأوراس تصمد أمام القوات الخاصة الاستعمارية لفترة طويلة بالفعل نجده لوفى بالوعود التي أعطاها لرفاقه في لجنة الستة قبل الانطلاقة بإمكانية تحمل المنطقة الأولى أعباء الانطلاقة لمدة ثمانية عشر شهرا.

عرفت الولاية الأولى تطورا كبيرا في عدد المجاهدين بداية من سنة 1955 بحيث قدر عدد مجاهديها في هذه السنة بين ألفين و خمسمائة (2500) و ألفي (2000) مجاهد مسلحا 75% منهم بالسلاح الحربي 25% بسلاح الصيد، في الوقت الذي يتبع هذا العدد ألف و مائة رجل (1100) جاهزين لحمل السلاح و تملك هذه الولاية حدود مشتركة مع ثلاث ولايات تاريخية هي: الثانية، الثالثة و السادسة، بالإضافة إلى انفتاحها على الحدود التونسية من الشرق و الليبية من الجنوب الشرقي و الصحراء من الجنوب.

ب-المنطقة الثانية: (الشمال القسنطيني) و عين على رأسها ديدوش مراد بمساعدة يوسف زيغود و هي تمتد حتى الحدود التونسية و من الناحية الغربية تحدها كل من سطيف و سوق أهراس.

و تعد المنطقة الثانية من أهم المناطق التاريخية و لقد قسمت هذه المنطقة إلى أربع نواحي:

- ناحية سوق لهراس و عين رأسها باجي مختار و يتواجد بها 30 مجاهدا
- ناحية عنابة و ضواحيها و عين على رأسها مصطفى بن عودة و بها 08 مجاهدين
- الناحية الغربية و على رأسها لخضر بن طوبال و بها 17 مجاهدا
- الناحية الوسطى عين على رأسها زيرود يوسف و يوجد بها 45 مجاهدا.

من حيث الإمكانات المادية و البشرية لهاته المنطقة حسب ما صرح به كل من مراد صديقي و مصطفى هشماوي بأن يوجد بها 530 مجاهدا و لديهم 60 بندقية إيطالية إلا أن بعض الروايات الأخرى تقدر تعداد مجاهدي المنطقة بـ 50 مقاتلا هي نسبة جد ضئيلة مقارنة مع 7000 مناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

و من خلال التقرير الذي قدمه زيرود يوسف خلال جلسات مؤتمر الصومام فإن عدد مجاهدي الشمال القسنطيني عند الانطلاقة كان يبلغ مائة رجل فقط لا يمتلكون سوى 13 قطعة سلاح لكن دون تفصيل حول وضعية المناطق و يوضح دحو جربال تلك الوضعية

الصعبة بالإشارة إلى أن ديدوش مراد لم يكن لديه سوى 35 رجل في مركز قيادة المنطقة الثانية (عنابة-ميلة-عين الكرمة-فج مزالة-الطاهير) و لم يكن تحت إمرة بن عودة في عنابة سوى 03 رجال بينما كان زيرود يوسف (سكيكدة- قسنطينة) يقودها 27 مجاهدا و بن طوبال يقود مجموعة تتكون من 13 مجاهدا و قد تقاسم هاذين القائدين 32 قطعة سلاح.

و مباشرة بعد أن تولى العقيد بن طوبال مهمة قيادة الولاية الثانية شرع في تنظيمها وفق قرارات مؤتمر الصومام.

قبل مؤتمر الصومام كان الشعب يتكفل بتموين جيش التحرير بتوفير حاجياتهم من غذاء و لباس و كانت هذه المؤونة تقدم إلى أفواج مسلحة من 08 إلى 10 أفراد يعيشون داخل القرى و خارجها لإيصالها للجيش أما بعد مؤتمر الصومام تأسست مصلحة التموين نظر لعدم قدرة السكان على تحمل نفقاتهم و كانت الولاية تحت قيادة القائد العام برتبة صاغ.

و يعتبر التسليح المحرك الرئيسي للعمل العسكري نجد أن أفواج جيش التحرير الوطني بسيطة العدة و العتاد فقد أولى قادة الولاية أهمية خاصة لقضية التسليح، فتقرر إقامة هيكل وطني للإمدادات و بذلك عمار بن عودة قيادة إمداد الشرق ديسمبر 1956 بتسليم الولاية الثانية و غيرها من الولايات 1500 قطعة سلاح و في نفس الفترة أرسل كل من علي منجلي و هالشمي هجرس و صالح بوالحرث و علي بوهزيلة قصد تحسين عمليات إيصال الأسلحة كما توجه المجاهد صالح بوبنيدر رفقة المجاهد الطاهر بودربالة نحو تونس أين التقيا في الطريق بعمارة العسكري الذي ساعدهما في مهمتهما و زودهما بمئة و عشرة (110) قطعة سلاح بمختلف أنواعها، أمام صعوبات جلب السلاح من الخارج لجأ جيش التحرير بالولاية إلى مهاجمة مراكز العدو و ثكناته العسكرية للحصول على السلاح.

و رغم صعوبة الحصول على السلاح لم يمنع الولاية الثانية من أن تؤدي دورا في إستقبال و حماية قوافل جيش التحرير الوطني القادمة من ولايات أخرى و هذا ما أشار

إليه صالح بوبنيدير (..... لقد كانت الولاية الثانية بصفة عامة و قالمة على وجه الخصوص معبر قوافل جيش التحرير القادمة من ولايات أخرى.....).

ج- الولاية الثالثة (القبائل).

عرفت الثورة الجزائرية طريقها إلى المنطقة الثالثة منذ البداية، و ذلك بعد تخطي المناضلين الذين كانوا بصدد الإعداد للعمل المسلح و على رأسهم مجموعة الخمسة الذين أسندت إليهم مسؤولية تفجير الثورة أثناء اجتماعهم في سائفة 1954 على عكس الجهات الأخرى من الوطن و هي التي كان معظم مناضليها قد إنحازوا لمصالي الحاج منذ بداية أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية و لذلك نجد أن القيادة قد إهتمت في الأشهر الأولى بتنظيم حملة شرح و توعية و بالموازاة مع ذلك كانت عملية هيكلة جبهة التحرير تتم على جميع المستويات في حين كان التجنيد يتم ببطء و هو الأمر الذي جعل البعض يذكر بأن العمليات العسكرية في المنطقة الثالثة لم تبدأ إلا في ربيع 1955 في شكل كمائن و إعدام لأعوان الشرطة و 'القياد' و حراس الغابات و لكننا نجد الواقع التاريخي يثبت بأن المنطقة لم تتأخر عن المشاركة في الهجمات الأولى التي تقررت يوم 1 نوفمبر 1954، حيث تم حرق مخازن المعمرين في مناطق منها و قطع أعمدة الهاتف مع مساهمتها في مد المنطقة الرابعة (الجزائر) بعدد من الرجال لمساعدتها على تفجير الثورة.

تكونت حسب قائدها الأول كريم بلقاسم من القبائل السفلى و العليا و الصغرى و هي مقسمة إلى ثلاث مناطق تنقسم بدورها إلى عشر نواحي تشمل ثلاثين قسما أما عدد المجاهدين في 1 نوفمبر 1954 فقد بلغ أربعمائة و خمسين (450) مجاهد و تعتبر أصغر مناطق ولايات الثورة مساحة.

عرفت المنطقة تطورا كبيرا في الجانبين التنظيمي و العسكري مع مرور الوقت حيث وصل عدد مجاهديها قبل انعقاد مؤتمر الصومام ثلاثة آلاف و مائة (3100) مجاهد و عدد المسبلين بسبعة آلاف و أربعمائة و سبعين (7470) مسبلا.

في الوقت الذي ذكرت فيه الوثائق الفرنسية التي كانت تطلق اسم منطقة الجزائر على كل من المنطقتين الثالثة و الرابعة معا، بأن عدد مجاهديها قد بلغ إلى غاية أكتوبر من عام

1955 خمسمائة (500) رجل مسلح بنسبة 30% سلاح حربي و 70% سلاح صيد، و لها خمسمائة (500) رجل جاهز لحمل السلاح يوافقون المجاهدين ولاشك أن نظرة السلطات الاستعمارية لهذه المنطقة كانت نظرة مختلفة حيث وصفتها الوثائق السابقة الذكر ....**ذات هوية عرقية و خاصية جغرافية تتميز بالذاتية و الفردية و الطابع الخاص القبائلي)** أما التطور الذي حققته هذه المنظمة في السنة الأولى للثورة و مطلع السنة الثانية منها برزت منها مشاكل تمثلت في تمركز قوات الحركة المصالية و في مجموعة أولى ب دوار بني بوعلام و ثانية مكونة من حوالي خمسمائة (500) مقاتل بناحية قترات حيث يشرف على المجموعة الأولى قائد يدعى **"سي رابح"** .

بينما كان يقود مجموعة الثانية محمد بلونيس و هو ما جعل قادة المنطقة يتجهون في البداية في محاورة المصالين و محاولة ضمهم الى صفوف جبهة و جيش التحرير الوطني قبل مواجهتهم بالسلاح أواخر 1955 و مطلع 1956 كما عرفت المنطقة الثالثة ما اصطلح على تسميته بـ **"الليلة الحمراء"** في شهر ماي 1956 و التي واجه فيها القائد "عميروش" تمرد القائد "أورابح" الذي جندت فرنسا بقرى **وادي أميزور** مما جعل عميروش يقدم على إعدام ما بين ثلاثمائة إلى أربعمائة شخص عندما لاحظ بأن التمرد قد توسع و أصبح يهدد الثورة بالمنطقة.

أما هذا التطور الكبير في العمليات العسكرية و عملية التجنيد شهدت هذه الولاية عمليات اختراق من المخابرات الفرنسية في محاولة منها لضرب الثورة من الداخل أولاها مؤامرة **"العصفور الأزرق"*** و التي امتدت عشرة أشهر من نوفمبر 1955 إلى غاية سبتمبر 1956 و قد نجحت في التصدي لها فتمكنت من الحصول على دفعة هامة من السلاح بطريقة ذكية من العدو نفسه و ثانيتها **"مؤامرة الزرق"*** في صيف عام 1958 و التي كانت أخطر عملية اختراق عرفتها الولاية الثانية تعاقب على هذه الولاية قادة هم:

كريم بلقاسم الذي عين عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ من 01 نوفمبر إلى غاية سبتمبر 1956.

العقيد مجدي السعيد (سي ناصر) الذي التحق بدوره بتونس و عين على رأس لجنة العمليات العسكرية الشرقية في أكتوبر 1958، من سبتمبر 1956 إلى غاية 1957.

العقيد أيت حمودة عميروش الذي استشهد بجبل شامر ببوسعادة يوم 29 مارس 1959 من سنة 1957 الى غاية 29 مارس 1959

العقيد محند أولحاج علما بأنه رقي إلى رتبة عقيد (196()

و لقد بقيت هذه الولاية قلعة من قلاع الثورة التحريرية

د-الولاية الرابعة (الجزائر).

عين على رأس قيادتها رابح بيطاط بمساعدة سويداني بوجمعة و أحمد بوشعيب و تحتل هذه المنطقة موقعا استراتيجيا وسط البلاد حيث شملت بالإضافة إلى العاصمة الساحل و المتيجة و الشلف سوسو و جبال الظهرة و الونشريس و زكار و التيطوي و الأطلس البليدي و قد كان يحدها شمالا كورين ماري" و تنس و من الجنوب البويرة، و عين صيام و بئر غبالوا و البرواقية و تيارت و من الغرب حدود القطاع الوهراني و من الشرق الثنية و الأخضرية و البويرة.

و قد وجدت الثورة صعوبة عند انطلاقها في المنطقة الرابعة الشيء الذي جعل قائدها رابح بيطاط يطلب المساعدة من قائد المنطقة الثالثة لإمداده بفوج من المجاهدين لمساعدته على مسايرة الأحداث و تفجير الثورة بمنطقته على غرار بقية المناطق مما جعل أوعمران نائب قائد المنطقة الثالثة ينتقل الى العاصمة لهذا الغرض.

و لقد ظهرت نتائج ضعف التسليح من خلال تركيز العمليات الأولى على أعمال التخريب و الحرق و التفجير في العاصمة و بوفاريك باستهداف مقر الإذاعة و مصنع الغاز في العاصمة ثم حرق مستودع للخضر و الفواكه في بوفاريك و تكاد تكون عملية بيزو بالقرب من مدينة البليدة الهدف العسكري الوحيد الذي ميز انطلاق الثورة في المنطقة أما عن التعداد البشري فيذكر محمد مرزوقي بأن المنطقة كانت بقيادة 26 مجاهد في المجموعة الأولى تم تقسيمهم إلى خمسة أفواج، 51 مجاهد في المجموعة الثانية تم تقسيمهم إلى ثمانية أفواج.

بعد العمليات الأولى لليلة 31 لكتوبر 1954 دخلت المنطقة في فترة كان عنوانها القطيعة الأساسية مع الإدارة الفرنسية و تجسيد فكرة الكفاح المسلح لنيل الإستقلال في حين التقت القيادة المحلية من جديد في بيت المناضل رابح بوزارفي خذام بالمشيلي الذي يعتبر أول مركز قيادة في المنطقة الرابعة و لم تكن في البداية سهلة فقد واجهت المنطقة عدة عراقيل من بينها مشكل السلاح.

و من أجل إرساء قواعد الكفاح المسلح و ترسيخ قيم مبادئ الثورة التحريرية شرع نائب قائد المنطقة الرابعة سويداني بوجمعة بمعية أحمد بوشعيب بعملية توعية واسعة النطاق في وسط الشعب في المدن و الأرياف حيث كان الرهان عليهم بالعمل على تجرير مناضلي المنطقة من العقدة الحزبية و أن الانضمام إلى الثورة يكون بصفة فردية و المراهنة على الإكثار من مراكز التدريب و انتقاء العناصر الشابة و تجنيدها و ربط الاتصالات بباقي النواحي.

كما قام سويداني بوجمعة بالاتصال برؤساء النواحي حيث أرسل محمد لحول المدعو موح الطاهر إلى ناحية خميس مليانة للاتصال ببعض المناضلين، سعيا منه لتنسيق العمل المسلح بين مختلف نواحي المنطقة ، وضمان انتشار الثورة وتوسيع رقعتها والعمل على تكوين المناضلين سياسيا وتحضيرهم نفسيا وعقائديا لكي يقتنعوا بعدالة الثورة التحريرية، وقد تم الاتصال بمناضلين من ناحية خميس مليانة ومنهم بلكير عبد القادر المدعو سي بلحسن كوزا وأعمر البيسكليت وهو من العناصر التي شكلت أول فوج عسكري بزكار في بداية 1955 .

ان العمليات التي بدأت ليلة 31 أكتوبر 1954 جعلت السلطات الفرنسية تلقي القبض على الجيلالي بونعامة في 6 نوفمبر 1954 وتزج به في السجن بربروس ثم في وهران تحت الإقامة الجبرية إلى غاية نوفمبر 1955، ولم يكن بونعامة وحده ممن تم إلقاء القبض عليهم فقد تم القبض أيضا على عمر بن محجوب كبقية المناضلين في تلك الفترة مما جعل العمل المسلح يتعطل نسبيا بالناحية الغربية الرابعة.

وعن الصعوبات التي واجهت التنظيم الثوري في مرحلته الأولى يقول أحمد بوشعيب في البداية لم نكن منتشرين جيدا،كنا متمركزين في غرب متيجة، ولم يكن عندنا إمكانيات نشر الثورة كما أنه لم يكن لدينا نظام سياسي،وبدون ذلك النظام فكا العمليات التي نقوم بها كانت تشتغل في بعض الأحيان لغير صالحنا،لكننا رغم تلك الظروف صمدنا،حاولنا قدر استطاعتنا نشر الثورة في البداية عن طريق العمليات التخريبية والفدائية ثم عندما تشكلت الأفواج العسكرية عن طريق الاشتباك وتوسيع النشاط الثوري(شرق-غرب-جنوب).

وكان عدد المجاهدين بالمنطقة الرابعة يوم 1 نوفمبر 1954 خمسين (50) مجاهد وهو أدنى بين مجاهدي المنطقة الأخرى،إلا أن هذه المنطقة عرفت تطورا عدديا وهيكليا قبل انعقاد مؤتمر الصمام حيث وصل عدد مجاهديها إلى ألف (1000) مجاهد وألفي (2000) مسبل وأكثر من ذلك فقد عرفت إقبالا واسعا على الانخراط في جبهة التحرير الوطني، حيث قدر عدد مناضليها بأربعين ألف(40000) مناضل وهو ما يدل على العمل الكبير الذي قامت به النواة القيادية الأولى لهذه المنطقة.

نجد أن منطقة الرابعة وصل عدد مجاهديها حتى أكتوبر 1955 خمسمائة (500) رجل مسلح،بنسبة 30% سلاح حربي و70% سلاح صيد ولها خمسمائة (500) رجل جاهز لحمل السلاح.

وفي سنة 1958 بدأ نشاط الثورة ينتشر في المنطقة وتزايدت الاجتماعات لتحريض الشعب على الانضمام للثورة والمشاركة فيها في كل دشرة نعين مسؤولا ونحضر مجاهد ونوجه نشاط المسبلين وبدأ رجال يجمعون الاشتراكات وآخرون ممسؤولون للاستعلامات تحول الشعب وتحركات العدو .

أشرف الجيلالي بونعامة على وضع التنظيمات الأولية للثورة بالأماكن المتاخمة بجبال الونشريس خاصة في فترة الممتدة مابين 1955-1956 وبالتنسيق مع الثوار زكار و الظهرة، و امتد نشاطه في كل من الشلف، الخميس،برج بونعامة وعرف بحسن المعاملة والتدبير والتنظيم مما أكسبه ثقة المواطنين والمجاهدين.

وبدأت تشكل الخلايا التي عملت على نشر التوعية والتنظيم وجمع الأسلحة والأموال والأدوية والألبسة مع التأكيد على الطابع الشعبي للثورة.

خلال سنة 1955 شرع في جمع الاشتراكات المقدرة بـ40 دورو للفلاحين و10 فرنك للمجموعات الخاصة وكانت ترسل إلى القيادة عبر اتصالات شخصية سرية.

وأهم ما ميز 1954-1956 هي القيام بعمليات عسكرية هامة نفذها أفواج من المسبلين شملت إعدام المعمرين وتخريب ممتلكاتهم وإلحاق خسائر فادحة بشبكات الهاتف والكهرباء كما شهدت تحطيم الجسور والطرقات بهدف ضرب وإلحاق خسائر كبيرة للاقتصاد الفرنسي كما اتصفت هذه المرحلة بإحداث خلايا جبهوية وتنظيم نشاط جبهة التحرير في المدن والقرى والأرياف قصد شرح أهداف الثورة ودعمها بالوسائل المختلفة من رصد لتحركات الجيش الفرنسي وتوفير كل ضروريات الدعم اللوجستيكي.

وما ميز نشاط هذه الخلايا هو عدم التنسيق فيما بينها حتى لا تنكشف لأن نشاطها لم يكن سهلا بحكم سياسة الإدارة الفرنسية.

كما شهدت هذه الأخيرة معركة الجزائر التي نفذها أفواج الفدائيين الشباب فحولت المدينة إلى منطقة للرعب و اللاأمن ، بفعل القنابل الموقوتة.

ولقد واصل التنظيم في إرساء قواعده وربط الوحدات ببعضها البعض فكثر النشاط الفدائي وتشير الإحصائيات في تلك الأثناء إلى تزايد العمليات العسكرية والفدائية التي أنجزتها جبهة التحرير وهو ما حمل الجنرال لوريو lorillet رئيس القيادة العسكرية بالجزائر على القول:" **ان الظرف العام في الجزائر سيء للغاية،فالوضع السياسي متوتر والوضع العسكري يدعو للانشغال....لا أظن المتمردين سيقبلون على وضع السلاح**".

ت-المنطقة الخامسة(القطاع الوهراني):

وكان على رأسها محمد العربي بمساعدة كل من بن عبد الملك رمضان وكانت عمليات أول نوفمبر 1954 بالمنطقة الخامسة متواضعة جدا في طبيعتها ومحدودة في مجالها الجغرافي، وتكاد المصادر التاريخية تجتمع على أن الانطلاقة في القطاع الوهراني في منطقتين متباعدتين،الأولى في ناحية سيدي علي بالقرب من مستغانم والناحية الثانية في

ناحية أخضير في ضواحي تلمسان، و للإشارة إلا أن العمليتين ذات طابع عسكري ومن هنا يمكن القول أن ظروف الانطلاقة في المنطقة الخامسة كانت من الناحية الظاهرية شبيهة الى حد كبير بالوضعية التي شهدت كل من المنطقتين الثانية والرابعة، إلا أن قطاع وهران كان ضعيفا من الناحية التنظيمية والناحية العسكرية مقارنة بالشمال القسنطيني ومنطقة الجزائر العاصمة، بحيث لم تتجاوز عدد المجاهدين 60 مجاهدا منتشرين في منطقة تعد من أكبر المناطق التاريخية جغرافيا وكان عدد أفواج المجاهدين يبلغ 12 فوجا وأعطى قائمة بأسماء 51 مجاهدا .

و كانت الوضعية في قطاع وهران شبيهة بالوضع في المنطقة الرابعة من حيث تشكل الأفواج في مجموعات صغيرة لا يتجاوز عدد أفرادها الخمسة.

لقد انتشرت تلك المجموعات في كل من مستغانم وتلمسان وعين تيموشنت والمحمدية وهران ، ولم تبدي أدنى إشارة عن جاهزيتها العسكرية بسبب تسليحها السيئ من خلال ما ذكره بوضياف بأن مجاهدي المنطقة الرابعة والمنطقة الخامسة لم تكن لهم عند الانطلاقة سوى 10قطع من الأسلحة الحربية وبأن بن مهيدي نفسه لم يكن يمتلك ذخيرة كافية لمسدسه الشخصي.

نتيجة الوضعية المتردية في المنطقة جعلت المنطقة تتعرض لضربات قاسية من طرف القوات الفرنسية التي نجحت من القضاء على المجموعة من القادة منهم بن **عبد المالك رمضان** في 04 نوفمبر 1954 ، بناحية بوسكي بالقرب من مستغانم من اعتقال زبانة محمد خلال اشتباك وقع بمنطقة غار بوجليدة بتاريخ 11 نوفمبر 1954 وهذا ما أدى إلى تراجع قائد المنطقة باتجاه الحدود المغربية وعزله بقية الأفواج عن العمل المسلح بسبب العجز عن المواجهة وخشية من الاعتقال والسجن وهذا ما أدى إلى دخول النشاط الثوري في المنطقة سبات طويا امتمر إلى غاية عام 1955.

لتجاوز هذا الضغط على المنطقة قام بن مهيدي باللجوء إلى المنطقة الحدودية الشمالية الغربية بحثا عن سبل لجمع الأسلحة وتنظيم عبور قوافل السلاح عبر المسار الرابط بين الناظور و وجدة مع مناطق مغنية والغزوات وتلمسان.

ولقد توجه بن مهيدي مطلع عام 1955 للالتقاء بالوفد الخارجي و الإطلاع على الحدود الليبية والتونسية،والى المناطق الغربية عبر سواحل المغرب الأقصى الشمالية الشرقية، وخلال تواجده في القاهرة،وقف بن مهيدي على الأجواء المتوترة الأسباب التي حالت دون وصول السلاح من مصر إلى المناطق الشرقية عبر التي كانت تميز العلاقات بين أفراد الوفد الخارجي .

حيث بلغ عدد قطع الأسلحة التي سلحت بها عند الانطلاقة حوالي 368 قطعة سلاح نجد منها حوالي 15 رشاشا و45 مسدسا من مختلف العيارات إلى جانب ذلك هناك حوالي 20 قنبلة يدوية،وقد كانت الذخيرة قليلة بالنظر إلى كمية الأسلحة.

قررت المنطقة تنفيذ هجوم عسكري يوم 20أوت 1956 عملية مخططة مدروسة تحت قيادة زيغود يوسف من اجل فك الحصار المفروض على منطقة الاوراس وتأمين القاعدة الشرقية والغربية ولهذا سخرت لهذه العملية 500مجاهد مسلحين ببنادق حربية ومسدسات وبنادق صيد ومتفجرات.

وكان زيغود يوسف يردد ويحث رجاله قائلا **'سلاحكم فوق أكتاف عدوكم'** حتى يحفزهم على جمع المزيد من الأسلحة والذخيرة لبعث النشاط الثوري.

وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى فرار كتبة من الجنود الجزائريين بقيادة كل من محمد عواشرية وعبد الرحمن بن سالم من مركز البطيحة في 46 مارس 1956 وقد بلغ عدد الفارين حوالي 106 مجاهدا وتم الاستيلاء على 200 قطعة سلاح من نوع فارة و130 قطعة سلاح من نوع طوممسون 70مسدسا و6مدافع 12 مدفعا رشاشا، و أحدثت هذه العملية استنكار كبير للإدارة العسكرية الفرنسية وهذا ما أدى إلى إبعاد الجنود الجزائريين وتعويضهم بجنود فرنسيين.

8-المصادر الداخلية لتموين الثورة التحريرية:

يعتبر التموين أساس نجاح أي ثورة سواء تعلق الأمر بالسلاح أو الذخيرة أو مختلف المؤن الأخرى. إذ لا يمكن أن يستمر العمل العسكري و يتواصل دون توفير عدد كبير من الأسلحة و لهذا أعطى قادة الثورة أولوية كبيرة للتموين و التسليح، السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام ماهي المصادر الداخلية التي اعتمدت عليها الثورة في التموين؟.

كما هو معروف أن الإمدادات التموينية لجيش التحرير كان يتولاها السكان، بحيث يقومون بنقل المواد التموينية سرا إلى الجنود في الغابات، بهذا تشكلت علاقة وثيقة بين جيش التحرير و الشعب، بحيث تشكلت مجالس سرية مشكلة من أفراد الشعب تعمل على جمع المؤن المختلفة و الأموال بالقرى و المداشر و الدواوير و لقد كان تموين جيش التحرير يتم حسب إمكانات المتوفرة و حسب نشاط المكلفين بجمع المؤن.

و نجد أن المنطقة الأولى ساهمت بشكل كبير في دعم الثورة بالسلاح بحيث نجد أن مناطق عدة لعبت دورا مهما و لقد كانت مناطق بسكرة وادي سوف من أهم المراكز المعمول عليها و التي كان بن بولعيد يعتمد عليها غير أن جهوده في عملية استرجاع المخزون الهام من الأسلحة التي كانت مخبأة بالمنطقة باءت بالفشل لأن الشرطة الفرنسية تفكنت بدعم من العملاء و الخونة من اكتشافه و قام مصطفى بن بولعيد بتكثيف عملية البحث عن السلاح انطلاقا مما يمتلكه السكان من بنادق غير مسجلة لدى الإدارة الفرنسية.

و نتيجة الموقع الاستراتيجي الذي تميز به منطقة تبسة و هذا لقربها من الحدود التونسية جعلها لكي تكون معبر رئيسيا لقوافل السلاح و لهذا كلفت أفواج التسليح بمهمة تأمين مناطق العبور و بالتالي الحصول على كميات معتبرة من الأسلحة و الذخيرة.

برغم أن منطقة تبسة لم تشهد عمليات عسكرية ليلة 1 نوفمبر 1954 و هذا يعود إلى أسباب إستراتيجية كان قادة الأوراس الأوائل يضعونها في أولوية خططهم و مشاريعهم العسكرية و بخصوص هذه المسألة يذكر المجاهد الوردي قتال أن سأل بن بولعيد عن

سبب عدم إرسال أفواج مسلحة إلى منطقة تبسة فرد عليه قائلا: لقد تركناها لتتنفس منها و تجلب الأسلحة للثورة.

و يمكننا القول أن الشعب في منطقة الأوراس شكل مصدر أمانا لدعم الثورة بالسلاح حيث اعتمد العمل المسلح على العمال الجزائريين في المناجم لاسيما فيما يتعلق بخراطيش الديناميت و نشير في هذا السياق إلى منجم الطويرف بالمنطقة الأولى الذي تزود منه الثوار بكميات معتبرة من الديناميت عن طريق الوطنيين المخلصين.

أما بالنسبة للمنطقة الثانية فمسألة ضعف انطلاق العمل المسلح نتيجة التغيير المفاجئ الذي طرأ في صفوف الهيئة الأولى لقيادة أركان الثورة أثر على عملية جلب السلاح و إذا قلنا أن المنطقة الأولى عرفت نقص ملحوظ من حيث السلاح فالمنطقة الثانية عرفت أزمة حادة من حيث السلاح و الذخيرة رغم جهود و مساعي باجي مختار.

و لهذا نجد العمليات العسكرية أخذت طابعا هجوميا ركز على عنصر المفاجئة دون الدخول في المواجهة المباشرة مع العدو و لقد واجهت الثورة منذ انطلاقتها في المنطقة الثانية عدة صعوبات عرقلت العمل العسكري بحيث لم يتمكن ديدوش مراد من تجاوز الوضع الصعب الذي آلت إليه المنطقة و خاصة بعد استشهاده في وادي بوكركر قرب دوار الصوادق يوم 18 جانفي 1955.

و من هنا بدأت المنطقة تعمل على التعاون العسكري بشكل ملحوظ إلى جانب الاوراس و القبائل و هذا بفضل القائد زيرود يوسف الذي شغل منصب قيادة المنطقة مطلع ربيع 1955 .

المنطقة الثالثة شكلت المعقل الثاني من حيث التنظيم العسكري و السياسي بعد المنطقة الأولى في سنة 1955 انتشرت أفواج شبه مسلحة تابعة لجيش التحرير الوطني ركزت هاته الأفواج على ضرورة جمع الأسلحة و الألبسة و المؤن المختلفة و كذلك توعية المناضلين و تحسيسهم بأهمية الثورة.

و في الفترة الممتدة مابين سنتي 1954-1956 تمكن مجاهدو المنطقة من الحصول على أسلحة متنوعة بحيث اعتمد قادة المنطقة و على رأسهم (كريم بلقاسم- أعمر أعمران)

على تسليح المجاهدين من خلال الكمائن و الهجومات على ثوريات الجيش الفرنسي و المراكز العسكرية.

و كانت منطقة القبائل عند اندلاع الثورة تضم ست مناطق عسكرية و وصل عدد المجاهدين فيها إلى 570 مجاهدا و بالنسبة للأسلحة كانت قليلة حيث لم يكن لديهم سوى 88 بندقية ما بين النوع الفرنسي و الإيطالي، و بنادق الصيد بالإضافة إلى 45 مسدسا و ثلاثة آلاف طلقة فقط لجميع أنواع الأسلحة.

بذلت قيادة المنطقة الثالثة جهود كبيرة في عملية جمع السلاح منذ الانطلاقة و في تفس الوقت كلف كريم بلقاسم عميروش آيت حمودة بمهمة سحب كل الأسلحة و الذخيرة بكل الطرق و الوسائل.

و تذهب بعض الدراسات إلا أن العمليات العسكرية في هذه المنطقة لم تبدأ إلا سنة 1955 في شكل كمائن نصبت خصيصا للحصول على الأسلحة.

و لقد بذل العربف عبد الكريم أحد أبرز الاحتياطيين الجنود في الوحدة العسكرية بحيث اتفق مع الجنود الجزائريين على الفرار من الثكنة و الالتحاق بالثورة و بالفعل صدر قرار الهجوم 1956/12/20 على ثكنة الرماة و تم الاستيلاء على مخزن سلاح المعسكر، تم الحصول على 70 بندقية من نوع " Lebel" و 12 بندقية أخرى من نوع "36 Mas" و 19 مسدس رشاش من نوع "Mas 19".

و لقد اتصف أسلوب العمل العسكري في هذه المرحلة بأسلوب حرب العصابات و نصب الكمائن و الدليل على ذلك معركة تاجدة الأولى شهر أفريل 1956 بمنطقة بني صاف نواحي تلمسان بحيث قام الثوار باستدراج فرقة للجيش الفرنسي و نصب لها كمين و انتهى الأمر إلى الحصول على أكثر من عشر قطع من الأسلحة.

لقد ركزت قيادة الثورة في المنطقة الرابعة على مهاجمة الثكنات و المراكز العسكرية الفرنسية بغرض الحصول على الأسلحة و نشير هنا إلى عمليتين عسكريتين: الأولى استهداف ثكنة بيزو بالبليدة و ثكنة بوعمروس ببوفاريك التي تكفلا لهذا الهجوم كل من مويداني بوجمعة و عمر أعمران.

و عملية التسليح مرتبطة بالوضع السياسي و العسكري الذي عرفته البلاد بصفة عامة و المنطقة الرابعة بصفة خاصة لكونها تتميز بعدة خصائص تختلف عن المناطق الأخرى بحيث نجد لها حدود مباشرة مع الخارج.

و في هذه المرحلة لم تكن السلطات الفرنسية قد أغلقت الحدود و لم تكن كذلك قد طوقت مختلف الأماكن الجبلية و هذا ما أدى إلى تنوع مصادر جلب الأسلحة

كما شهدت المنطقة الرابعة من جهة أخرى انبعاث النشاط الثوري بظهور مجموعات مسلحة عبر المناطق الجبلية الواقعة على نطاقها الجغرافي و في هذا السياق تجدر الإشارة إلى تشكل أول مجموعة في منطقة الأخضرية على يد مسي لخضر (رابح المقراني) في مارس 1955 و قد سجلت أول عملية عسكرية لهذه المجموعة في شهر ماي 1955 حيث تم الهجوم على مركز لابرين العسكري بجباحية حاليا و استطاع أفراد المجموعة غنم أسلحة حربية.

لقد كانت عمليات أول نوفمبر 1954 بالمنطقة الخامسة متواضعة جدا في طبيعتها و محدودة للغاية في مجالها الجغرافي و لقد حاولت قيادة المنطقة الخامسة تغطية مظاهر العجز المادي و هذا من خلال جهود بن مهيدي و بوضياف لإدخال شحنة من السلاح من الريف المغربي التي كان قد وعد بها عبد الكبير الفاسي.

و من أهم العمليات التي سجلت في هذا السياق عملية الهجوم على ثكنة "إكمول" "Eckmoul" في مدينة وهران من طرف فوج من المجاهدين بقيادة بن بلة و كان هذا الهجوم بقصد الحصول على الأسلحة و الذخيرة.

و كذلك قرر بن عبد المالك رمضان الهجوم على وحدة الدرك الفرنسي في سيدي علي و البلدية المختلفة "لكسان" "cassaigne" بمستغانم.

و لقد بذل بن مهيدي مجهود كبير من أجل الحصول على السلاح بالفعل تكللت جهوده باستلام أول شحنة سلاح عن طريق الواجهة البحرية على متن اليخت الملكة "تنيا" في منطقة الناظور مطلع شهر أفريل 1955 فتحت المنطقة جبهة بالتنسيق مع جيش التحرير الوطني بشن هجومات شاملة على كامل المراكز و الثكنات العسكرية الفرنسية و لقد

تمكن المجاهدين في المنطقة الخامسة من الحصول على مجموعة من الأسلحة وخاصة الجنود الذين فروا والتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني ،60بندقية ،07 بنادق رشاشة،200 بندقية صيد 20 مسدس،03 أجهزة للاسلكية.

تعود جذور المشاريع الخارجية للتمويل الثورة بالأسلحة إلى صائفة 1954 عندما انطلق قادة الثورة في الداخل وعلى رأسهم من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي في مهمة تشكيل الشبكات الدعم اللوجيستيكي من خلال البحث عن مصادر السلاح في الخارج وتهيئة الظروف والطرق حتى تصل الأسلحة الى المقاتلين في الداخل.

لعبت قيادة الثورة في المناطق الحدودية الأولى والثانية والخامسة خلال المرحلة الأولى للثورة 1954-1956 دورا بارزا في عملية البحث عن مصادر السلاح في الخارج.

ولقد توجه مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى إلى الحدود الليبية في 25 جانفي 1955 بغية الحصول على الأسلحة من قاعدة طرابلس التي يترأسها رفقة بن بلة في منتصف أوت 1954 غير أن الحظ لم يحالف مصطفى بن بولعيد في عملية عبور الحدود التونسية الليبية إذ تم اعتقاله من طرف الشرطة الفرنسية في منطقة بن قردان في شهر فيفري 1955.

والنشاط الثوري في المنطقة الأولى استفاد من جهود الجزائريين الذين شاركوا في الثورة التونسية.

كانت عملية جمع الأسلحة من مناطق الحدودية الجزائرية التونسية تتم بصورة انفرادية ولعبت الجالية الجزائرية الموجودة بالجنوب الغربي لتونس دورا كبيرا في مجال التسليح، حيث تكفل العديد من الجزائريين بمهمة شراء الأسلحة من الجنوب التونسي،كما أن العديد من الثوار التونسيين تبرعوا بأسلحتهم للثورة اعترافا بالجميل.

قام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني على تكريس كل الجهود والتنسيق لإنجاح مهمة إيصال السلاح إلى الداخل ،وكان أحمد بن بلة على اتصال وثيق بالقيادة المصرية التي قدمت كميات معتبرة من الأسلحة ثم جمعها وتخزينها بليبيا على ان يتم نقلها بواسطة ثوار الأوراس بالتعاون مع أنصار صالح بن يوسف وقد تم تمرير عدة قوافل من الأسلحة عبر

الجنوب التونسي إلى مناطق الأوراس لكنها لم تكن كافية أما تزايد احتياجات الثورة من السلاح قد مثلت تونس معبر أساسيا لتموين جبهة التحرير الوطني بالسلاح ،ويذهب فتحي الديب إلى القول إن النصف الثاني من شهر مارس 1956 قد شهد نشاط غير عادي في تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية التونسية،بكميات وفيرة من السلاح وهذا نتيجة استقلال تونس وجلاء القوات الفرنسية من المناطق الحدودية التونسية،بحيث أصبحت الطرق مفتوحة لإيصال الأسلحة .

ففي مذكرة لوزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 1958/09/06 تشير إلى أنه مابين الفاتح جانفي 1958 ونهاية جويلية 1958 تم تمويل 1500 قطعة سلاح كل شهر وبصفة سرية.

والحكومة التونسية على الرغم من الصعوبات الداخلية في سياستها وبعض المعارضين مثل بورقيبة قد ساهمت إلى حد بعيد في فتح المجال للتسليح الثورة الجزائرية،بالإضافة إلى فتح حدودها لاستقبال الأسلحة الآتية من مصر والدول الأجنبية.

المحاضرة الثانية :

اندلاع الثورة وردود الأفعال

1-موقف الهيآت و التشكيلات السياسية الجزائرية :

لقد كان لاندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 وإعلان ميلاد جبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا ووحيدا لكفاح الشعب الجزائري وفق ما جاء في بيان أول نوفمبر، حدثا مفاجئا لكل الجزائريين وخاصة الأحزاب السياسية الجزائرية بمختلف توجهاتها ،ويمكن أن نستشف ذلك من خلال ردود فعلها تجاه اندلاع الثورة والتي جاءت في العموم بين مؤيد ومعارض ومتحفظ وأخرى متددة بالحوادث المرتكبة باستثناء المصاليين الذين سعوا إلى احتواء الثورة ،في حين جاءت مواقف الأحزاب السياسية مشككة في نجاح الثورة ،واعتبر الشيوعيون ،والمركزيين ،والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ،وجمعية العلماء أن هذه الأحداث ستدفع أدارة الاستعمار الفرنسي إلى القيام بإعمال قوية ضد الجزائريين.

أ- موقف المصاليين والمركزيين من اندلاع الثورة التحريرية:

قبل الحديث عن رد فعل المصاليين من اندلاع الثورة الجزائرية 1954 نشير هنا أن هذا عناصر هذا التيار الذي تكون قبيل اندلاع الثورة الجزائرية ،وخاصة بعد الأزمة التي عرفتها الحركة الوطنية في هذا الفترة والذي قسم حركة الانتصار إلى تيارين :تيار مؤيد لمصالي الحاج ، وأصبحوا يدعون بالمصاليين وتيار أخر معارض له وهم أعضاء اللجنة المركزية ويسمون بالمركزيين ،ورغم أن التيارين كان يشكلان حركة الانتصار إلا انه بعد اندلاع الثورة وتأسيس جبهة التحرير الوطني ، اختلف موقفيهما تجاه اندلاع الثورة التحريرية .

ففي مايخص موقف المصاليين، فقد أعلن هذا التيار منذ البداية صراحة رفضه للثورة التحريرية ، و ناصبوا العداء لجبهة وجيش التحرير الوطني، وتعبيرا عن ذلك الرفض ،وبعد حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أسس المصاليون في 22 ديسمبر 1954 حزبا جديدا أسموه "الحركة الوطنية الجزائريةMNA"، وستتطور مواقف هذه الحزكة بعد ذلك فتصبح تنظيما سياسيا وعسكريا معاديا لجبهة وجيش التحرير الوطني ،ولم يتوقف موقف هذه الحركة عند هذا الحد ، بل قامت بعمليات عسكرية، بدعم من الجيش الفرنسي، ضد مناضلي جبهة التحرير

الوطني في المدن والقرى كذا كتائب جيش التحرير في الجبال،والهدف من ذلك هو محاولة السيطرة على الثورة واحتوائها .

أما المركزيون الذين كانوا هم أيضا يشكلون تيارا في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، فقد اعتبروا العمل الذي أقدمت عليه جبهة التحرير الوطني وتفجير الثورة التحريرية مغامرة تجهل نتائجها، ولذا تحفظوا كثيرا من اتخاذ موقف في بداية الأمر، خاصة بعد إقدام السلطات الفرنسية في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر على حل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ،واعتقال العديد من مناضلي الحزب، منهم بن يوسف بن خدة وعبد الرحمان كيوان وأحمد بودا، وبعد إطلاق سراح عبان رمضان من السجن في مطلع سنة 1955 ، وكذا إطلاق سراحهم في مارس 1955، تغيرت مواقف المركزيين من الثورة ،وبدا مناضلو هذا التيار يعربون عن تأييدهم للثورة ، وكان ذلك بمثابة الإعلان الرسمي عن نهاية التيار المركزي والاعتراف بجبهة التحرير الوطني إطارا وحيدا للعمل الثوري.

ب- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

يعتبر موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تجاه اندلاع الثورة التحريرية من المواقف الأكثر غموضا وإثارة،إذ لم يتحدد موقف جمعية العلماء المسلمين من الثورة عند اندلاعها بصفة رسمية وعلنية، رغم دفاعها المستميت عن مقومات الشعب الجزائري ،فقد اتسم موقفها في البداية بالتردد والتذبذب، وانقسمت إلى تيارين اثنين : و كان يرى أنصار التيار الأول، بأن مفجري الثورة يفتقدون للجدية في مطالبهم، ودعا هذا التيار السلطات الفرنسية إلى التعجيل بالإصلاحات الشاملة المبنية على العدالة والمساواة واحترام مقومات الشعب الجزائري ، في حين دعا التيار الثاني إلى تأييد الثورة ومساندته لها ، داعيا الشعب الجزائري إلى تلبية نداء جبهة التحرير الوطني ، وتجسيدا لهذا الموقف وجه هذا التيار بيانا بهذا الصدد وقعه حوالي ثلاثمائة معلم من معلمي الجمعية ، و كان الشيخ العربي التبسي من أبرز المؤيدين للثورة،كما نجد إلى جانب هذا التيار المؤيد للثورة موقف أعضاء الجمعية في الخارج ،والذي جاء ومؤيدا للثورة ،وتجلى ذلك من خلال إصدار بيان باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي وقعه الشيخ البشير

الإبراهيمي في القاهرة بتاريخ 14 نوفمبر 1954والذي دعا فيه إلى الالتفاف حول الثورة ، ودعا إلى الالتحاق بها والالتفاف حولها ،وقد جاء بيان الشيخ الإبراهيمي، ناصحا مرشدا وموجها للأمة، و بذلك يكون الشيخ الإبراهيمي أول شخصية رسمية جزائرية، تعلن مباركتها للثورة ومساندتها لكفاح الشعب الجزائري، من أجل التحرير واستعادة الاستقلال الوطني وهو ما أكسب الجمعية في الخارج السبق في مباركة ومساندة الثورة في الجزائر، على خلاف زعماء التنظيمات السياسية الأخرى الناشطة في الساحة ، ومع مطلع عام 1956 شرع الشيخ العربي التبسي الذي كان من أبرز المتحمسين للثورة، في إجراء اتصالات مع جبهة التحرير الوطني ؛ وفي 12 فبراير 1956 تم الإعلان الرسمي عن مساندة جمعية العلماء الجزائريين للثورة والتحاق مناصريها بجبهة التحرير الوطني.

ج- موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لقد تفاجأ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري هو الآخر بالعمليات العسكرية التي شهدتها الجزائر في أول نوفمبر 1954، وغير أننا نسجل هنا أن موقف الحزب من تفجير الثورة لم يكن في مستوى تلك الثقة و السمعة التي يحظى بها ، ويتضح ذلك من خلال ما صرح به رئيس الحزب، السيد فرحات عباس يوم الثاني نوفمبر، حيث ذهب إلى حد القول :" إن موقفنا معروف، و لا يقبل أي غموض و نحن ما نزال مقتنعين بأن العنف لا يحل المشكل ،وقد اعتبر زعيم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري السيد فرحات عباس، ذلك العمل "فوضويا وتصرفا يائسا" غير مضمون العواقب؛ وراهن على تحقيق طموحات حزبه من خلال تطبيق قانون الجزائر الفرنسي لعام 1947 من طرف حكومة منديس فرانس ، وتبعا لذلك دعا فرحات عباس وفي 12نوفمبر 1954 إلى الهدوء وإيقاف ما كان يسميه بالعنف الثوري، من خلال نداء خصّ به الفرنسيين و الجزائريين، ورغم الاعتقالات الكثيرة التي طالت السكان المدنيين، وبخاصة مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية،إلا أن الحزب واصل نشاطه السياسي، وكأن شيئا لم يحدث.

وقد كان لسياسة القمع المتزايد، في ظل فرض حالة الطوارئ التي أقرت بمجيء جاك سوستيل إلى الحكم، فضلا عن مبدأ المسؤولية الجماعية الذي أضحى الجزائريون في ظله يساقون إلى الموت وهم ينظرون. ومع لجوء السلطات الاستعمارية إلى تزوير انتخابات المقاطعات في أفريل 1955 لقطع الطريق أمام مرشحي حزبه ، ،إلى جانب نجاح هجومات 20 أوت 1955 جعلت فرحات عباس يغير من مواقفه فالمتتبع للخطاب السياسي لفرحات عباس، يدرك مستوى التغير الذي بدا على أدبياته، فضلا عن اللغة التي بات يستعملها في مختلف المحطات السياسية، خلال اتصاله بالجزائريين عموما، والمناضلين بشكل خاص، وقد أفضى ذلك التغير فرحات عباس إلى إصدار بيان إلى المنتخبين التابعين لحزبه يدعوهم فيه إلى الانسحاب من كل المجالس الفرنسية، وتبع ذلك التصريح استقالات جماعية لنواب الحزب ،وقد اتضح للسيد عباس، أنه لامجال للمناورة، خاصة و أن قيادة الثورة كانت صارمة في التحذير من مغبة التمادي في التعاطي السياسي السلمي مع إدارة الاحتلال الفرنسي و ضمن هذا السياق، بدأت الاتصالات بين قيادة الثورة و فرحات عباس لإقناعه بضرورة حلّ حركته السياسية والانضمام إلى الثورة على نحو فردي، من أجل دعم وتعزيز الصف الوطني، في مواجهة الاحتلال الفرنسي .وكان من الطبيعي أن تفضي الاتصالات بين فرحات عباس و قيادة الثورة إلى انضمام حزبه إلى جبهة التحرير الوطني، و المساهمة في العملية الثورية على النحو الذي يدفعها و يعززها في الداخل و الخارج. وقد تم الإعلان رسميا عن الالتحاق الجماعي لقادة ومناضلي الحزب بالثورة في مطلع سنة 1956 .

د-موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

لقد فوجئ الحزب الشيوعي كما فوجئ غيره بالتفجير التاريخي للثورة الذي عاشته الجزائر، في الفاتح من شهر نوفمبر 1954 ، فراح يسرع معلنا عن موقف جاء مطابقا لموقف سلطات الاحتلال الفرنسي ،وهو ما يتجلى بشكل واضح في موقفه المعارض لتفجير الثورة، المعارض للثورة واصفا العمليات العسكرية للثورة بالوصف ذاته الذي استعملته سلطات الاحتلال، بأنها "إرهاب" واستنكر هذا "الإرهاب"،كما ندد هذا الحزب ضد اندلاع لثورة واظهر معارضة

قوية لها على خلاف الأحزاب السابقة ، وتأكيدا لهذا الموقف أصدر الحزب بيانا في 02 نوفمبر 1954 أعلن فيه المكتب السياسي للحزب إدانته للثورة ورفضه الالتحاق بها ، وحاول الحزب الشيوعي الجزائري كذلك أن يظهر للشعب أنه حريص على مصلحة الوطن.

وقد تناولت جريدة الجزائر الجمهورية ، لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، أحداث ووقائع الثورة ففي العدد الصادر يوم الثاني نوفمبر 1954،اعتبرت الجريدة الأحداث بالعمل الإرهابي،وعلى الرغم من الانتصارات التي حققتها الثورة في الداخل والخارج، إلا أن الحزب الشيوعي الجزائري بقي معارضا لها ومشككا في مبادئ جبهة التحرير الوطني ، ويبدو أن موقف الحزب الشيوعي الجزائري المعارض للثورة مبعثه فلسفة هذا الحزب واديولوجيته ، وخاصة أن تركيبة الحزبالعضوية كانت في الغالب تتشكل من الأوروبيين، الأمر الذي جعله تابعا للحزب الشيوعي الفرنسي ، ويكون بعيدا تماما عن حقائق الواقع الجزائري ، لذلك ظل الشيوعيون الجزائريون، بعد تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر، أوفياء لخطهم السياسي، يمارسون نشاطهم السياسي ضمن الشرعية رغم تحذيرات جبهة التحرير الوطني المتكررة إلا أن الحزب الشيوعي لم يكترث لتلك النداءات، و اعتبر نفسه غير معني بها إطلاقا وقد عكس ذلك قصورا في النظرة، ناجما عن اعتقاد بأن مسعى الثورة هو مسعى حاسر.

خلاصة :

من خلال ماتقدم يتجلى لنا أن التحضيرات للثورة جاءت في ظروف صعبة للغاية ، من انقسام داخلي ، ونقص كبير في الأسلحة والتموين ، لذلك اعتبرها البعض بأنها كانت مغامرة غير مضمونة العواقب ، ومع ذلك فان القلة من الوطنيين الذي حملوا على عاتقهم تفجير الثورة كانوا يؤمنون بان الظرف جد مناسب لإعلان الثورة واسترجاع السيادة الوطنية وان الظروف الصعب سيتم تجاوزها .

وبالفعل فان الثورة قد تجاوزت المرحلة الأولى من انطلاقها واستطاعت أن تجعل الجزائريين يحتضنوها ، والمترددين يلتحقون بها والمعارضون يقتنعون بان الطريق الذي شقه الجزائريون في الفاتح من نوفمبر 1954 هو الطريق الأسلم لاسترجاع سيادته ، والأسلوب الوحيد الذي يفهمه الاستعمار الفرنسي .

المحاضرة الثالثة :

هجومات 20 أوت 1955

العناوين الفرعية :

1-الظروف و الدوافع.

2-التخطيط و التنفيذ.

3-النتائج.

مقدمة:

تعتبر الهجومات التي حدثت في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) في 20اوت 1955 ،منعطفا هاما في مسار الثورة التحريرية،وذلك بالنظر إلى الظروف التي حدثت فيها ،بحيث كانت الثورة الجزائرية لاتزال حدثا غامضا بالنسبة للكثير من الجزائريين،كما كانت محل شك بالنسبة لجل التيارات السياسية الجزائرية،أما بالنسبة للسلطات الاستعمارية فكانت مجرد عمل عصابة خارجة عن القانون،في حين كان الرأي العام العالمي يعتبرها شانا داخليا يهم فرنسا وحدها ،والى جانب ذلك فان تداعيات هذه الأحداث وماخلفته من أصداء كثيرة ،وخاصة النتائج المترتبة عنها سواء العسكرية والسياسية،وعلى المستوى الداخلي والخارجي،كل ذلك جعل حدثا مفصليا في تاريخ الثورة التحريرية كذبت كل الادعاءات الفرنسية وكشفت للعالم حقيقة مايجري في الجزائر ،بأنه ثورة شعبية يقودها تنظيم ثوري الهدف منه هو استقلال الجزائر .

1-ظروف ودوافع القيام بهذه الهجومات:

لقد اجتمعت الكثير من الظروف والعوامل التي جعلت قيادة المنطقة الثانية تفكر في القيام بهذه الهجمات ومن بينها الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الثورة،فبالإضافة إلى الضعف الذي ميز هذه الأخيرة في هذه الفترة ،فقد عرفت الكثير من الصعوبات التي أثرت عليها بشكل كبير ،كاستشهاد بعض قادة الثورة منهم قائد المنطقة الثانية مراد ديدوش في 18 جانفي 1955 ،وكذا أسر قائد المنطقة الأولى (الأوراس) مصطفى بن بوالعيد في 13 فبراير 1955، وكذا قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط،في 24 مارس 1955 ،واستشهاد نائب هذا الأخير سويداني بوجمعة ،مما جعل السلطات الاستعمارية تعتقد واهمة بأنها في طريقها للقضاء على الثورة ، لذلك كان على الثورة الجزائرية القيام بعمل ما من اجل تجاوز هذه المرحلة الصعبة ، والبرهنة للاستعمار الفرنسي بان الشعب الجزائري مستمر في معركته من اجل استرجاع سيادته الوطنية ،وتجيدا لتحقيق ذلك كان لابد من القيام بعمل تكون له تداعيات قوية في مختلف الجوانب العسكرية والسياسية والشعبية والإعلامية وداخليا وخارجيا

والى جانب ذلك فان التفكير في القيام بهذه الهجومات كان الهدف من ورائه ،تكذيب مزاعم الاستعمار التي تصف الثورة الجزائرية بالعمل المنعزل يقوم به من أسمتهم بالخارجين

القانون ،وفي نفس الوقت التأكيد على واقعية الثورة أمرا واقعا ، وبأنها تسير بخطى ثابتة وقوية في مواجهتها لقوات الاستعمار الفرنسي ،وفضلا عن ذلك فان هذه الأحداث جاءت تجسيدا لإستراتيجية الثورة التي رسمتها في بيان أول نوفمبر 1954 ، والمرتكزة على المقاومة الشاملة ، واستعمال كل الوسائل المتاحة من اجل تحقيق الاستقلال ، وخاصة إعطاء البعد الشمولي والشعبي للثورة مفندة بذلك ادعاء العدو بانها محدودة النشاط ، مما جعله يركز كل قواته في المنطقة الأولى (الاوراس) بهدف القضاء عليها، الأمر الذي دفع بقائد هذه الأخيرة آنذاك شيهاني بشير الذي خلف بن بوالعيد يستنجد بقيادة المنطقة الثانية زيغود يوسف ويطلب منه القيام بعمل لتخفيف الضغط على المنقطة الأولى وفك الحصار المضروب عليها بفتح جبهات أخرى .

لم تكتف فرنسا بالجانب العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية كرفع عدد الجنود العاملين في صفوف الجيش الفرنسي بالجزائري ، وتركيز قواتها العسكرية في المنطقة الأولى بهدف محاصرة الثورة والقضاء عليها ، بل أضافت إلى ذلك طرح جملة من الإجراءات السياسية ظاهرها إصلاح أحوال الجزائريين وباطنها القضاء على الثورة ، وقد تجلى ذلك فيما عرف بإصلاحات جاك سوستيل بعد تعيينه في جانفي 1955 حاكما عاما على الجزائر ، هذا لأخير الذي طرح مشروعه الإصلاحي الذي كان يهدف منه عزل الثورة عن قاعدتها الشعبية،ولإنجاح هذا المشروع أقدمت السلطات الفرنسية بالإعلان قانون الطوارئ في 1955/3/% ،وكل ذلك دفع بقائد المنطقة القيام بهذه الهجومات لإفشال كل المخططات الاستعمارية الهادفة إلى القضاء على الثورة من جهة ، وفي نفس الوقت العمل على تجذير الثورة في الأوساط الشعبية وإعطائها الشعبي بدفع مختلف شرائح الشعب الجزائري المشاركة فيها ، والتأكيد على التفاف واحتضان الشعب الجزائري للثورة ، وكذا دفع النخب والأحزاب السياسية إلى التخلص من التردد ومعارضة الثورة وبالتالي قطع الطريق أمام السلطات الفرنسية التي كانت تسعى إلى عزل الشعب عن الثورة بالتخويف والترغيب،

وعلى الصعيد الخارجي فإن القضية الجزائرية كانت بدأت تسجل حضورها في بعض المحافل الدولية ،بحيث سجلت حضورها رسميا ولأول مرة في المحافل الدولية في مؤتمر باندونغ في أبريل

1955، وكان ذلك أول انتصار لدبلوماسية الثورة الجزائرية الفتية ضد فرنسا العظمى، ودون شك فان هجمات الشمال القسنطيني كان تندرج في سياق دعم القضية الجزائرية على المستوى الخارجي ،وخاصة إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة المزمع عدها في سبتمبر 1955، والتأكيد للرأي العام الدولي بحقيقة الثورة الجزائرية وتفنيد الدعاية الفرنسية التي كانت تدعي أن القضية الجزائرية قضية داخلية ،كما أن القيام بهذه الهجومات كان تعبيرا من الشعب الجزائري عن تضامنه مع شقيقة المغربي في ذكرى نفي الملك محمد الخامس في 20 أوت 1953، وهي تعبيرا أيضا على مساعي توحيد معركة التحرير ضد الاستعمار التي كانت جارية بين قيادة الثورة الجزائرية وقيادة المقاومة المغربية .

2-التخطيط وتنفيذ الهجمات :

لقد كان صاحب فكرة هذه الهجومات ومهندسها هو قائد المنطقة الثانية الشهيد زيغود يوسف ، إلا أن عملية التحضير والتخطيط والتي استغرقت حوالي ثلاثة أشهر قد شارك فيها مسؤولي المنطقة الثانية، منهم عبد الله بن طوبال، عمار بن عودة، صالح بوبنيدر ،وتم على إثرها شرح ظروف ودواعي القيام بهذه الهجومات ،كما طرحت للنقاش أهداف وإستراتيجية تنفيذ الهجومات ،ورغم التخوف الذي أبداه بعض رفقاء زيغود يوسف من صعوبة المهمة ،غير أن هذا الأخير اقنع الجميع بضرورة القيام بها ،وقد انتهت هذه التحضيرات بتحديد تاريخ 20 أوت 1955 كيوم لانطلاق هذه الهجومات ،وهو يوم السبت المصادف ليوم السوق الأسبوعي ،وكذا كونه يوم عطلة يسرح فيه مختلف أفراد الجيش الفرنسي و الشرطة، كما أن اختيار يوم السوق ومنتصف النهار وكثرة الحركة سيسهل تسلل المجاهدين للمدينة، ويعطي للانتفاضة صدا واسعا

وقبل 20 أوت بحوالي أسبوع كانت وحدات الكومندوس قد تمركزت في المواقع المحددة لها، كما أعطى زيغود يوسف تعليماته بأن يتم توزيع أفواج الجنود والفدائيين والمسبلين إلى الجهات المستهدفة وعندما حان الموعد شنت حوالي تسعة وثلاثين عملية على عدة مدن وقرى الشمال القسنطيني، وقد شارك فيها المجاهدون والمدنيون من الشعب الجزائري،واستعملت فيها البنادق وأسلحة تقليدية تمثلت في القارورات المعدنية والمكبريت والخناجر والفؤوس وكميات قليلة من البنزين،وقد سارت العمليات كما كان مخطط لها، وقد استهدفت الهجومات المنشآت

العسكرية والاقتصادية والموانئ والسكك الحديدية، وطرق ووسائل الإتصال،وكذا مراكز الشرطة والدرك الوطني وضيع المعمرين،ففي اليوم الأول 20أوت قام المجاهدون بالهجوم على مختلف المناطق المحددة في المدن،أما وفي اليوم الثاني 21 أوت فقد نصبت الكمائن في الطرقات للجيش الفرنسي ، في حين استهدف الهجوم في اليوم الثالث تنفيذ حكم الإعدام في الخونة .

3-نتائج هجومات 20 اوت1955:

وكالعادة كان رد فعل الفرنسي على الهجومات جد عنيفا استعملت فيه كل الوسائل من اجل القضاء عليه، فقد شنت القوات الفرنسية حملة توقيف وقمع واسعة استهدفت الآلاف من المدنيين الجزائريين وأحرقت المشاتي وقصفت القرى، كما قامت سلطات العدو الفرنسي بتسليح المعمرين ، وقد خلفت عمليات الاعتقال والقمع والتقتيل التي ارتكبتها القوات الفرنسية مجزرة اثنتي عشرة (12) ألف شهيدا من الجزائريين وخاصة من المدنيين، وهي صورة أكدت أخرى على وحشية الاستعمار الفرنسي، ومع ذلك فان هذه الهجومات وتداعياتها المستقبلية قد أعطت دفعا قويا للثورة الجزائرية ،فقد تصدرت أحداث 20 أوت 1955 الصحف الفرنسية بعناوين سوداء ضخمة على صفحاتها الأولى، تصور الوضع المأساوي وهو عدم الاستقرار الذي أصبح يهدد الفرنسيين والمعمرين خاصة ، وهو ما يفسر من وجهة نظر أخرى فزع الفرنسيين من تصاعد المد الثوري في الجزائر، بحيث أصبح لا يرتاح لهم قرار على أرض الجزائر التي أصبح شعبها أكثر تطلعا واستعدادا للكفاح والتضحية من الحرية .

الحقيقة أن هذه الهجومات قد حققت نتائج عدة ، بحيث عملت على تشتيت قوات الجيش الفرنسي ،الذي سارع إلى نقل جزء منها إلى الشمال القسنطيني ،الأمر الذي جعل المنطقة الأولى تتنفس الصعداء وبخفيف الضغط الذي كان مضروبا عليها ، وفضلا عن ذلك فأن هذه الهجومات دفعت الشعب الجزائري لاحتضان الثورة الجزائرية بصورة أكثر مما كان عليها من قبل ،بعد أن تخلص من الخوف ، واحتضن الثورة ، وذلك من خلال التحاق الكثير من الجزائريين بصفوفها ،وتوسع بذلك نشاط لثورة الجزائرية بعد أن كان محصورة في مناطق معينة،كما قد أضحت الثورة واقع معاش تنفذ عمليات عسكرية في وضح النهار بعد أن كانت عملا سريا ، وأكثر من ذلك فان هجومات الشمال القسنطيني قد وضعت حدا فاصلا ونهائيا بين مؤيد للثورة ،

بحيث أصبح الشعب الجزائري طرفا مهما في الثورة إلى جانب المجاهدين، في حين اتضح موقف المعارضين لها من معمرين عملاء جزائريين .

كما عملت هذه الهجومات على تكريس جبهة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعل الجزائري ، ووضعت جميع الأحزاب الأخرى أمام مسؤولياتها التاريخية، وبالفعل فقد كان من نتائجها وتداعياتها على مستقبل الثورة الجزائرية أن دفعت الكثير الشخصيات السياسية وكذا الأحزاب السياسية الجزائرية الى تحديد موقفها وبشكل واضح من الثورة الجزائرية ،بحيث كانت أحداث 20 أوت 1955 بمثابة الإنذار الأخير لكل المترددين والمشككين في الثورة خاصة الذين لم يأخذوا تحذيراتها -القاضية بعدم تعاملهم مع الإدارة الاستعمارية- بشكل جدي ،لكن قوة الثورة وصرامتها وتنفيذ تحذيراتها ضد الخونة والمتعاونين مع الاستعمار ،ومنها إعدام علاوة عباس ابن شقيق فرحات عباس ، جعل الجميع يتأكد من جدية الموقف ،وهذا مايمكن أن نسجله أيضا من خلال شروع مجموعة من النواب الجزائريين يتمردون على الإدارة الاستعمارية بدعوتهم الإدارة الاستعمارية إلى ضرورة وقف الحرب وإطلاق سراح المعتقلين والتفاوض مع المحاربين وهو اعتراف ضمني بجبهة التحرير الوطني ، هو تطور سريع لمواقف المشككين في الثورة،ومنهم قادة التشكيلات السياسية ،والتي كانت هذه الأحداث إحدى العوامل التي دفعتها إلى إعادة النظر في مواقفها من الثورة ،ومحاولة استدراك مافاتها،وبالفعل فبعد ذلك ومع مطلع عام 1956 التحق جل قادة الأحزاب السياسية الجزائرية بالثورة .

وبذلك فان هذه الهجومات كانت ضربة موجعة ضد السياسة الفرنسية التي كانت تهدف إلى القضاء على الثورة ، وعلى رأسها مشروع (إصلاحات) الحاكم العام جاك سوستيل الذي كان إحدى رهانات السياسة الاستعمارية للقضاء على الثورة، غير أن قوة واثر هذه الهجومات كانت أقوى منها وجعلتها تتهاوى إستراتيجية العدو العسكرية والسياسية والاجتماعية ،ومنها القضاء على فكرة الاندماج التام التي كان سوستيل يومها يدعو لها، كما كان من آثار هذه الهجومات تراجع فرنسا عن إجراء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة يوم 2جانفي1956، فأحدثت بذلك تصدعا في الرأي العام الفرنسي بشأن الوضع المستقر في الجزائر،وأضحت الثورة كابوسا يرعب قوات العدو ومساندته، وأرعبت المعمرين الذين كانوا يشكلون قوة ثانية

للاستعمار الفرنسي بالجزائر، في حين أصبحت معنويات المجاهدين قوية ، وعادت الثقة وعزيز ت الروح القتالية للمجاهدين والشعب الجزائري من جهة ، وبالمقابل تحطمت أسطورة الاستعمار ووحشية جلاديه ،وكانت بذلك هذه الهجومات رسالة قوية إلى العدو مفادها أن الثورة قد وصلت إلى نقطة ألالا رجوع

وعلى المستوى الخارجي فان هجومات 20 أوت 1955 كانت رسالة واضحة إلى الرابيين العامين الفرنسي والعالمي مفادها،أنمايحدث في الجزائر هي ثورة شعبية شاملة يخوضها الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني ،هي أيضا تعبير عن رفضه سياسة الأمر الواقع الذي حاول الاستعمار الفرنسي فرضها عليه ،من خلال ادعائه بان الجزائر فرنسية ، لذلك ومن اجل تغيير هذا الواقع الكاذب فقد بقي أما الشعب الجزائري خيارا وحيدا وهو الكفاح المسلح لاسترجاع سيادته وللبرهنة للجميع على أن الجزائر لم تكن فرنسيه وليست فرنسية ولا يمكن أن تبقى فرنسية ، كما كان من تداعيات هذه الهجومات أن حققت القضية الجزائرية تطورا ملحوظا في الخارج ،منها تبني دول الافروآسياوية مهمة الدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية خاصة ومنها مطالبة خمسة عشر دولة من كتلة باندونغ بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة ها جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة في 20 سبتمبر 1955.

خلاصة:

لقد كانت هجومات 20 أوت 1955 التي شهدتها المنطقة الأولى منعرجا حاسما في مسار الثورة الجزائرية،بحيث كانت مؤشرا مهما على أن الثورة ورغم ضعف الإمكانات إلا ألها تمتلك إستراتيجية قوية لمواصلة معركة التحرير ،وذلك بنقلها للعمل المسلح من الجبال إلى المدن والقرى من جهة ، وكذا دفع الشعب الجزائري إلى احتضان الثورة ، وبالتالي قطع الطريق أمام الاستعمار الفرنسي الذي كان يراهن على عزل الثورة عن قاعدتها الشعبية، وهذا في حد ذاته اكبر انتصار تنجزه الثورة من خلال هذه الهجومات ، كما أن هذه الهجومات قد كشفت للرأي العالمي والفرنسي وحتى الجزائري حقيقة مايحدث في الجزائر وبأنه ثورة شعبية يقودها تنظيم ثوري ومن ورائه كل الشعب الجزائري من استعادة سيادته.

المحاضرة الرابعة:

مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 وتطور الثورة الجزائرية

العناوين الفرعية :

1-ظروف الانعقاد.

2-الاهداف.

3-عقد المؤتمر.

4-القرارات.

مقدمة :

يعتبر مؤتمر الصومام من أبرز الأحداث التاريخية للثورة الجزائرية، ومنعطفا حاسما في مسارها ، وقد جاء كنتيجة حتمية للظروف التي أحاطت بالثورة والمتمثلة في جملة التطورات السياسية والعسكرية التي عرفتها بعد مرور حوالي سنتين على اندلاعها ، وللإشارة فان مفجري الثورة كانوا قد اتفقوا عشية اندلاع الثورة على أمل عقد اجتماع في مطلع عام 1955 من اجل تقييم الوضع ،لكن تطور الأحداث واستشهاد بعض مفجري الثورة واعتقال البعض الأخر من جهة ، واصطدام الثورة ببعض المشاكل كغياب التنسيق بين قادة الثورة سواء في الداخل او بين الداخل والخارج ،أدى إلى تأخر عقد كذا مؤتمر ، لكن التطورات الكبيرة التي عرفتها الثورة بعد ذلك حتم عليها عقد هذا المؤتمر من اجل التقييم ،خاصة بعدما تمكنت هذه لأخيرة من توسيع مجالها ، وتقوية مظاهرها ،العسكرية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية ،لذلك فقد بات من الضروري على الثورة أن تقييم تجربة المرحلة السابقة و وضع استراتيجية جديدة تحدد معالم المرحلة القادمة للثورة ، من خلال وضع منهج تحدد فيه بوضوح مسارها، و تحديد الأهداف السياسية للثورة .

1-ظروف وأسباب انعقاد مؤتمر الصومام:

أ-فقدان الثورة لعدد من قادتها:

لم تكن الدعوة الى عقد مؤتمر الصومام امرا طارئا بقدر ماكان تنفيذا لاستراتيجية الثورة المعلن عنها قبيل اندلاعها ،وفي هذا الجانب نشير الى ان الظروف الصعبة التي اندلعت فيها الثورة لم تسمح بتنظيم الامور ، لذلك اتفق مفجرو الثورة في اخر اجتماع لهم قبيل بداية العمل المسلح على ضرورة الالتقاء في مطلع سنة 1955 ، وهذا ماتؤكده تصريحات كل من كريم بلقاسم وبيطاط وبن طوبال ،هذا الاخير الذي يصف الوضع بقوله ان الثورة كانت بين امرين اما التنظيم ثم الاعلان الثورة او الاعلان عن الثورة ثم التنظيم ، مؤكدا ان قادة الثورة الاوائل كانوا مضطرين لاختيار الحل الاول ،مع اتفاقهم على الالتقاء بعد ثلاثة اشهر من اندلاع الثورة لعقد

اجتماع تقييمي للثورة وتنظيمها واتخاذ الاجراءات التي يجب اتخاذها ،غير ان الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة في هذه المرحلة حالت دون تحقيق ذلك.

يضاف الى ذلك فان الثورة في مرحلتها الاولى قد عرفت الكثير من الصعوبات منها استشهاد العديد من المجاهدين وخاصة بعض قادتها ، كاستشهاد قائد المنطقة الثانية ديدوش مراد في 18 فيفري 1955 ،و شهداني بشير في 23 اكتوبر 1955 الذي اصبح على رامسة المنطقة الاولى بعد اعتقال بن بوالعيد في 12 فيفري 1955،واستشهاد رمضان بن عبد المالك نائب قائد المنطقة الخامسة في اليوم الثاني من اندلاع لثورة التحريرية ، واستشهاد بن بوالعيد هو الاخر في 23 مارس 1956 ، كما عرفت الثورة في هذه المرحلة اعتقال الكثير من المجاهدين والمناضلين وعلى راسهم اعتقال قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط في 23 مارس سنة 1955 ،والى جانب ذلك اضحت المنطقة الخامسة دون قيادة بعد خروج محمد العربي بن مهيدي وسفره الى القاهرة ليضاف الى ذلك كل ذلك استقرار المكلف بالتنسيق بين الداخل والخارج محمد بوضياف بمدريد بإسبانيا ، وكما يبدو فان الثورة في مرحلتها هذه كانت قد فقدت نواة قيادتها الاولى ، بعد استشهاد بعض مفجريها ومعتقال البعض الاخر ،ولم يبق من قادتها الستة المفجرون للثورة إلا كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة ، مما كان يوحي ان الثورة اضحت تعيش فراغا كبيرا واضحى عليها من الصعب مواجهة المشاكل المتراكمة امامها .

ب- مشكل التسليح والتموين:

واضافة الى هذه المشاكل فان الثورة كانت تعاني ايضا من ضعف في الإمكانيات ، خاصة في جانب التموين والتسليح ،بحيث لم تكن لها مصادر تموين ولا تمويل ،فالثورة كانت فقيرة ولم تكن لديها مصادر لتمويل نفسها ،واذا كان المال هو عصب الحياة فانه في الحروب يصبح اكثر منذ ،كما كانت تعاني من نقص كبير في الاسلحة خاصة ،فبحيث كانت كل الاسلحة التي باشر الثوار بها العمل المسلح اسلحة بسيطة وقديمة ولا تودي الغرض ، كما ان الاسلحة من الخارج كانت قليلة وعرفت الكثير من المشاكل ،فكان على قادة هذه الاخيرة العمل من اجل تجاوز هذا المشكل الخطير والحساس بالبحث عن موارد تموين وتسليح لمواجهة العدو وتحقيق ذلك كان يعني لابد من هيكلة وتنظيم الثورة وتاطير نشاطها .

ج- ضعف الثورة في جانب التنظيم والتنسيق:

الى جانب المشاكل التي عرفتها الثورة الجزائرية في هذه المرحلة ، والتي اشرنا اليها من قبل فإنها ستعاني كثيرا من مشكل خطير جدا ايضا والذي سيسبب لها العديد من المشاكل والمتاعب الا وهو مشكل التنظيم والتنسيق ،فقد كانت الثورة ضعيفة جدا في هذا الجانب، ان لم نقل بان جانب التنظيم كان شبه منعدما ، فقد اندلعت الثورة دون تنظيم واضح يوجه مسارها ،ودون هيكلة لتأطير نشاطها ، و لم تكن لها قيادة موحدة ،هذه الاخيرة التي كانت اكثر من ضرورة ،اذ لا يمكن ان نتصور نجاح أي حركة مهما كان طابعها فما بالك بثورة في حجم الثورة الجزائرية بما كانت تحمله من مبادئ نبيلة منها محاربة ظلم الاستعمار الفرنسي ، وما كانت تسعى لتحقيقه من اهداف وهو استرجاع السيادة الوطنية ، ومع ذلك فان هذه الثورة وعلى ضخامة هذا المشروع الذي كانت تسعى لتحقيقه، الا انها كانت تفتقد لقيادة واحدة او على الاقل موحدة، ولم تكن تمتلك تشريع ميثاق سياسي يمكنه ان يعمل على إيجاد قيادة مركزية لقيادة هذه الثورة ، وقد كان لغياب هذه المؤسسة (قيادة لثورة) ان اثر كثيرا على نشاط الثورة في كل الميادين ،وخاصة في جانب التنسيق ،هذا الاخير الذي كان ضعف جدا هو الاخر ، سواء في التنسيق بين المناطق في الداخل ،أو في التنسيق بين الداخل و الخارج ،فقد كانت الاتصالات بين المناطق الداخلية شبه منعدما ، بحيث كان قادة المناطق يتصرفون بشكل منفرد ،مما افرز ذلك في العمل الميداني والاستراتيجية المتبعة في كل منطقة دون تنسيق فيما بينها ،وسيكون هذا المشكل احدى اهم القضايا التي تطرح للنقاش والدراسة في مؤتمر الصومام ،كما ادى ضعف التنسيق الى اختلاف بين قادة الثورة الجزائرية ،وصل في بعض الاحيان الى حد تضارب في الرؤى السياسية المتبعة، وقد انعكس ذلك على الاداء العام للثورة ،منها بروز صراعات ومشاكل داخلية ،خاصة الصراعات بين الداخل الخارج ، مما كان يخفي ان الثورة اضحت تعيش تكتلات مختلفة ومتصارعة وهذا قد يشكل تهديدا خطيرا على مستقبل الثورة .

كما كان لغياب مرجعية للثورة ان جعل مؤسستي الثورة وهما جبهة التحرير الوطني وكذا جيش التحرير الوطني يعملان باستقلالية ودون تنسيق ولا استراتيجية موحدة ،مما جعل الثورة تظهر وكأنها لا تملك رؤية واضحة ، ودون إدارة سياسية موحدة ،وكان هذا عامل اخر اصبح يؤرق مسؤولي الثورة في الداخل والخارج ، فالثورة لم تكن تمتلك قيادة موحدة و لا برنامج عملي واقعي لتحقيق الأهداف التي تم الإعلان عنها في بيان أول نوفمبر فكان المجاهدون يحاربون الاستعمار دون استراتيجية واضحة ،و بدون قيادة يعودون لها أو يتلقون منها التوجهات السياسية والخطط العسكرية اللازمة ،وفي ظل هذه الظروف اصبح للثورة اكثر من منبر يتحدث بسامها ، فطرح مشكل اخر حد خطير والذي حاول العدو التسلل عبره لا ضعاف الثورة ،وهو ان الثورة لا تملك قيادة ولا قرار ،الامر الذي انعكس سلبا على الأداء العام للثورة الجزائرية ،فكان لابد من التفكير بجد لوضع حد لكل تلك المشاكل المختلفة والمتعددة ،والعمل على تحسين اداء الثورة في جميع الميادين السياسية والعسكرية ، وعلى جميع المستويات في الداخل والخارج ،وذلك بتأطير الثورة ، ووضع استراتيجية قوية ووضع اهداف واضحة لها ،وكل ذلك كان متوقف بمدى النجاح في وضع مؤسسات تعمل على تنظيم وهيكلة الثورة.

د-تطور الثورة الجزائرية :

رغم المشاكل والصعوبات التي عرفتها الثورة في هذه المرحلة ، الا انها تمكنت وبشكل كبير من تحقيق انتصارات هامة في ميادين عدة ، وقد اشارات ارضية مؤتمر الصومام الى ذلك ،ففي الجانب السياسي فان الوضع السياسي للثور الجزائرية في تلك الفترة كان مؤشر واضح على وقوفها الند للند امام قوات العدو ،فقد اتسعت دائرتها لتشمل جميع فئات الشعب الجزائرية ،هذا الاخير الذي تخلص من ترنده واضحى محتضنا للثورة بل في مقدمتها ، وذلك نتيجة للعمل السياسي الكبير الذي قامت به جبهة التحرير وسط الجماهير الشعبية ،خاصة بعد تطيره وهيكلته في شكل لجان ثورية شملت جميع الجوانب السياسية والاعلامية والصحية ...ومما اعطى للجبهة قوة سياسية

ايضا هو احتضانها الشعب الجزائري وتأطيره في شكل منظمات مختلفة ذات طابع اجتماعي ولكن بأهداف ثورية ،منها تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 14 جويلية 1955 والذي سيعطي دفعا قويا للثورة خاصة بعد الاعلان عن الاضراب الشامل للطلبة والتحاقهم بالثورة في 19 ماي 1956 ، وكذا تأسيس واتحاد العمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 ،وان كنا هنا ايضا لا ننفي طابعها الاجتماعي والنقابي ،الا انها كان لها اهداف سياسية وثورية واصبحت تشكل قوى ثورية مساندة للجبهة .

ودون شك فان انضمام هذه الفئات والمنضمات الى الثورة قد عزز العمل الثوري بشكل كبير ووسع من دائرة الثورة الجزائرية ،وجعل م جبهة التحرير الوطني وية سياسية قوية ،ومستتعزز هذه القوة وستصبح الحركة السياسية الوحيدة والممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري ،بعد التحاق الهيئات السياسية الاخرى بصفوف الثورة ،كالتحاق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكذا حركة اتحاد البيان الجزائري بها في مطلع سنة 1956 ،يضاف الى ذلك انضمام العديد من الشخصيات الجزائرية السياسة إلى الثورة نذكر منهم (الشيخ البشير الابراهيمي، واحمد توفيق المدني ،وبن خدة ،مصطفى دحلب وغيرهما من اعضاء اللجنة المركزية ، وفرحات عباس واحمد فرنسيس ، ،وعبان رمضان وغيرهم... من العناصر الشيوعية عمار وزقان ومحمد لبجاوي. .وقد كان لهذا التمدد الذي حققه الثورة بين صفوف الشعب الجزائري ضربة موجعة للعدو الذي طالما كان يدعي ان الثورة من عمل مجموعة ارهابية ومعزولة .

وفضلا عن ذلك فان الثورة قد حققت انتصارات هامة ايضا في الميدان العسكري ، فرغم الظروف الصعبة وضعف الامكانات ، الا ان الثورة برهنت على ارض الميدان ،واصبحت واقع محاش لا يمكن تجاوزه ولا تجاهله من طرف العدو الفرنسي ، هذا لايبر الذي سعى جاهدا لمحاصرتها وتقويض اركانها بكل السبل ، الا انه فشل في الحد من توسيع الثورة نطاقها ومجالاتها ،بعد ان اضحت قضية راي عام يتحدث عنه العالم وتناولته كل وسائل الاعلام الفرنسية والعالمية ، وماكان ليتحقق ذلك لو لا الانتصارات

التي حققتها الثورة على ارض الواقع ، والذي نقلها من كونها كانت عمليات محدودة في مناطق معينة من الجزائر الى معارك ضارية خاضها جيش التحرير الوطني ضد وات العدو في الكثير من مناطق ربوع الوطن ،ونكتفي هنا فقط بذكر معركة الجرف التي حدثت في نهاية شهر مارس 1955 والتي دامت حوالي اسبوع والحقت خسائر كبيرة بجيش العدو، وكذا هجومات 20 اوت 1955 والتي تعتبر نقطة تحول كبيرة في مسار الثورة ،بعد ان نقلت العمل المسلح الى مناطق كان العدو يعتقد بانها في مأمن من تهديدات الثوار ،وقد تأكد توسع نطاق الثورة ليشمل كل مناطق الجزائر ويجسد شموليتها خاصة بعد بعث العمل المسلح في المنطقة الخامسة في خريف سنة 1955 ،ومنها نقل الثورة نشاطها العسكري في مطلع سنة 1956 الى مدينة الجزائر التي كانت تعتبر عاصمة الاستعمار الفرنسي بالجزائر ورمز كبريائه .

هـ- مواجهة استراتيجية الاستعمار الفرنسي:

لكن بالمقابل فان هذه التطورات لايعني ان الثورة اصبحت قوية ويمكن ان تراهن على قوتها لتحقيق اهدافها المسطرة ،بل تعرضت الى عدة تحديات ، وكانت ارضية مؤتمر الصومام قد اشار ت الى بعضها ،وهي تحديات سياسة العدو التي كان يضعها العدو في طريق الثورة بهدف تقويض اركانها ،وقد نبهت ارضية الصومام الى خطورتها ، ولتحقيق ذلك عمدت السلطات الاستعمارية على استراتيجية شاملة في كل الميادين العسكرية حيث قامت بتقوية قدراتها العسكرية ،سواء من حيث العدة او العتاد ، منها رفع عدد جنودها بالجزائر ليصل الى 8340 جندي في مطلع سنة 1955 بعد ان كان عددهم سنة 1954 لا يتجاوز 5خمسة الالف جندي .

والى جانب ذلك راهنت السلطات الفرنسية على عزل الثورة عن قاعدتها الشعبية ،وتحقيقا لذلك تم قامت بعدة اجراءات منها تعيين جاك سوستيل حاكما عاما على الجزائر وقد جيء به لإنقاذ الجزائر الفرنسية عن طريق تنفيذ خطة سياسية وعسكرية تهدف إلى القضاء على الثورة. فبالإضافة إلى سياسة القمع والتقتيل والإبادة الجماعية التي نظمها قانون الإطار، هناك سياسة التهدئة التي مست عدة جوانب إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية ،كما ظهر وكانه يريد حل

المشكل الجزائري سياسيا قدما الى وقف ما سماه بأعمال العنف وإجراء انتخابات تفضي الى انتخاب ممثلي الشعب الجزائري الذي يمثلونه في اجراء حوار مع فرنسا ،وكان الهدف من كل ذلك هو القضاء على الثورة ،وتأكيدا لهذا التوجه قامت السلطات الفرنسية بسن قانون حالة الطوارئ في 23 فيفري 1955 .

اما على المستوى الخارجي فان الثورة الجزائرية كان امامها تحديات اخرى ،صحيح انها حققت انتصارات على الدبلوماسية الفرنسية وتمكنت من فرض نفسها واصبحت تلقى المزيد من الدعم والتأييد ، وولجت ابواب المحافل الإقليمية منها حضور ممثلي الجبهة في مؤتمر الدول الذي عقدته دول الافرواسيلوية في افريل 1955 بباندوغ الاندونيسية ، وكذا تسجيلها في دور الأمم المتحدة العاشرة في سبتمبر 1955 ،وفضلا عن ذلك فإنها اصبحت ملا صفحات الكثير من الجرائد العالمية ومنها الفرنسية ، ومع ذلك وحتى تتمكن الثورة من توضيح صورتها للرأي العالم العالمي ،وتحطيم الحصار الذي كان مضروبا عليها من قبل فرنسا وبالتالي إيصال صداها إلى مسارح المحافل الدولية و اقناع الرأي العام العالمي بشرعية كفاح الشعب الجزائري وحقه في الاستقلال ،فقد كان عليها ان تعمل على وضع مؤسسات ثورية قوية تدافع عنها في الخارج.

2- اهداف عقد مؤتمر الصومام:

وحتى تتمكن الثورة من مسايرة تلك التطورات وتحسين ادائها من جهة ، ومواجهة تحديات المراحل القادمة من جهة اخرى ، كان على قادة الثورة التحضير لتحديات المراحل القادمة وتطوير الاداء الثوري في جميع الميادين العسكرية والسياسية والتنظيمية وفي الداخل والخارج ، وقبل ذلك كان على الثورة تقييم مرحلتها الأولى من جميع الميادين السياسية والعسكرية ،وعلى مختلف المستويات وفي الداخل والخارج ، بكل إيجابياتها وسلبياتها قصد إزالة السلبيات، وتدعيم وتطوير ما هو إيجابي ، وكل ذلك كان متوقفا على ضرورة وضع استراتيجية شاملة ودائمة للثورة الجزائرية تحدد من خلالها معالمها وتشرح مبادئها وتوضح اهدافها ،وذلك استعدادا لمرحلة قادمة اكيد انها ستكون اصعب واخطر من الاولى ، وذلك بإقامة مؤسسات للثورة وهيئات لضبط

وتوحيد صفوف الثورة في اتخاذ المواقف بالنسبة للقضايا التي تعترض الثورة ،حتى تتمكن في مستوى التحديات ومقارعة العدو ومواجهة خططه .

3- عقد مؤتمر الصومام:

أ- التحضير للمؤتمر:

لقد اشرنا في الجزء الاول من هذا الدرس بأن فكرة عقد مؤتمر للثورة كانت مطروحة منذ اخر اجتماع لمفجري الثورة المنعقد بالعاصمة في 23 اكتوبر 1954 ،وتم تحديد موعد اللقاء في مطلع سنة 1955 لكن الظروف الصعبة حالت دون ذلك ،لكن فكرة عقد مؤتمر ظلت مطروحة ، ومع تطور الثورة أصبح التفكير في عقد مؤتمر لدراسة المشاكل التي كانت تعترض الثورة اكثر من ضرورة ،وبالفعل فقد بدا التفكير في عقد هذا المؤتمر بشكل جدي في خريف سنة 1955 ،وقد جاءت المبادرة من طرف "زيغود يوسف" قائد المنطقة الثانية " الشمال القسنطيني" الذي بعث رسائل إلى قادة المناطق يقترح فيها عقد مؤتمر وطني بهدف دراسة التجربة الثورية وتوحيد العمل السياسي والعسكري، ووضع استراتيجية جديدة للثورة، فتلقى زيغود جوابا بالموافقة لكل من "كريم بلقاسم" قائد المنطقة الثالثة و"أعمر أو عمران" قائد المنطقة الرابعة ، وكذا "عبان رمضان الذي " بواسطة الطالب " رشيد عمارة " ، و قامت بعدها المنطقة الرابعة بارسال سعد دحلب الى نفس المنطقة الثانية ، حيث التقى بقادتها منهم زيغود يوسف و بن طوبال، علي كافي ،وبعد ثلاثة أسابيع أطلع على مدى جاهزية المنطقة عاد دحلب إلى العاصمة ، استقر الموقف بالموافقة على إقتراح عقد المؤتمر في المنطقة الثانية ، فأعطى زيغود تعليماته بالإعداد لاحتضان المؤتمر، وتمت الموافقة على المكان بالقل، كمقر لاحتضان المؤتمر .لكن وصول نبأ استشهاد "بن بولعيد" اثر على عملية التحضير ،و أصبحت الظروف غير مواتية لعقد المؤتمر هناك، وبعد ذلك تم الأوراس وجبال سوق أهراس، ثم الأخضرية الواقعة بالمنطقة الرابعة، وحدد يوم 21 جويلية 1956 لعقد المؤتمر، لكن تسرب الأخبار عن مكان وزمان عقد المؤتمر لسلطات الفرنسية أدى بالقيادة الثورية إلى إلغائه ،وبعد ذلك اقترحت منطقة وادي الصومام بالمنطقة الثالثة لاحتضان المؤتمر ، وبالضبط في قرية افري أوزلاقن ، ولم يكن اختيار هذا المكان

عشوائيا وإنما نتيجة لمجموعة من الأسباب منها وجود المكان في منطقة حصينة، ومحاذية لغابة أكفادو الكثيفة والتي لها اتصال بغابة جرجرة وجبالها. ، وكذا كون دوار أوزلاقن في تلك الفترة كان منطقة هادئة، ولم تحدث فيها أية عملية حربية، لمدة تسعة أشهر، مما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة آمنة وسالمة ولا علاقة لها بالثورة .

لقد تم التوصل الى عقد هذا المؤتمر بعد جهود طويلة قام بها كل من عبان رمضان و زيغود يوسف بدأ في خريف 1955 و انتهت في صيف 1956 ،ومهما يكن بأن الروايات المختلفة حول الشخصية التي كان لها السبق في الدعوة إلى عقد اجتماع بين قادة الثورة تصبح أفضية نسبية لأن تلك المبادرة لم تكن سوى بعث لفكرة الإجماع التي افترق عليها مفجرو الثورة في الأسبوع الأخير من أكتوبر 1954 ،و لم يكن السعي نحو عقد المؤتمر يسيرا ، فقد تطلب تحضيرا مكثفا و استشارات واسعة مع بعض قادة المناطق و مع الوفد الخارجي، و لجأ كل من عبان و بن مهيدي و بن خدة إلى مجموعة من المناضلين الذين التحقوا بصفوف الثورة بعد الانطلاقة ،وتم تشكيل لجنة في العاصمة تتكون من عمار أوزقان، عبد الرزاق شنتوف، بن يوسف بن خدة، عبد المالك تمام، محمد بجاوي، مكلفة بإعداد إعداد نصوص الأرضية السياسية التي عرفت ببرنامج الصومام و التي قدمت للمناقشة خلال جلساته التي استمرت 20 أوت إلى 04 سبتمبر 1956 .

ب- عقد مؤتمر الصومام:

وبعد التحضيرات المشار اليها من قبل ،انطلقت أشغال المؤتمر يوم 20 أوت واستمرت إلى غاية 5 سبتمبر 1956 و حضرته كل المناطق الداخلية باستثناء المنطقة الأولى و الوفد الخارجي ،فقد مثل المنطقة الثانية زيغود يوسف رفقة لخضر بن طوبال، عمارة بن عودة، ابراهيم مزهودي و حسين رويبح ،ومثل المنطقة الثالثة كريم بلقاسم، صحبة محمد سعيد، أعميروش أيت حمودة، اما المنطقة الرابعة فقد مثلها أعمر أوعمران، الصادق دهيليس، أحمد بوقرة ، في حين مثل المنطقة الخامسة: محمد العربي بن مهيدي ،غير اننا نشير هنا الى عدم اكتمال الصفة التمثيلية لجميع القادة، بعد غياب ممثل المنطقة الاولى (الأوراس) بسبب استشهاد قائدها

مصطفى بن بولعيد في مارس 1956 ،ودخول هذه المنطقة أزمة حادة بعد ذلك ،كما تغيب الوفد الخارجي بسبب صعوبة دخول البلاد في تلك الظروف .

وقد طرحت خلال الاجتماع النقاط المدرجة في جدول الأعمال للنقاش والتي يمكن اجمالها في دراسة ومناقشة تقارير المناطق التي تضمنت عرضا مفصلا عن الجوانب العسكرية والسياسية، المالية ،وتقرير نظامي عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة، وتقرير عسكري عن عدد المناضلين والمجاهدين، الوحدات ونظام تركيبها والأسلحة ، كما تم عرض تقرير مالي عن المداخيل، والمصاريف ،وتقرير تقرير سياسي عن معنويات المجاهدين والشعب

ومن اهم القضايا التي تم التطرق اليها خلال جلسات المؤتمر هي إلى الإمكانيات المادية للثورة ، ومسألة الحصول على الأسلحة وبدأت كل منطقة بعرض الإمكانيات المادية لها(**التجنيد، التسليح الأموال**) ففي المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) قدر عدد جنودها بـ 1669 مجاهد و5000 مسبل ، أما بالنسبة الأسلحة فقد قدر ها التقرير بـ 4088 قطعة ،ورصيد مبلغ مالي قدر بـ 302 مليون و500 فرنك ،أما المنطقة الثالثة فقر عدد الثوار بـ 87044 بين جنود ومناضلين ،وبرت الأسلحة بكل أنواعها بـ 4943 قطعة ، مع رصيد مالي قدر ب 445 مليون فرنك ،في حين كشف تقرير المنطقة الرابعة بانها تمتلك 4000 مناضلا و 200 مسبلا و 1000مجاهد، و 2085 قطعة سلاح، مع مبلغ مالي قدر بـ 200 مليون فرنك ،أما المنطقة الخامسة فقد أشار التقرير أن عدد المجاهدين بها قدر بـ 1500 مجاهد و500 مسبل ،ومبلغ مالي قدره 35 مليون فرنك مع وجود 2715 قطعة سلاح ،فو بعد عرض الأطراف المؤتمرة لمختلف التقارير للدراسة والتقييم خلص المؤتمر.

4- قرارات مؤتمر الصومام ونتائجه: لقد خلص المؤتمر إلى عدة نتائج وقرارات هامة ،منها التنظيمية والسياسية والعسكرية نذكر منها

أ-القرارات السياسية : لقد كانت القرارات السياسية من أهم القرارات التي خرج بها المؤتمر بحيث تم تكوين قيادة عامة للثورة الجزائرية وذلك من خلال انشاء :

-**المجلس الوطني للثورة الجزائرية**: و يتكون من 34 عضو، 17 دائمين، 17 مؤقتين و هو الوحيد الذي يستطيع اتخاذ القرارات الحاسمة لمواصلة الحرب أو المفاوضات و وقف إطلاق النار و يعقد اجتماعاته باستدعاء من طرف لجنة التنسيق و التنفيذ في حالة الضرورة أو يطلب من نصف أعضائه زائد واحد و مداولاته مقبولة قانونا إذا حضر 12 عضوا (دائمين أو مساعدين) و يجتمع في دورة عادية مبدئيا مرة في السنة مادامت حالة الحرب قائمة.

- **لجنة التنسيق والتنفيذ(CCE)**: وتتكون من خمسة أعضاء هم :بن يوسف بن خدة، عبان رمضان ،محمد العربي بن مهيدي مكريم بالقاسم ،وسعد دحلب، وهي بمثابة هيئة أركان الحرب، ولها السلطة في مراقبة منظمات الثورة، وللجنة مهمة انشاء ومراقبة اللجان المختلفة ، له الحق في إيقاف القتال والمفاوضات ،ووزعت المسؤوليات بينهم فتكفل بن مهيدي بالإشراف على العمل الفدائي وسعد دحلب بالصحافة والإعلام وبن خدة بالعلاقات والتنظيم السياسي والأمانة والاتصالات والمالية ونقل الأسلحة والمتفجرات فكان مؤمن من طرف بن خدة، أما القرارات اليومية في إطار المشاورات والقرارات التي تتخذها مبدئيا كانت تتخذ من طرف عبان رمضان وكان كريم بلقاسم شكليا يشرف على الجانب العسكري.

كما أقر المؤتمر الأولويات، أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري ، وهذا يعني أن قضايا الثورة يتحكم فيها السياسي وليس العسكري ، وأن أمور الثورة تدار من الداخل وليس من الخارج ، وسيكون لهذين القرارين تداعيات خطيرة على مستقبل الثورة إذ سيكونان سببا في فتح جدل كبير في صفوف قيادة الثورة والتي ستضطر الثورة بعد ذلك إلى التراجع عنهما في اجتماعها المنعقد بالقاهرة في اوت1957 ، حيث تم إقرار المساواة بين الداخل والخارج والسياسي والعسكري ،كما أقر المؤتمرون مبدأ القيادة الجماعية، حيث يرون أنه شرط لابد منه للقضاء على التسلط الفردي والقضاء نهائيا على عبادة الشخصية، ولتمكين جبهة التحرير الوطني من تأدية دورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، ولأنه شرط أساسي للنجاح

وبعد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ اتخذت من مدينة الجزائر مقر لها ومارست نشاطها في مدينة الجزائر مدة 11 شهرا من تأسيسها إلا أنه اضطر فيما بعد إلى المغادرة التونسية في شهر جويلية سنة 1957.

ب- القرارات التنظيمية والعسكرية:

لقد قرر مؤتمر الصومام توحيد النظام العسكري وفق تنظيم هيكلي و وظيفي ، ومن بين قرارات المؤتمر التنظيمية والعسكرية هي تقسيمه الجزائر إلى ستة ولايات عسكرية ، بحيث اعتمد المناطق الخمسة التي تم تكوينها عشية اندلاع الثورة التحريرية والتي اصبحت تسمى ولايات ، وأضيف إليها الولاية السادسة وهي الجنوب الجزائري ، يضاف إلى ذلك مدينة الجزائر والتي أصبحت منطقة مستقلة تشبه الولايات الأخرى في جميع الجوانب التنظيمية والعملية ، كما قسمت هذه الولايات بدورها إلى نواحي ومناطق وقسمات ، وفي الجانب التنظيمي دائما قسم جيش التحرير الوطني إلى ثلاثة أصناف المجاهد وهو الجندي المقاتل في الجبال والأرياف والفدائي وهو العسكري في المدن والمسبل وهو الذي ينشط في صفوف الجبهة ومكلف بالعديد من المهام الثورية ،ومن بين أهم القرارات التي نتج إليها المؤتمر هو استحداثه لمنصب المحافظ السياسي والذي سيقوم بدور جبار في تسيير شؤون الثورة سياسيا وعسكريا لمواجهة استراتيجية الاستعمار الفرنسي ، وذلك بتنظيمه لشعب الجزائري وتوجيه توجيها سليما ، بحيث تم إنشاء مجالس شعبية و المنظمات الجماهيرية كاتحاد الطلبة واتحاد العامل والفلاحين والتجار.

و من جهة أخرى نجد أن الجيش قسم إلى وحدات عسكرية من الفوج ويتكون من 11 جندي يقودهم عريف ثم **الفرقة** (الفصيلة) و عدد جنود ها (35) جنديا ، فالكتيبة و تتركب من (110) جنديا ثم **الفيلق**: و يضم (350) جنديا ،كما استحدثت الرتب العسكرية ، فنجد رتبة عريف (مسؤول فرقة) ،ورتبة رقيب (**مساعد مسؤول القسم**)،رشح (مساعد قائد الناحية) ، ملازم (قائد الناحية) ،ملازم اول (مساعد قائد المنطقة) ، نقيب (قائد المنطقة)،مقدم (مساعد قائد الولاية)،عقيد (قائد الولاية)، أما المهام و المسؤوليات الموكلة لقيادات جنود جيش التحرير الوطني ،فقد كانت مزدوجة في كثير من الأحيان ،عسكرية و سياسية في نفس الوقت.

والى جانب ذلك تقرر أيضا على الصعيد الإعلامي إنشاء نشرات إعلامية لتبليغ أوامر وشعارات الثورة وتفنيد أقاويل الاستعمار فتم إنشاء جريدة المجاهد وإذاعة صوت الجزائر الحرة ،أما على الصعيد الدولي فقد تقرر تدويل القضية الجزائرية والسعي لكسب تأييد الرأي العام العالمي وذلك بالقيام بحملة إعلامية للتعريف بالقضية الجزائرية والتأثير في المحافل الدولية والتنديد بجرائم الاستعمار الفرنسي .

خاتمة:

يتبين لنا ما سبق ذكره أن مؤتمر الصومام بحق كان منعطفا مهما في مسار الثورة الجزائرية ، بحيث تمكن من دراسة وتقييم وتقويم المرحلة الأولى من الثورة ، واجتهد المؤتمرون في إرساء معالم واضحة للثورة الجزائرية وذلك من خلال القرارات والنتائج التي توصل إليها والتي شملت جميع الجوانب داخليا وخارجيا وفي شتى المجالات السياسية والعسكرية الاجتماعية ،ومن خلال كل هذه القرارات والتنظيمات التي اقرها المؤتمر أضحت الحرب التي كان يخوضها جيش التحرير ثورة شعبية عارمة واضحة المعالم والاستراتيجية والأهداف ، ورغم بعض الآثار السلبية التي نتجت عن بعض قرارات المؤتمر وخاصة فيما يخص أولوية الداخل والسياسي ، إلا انه يمكن اعتبار المؤتمر بمثابة الأرضية التي سترتكز الثورة عليها بعد ذلك لمواجهة استراتيجية الاستعمار الفرنسي ، وبالمحصل فان مؤتمر الصومام كان بمثابة الانطلاقة الحقيقية للثورة في جميع المجالات ومرحلة اللارجوع عن الأهداف التي سطرتها جبهة التحرير عشية اندلاع الثورة من خلال بيان أول نوفمبر .

المحاضرة الخامسة :

القرصنة الجوية لزعماء الثورة الجزائرية .

العناوين الفرعية :

1-ظروف و ملابسات القرصنة.

2-تداعيات القرصنة.

1- ظروف و ملابسات اختطاف الطائرة :

رغم الظروف الصعبة التي انطلقت فيها الثورة التحريرية ،إلا أنها تمكنت من تخطي المرحلة الأولى من مسيرتها،و أصبحت مع مرور الوقت تشكل تهديدا ضد الاستعمار الفرنسي بالجزائري ،بحيث تمكنت في الميدان العسكري من الصمود في وجه القوات الاستعمارية و أصبحت تخوض معارك كبيرة ضد قوات العدو،و لها جيشا قويا و منظما يخوض معارك ضارية ضد قوات الجيش الفرنسي،و في الميدان السياسي و الدبلوماسي اتسع نشاط جبهة التحرير الخارجي و أصبح يسبب الكثير من الإحراج للسلطات الفرنسية في المحافل الدولية و الإقليمية،و كل هذه التطورات أصبحت تشكل تهديدا خطيرا على الجيش الفرنسي،فكان لا بد من عمل لوقف زحف الثورة الجزائرية المتزايد.

و في هذا الجانب اتهمت فرنسا مصر بدعمها للثورة الجزائرية ،لذلك شاركت فرنسا في الهجوم الثلاثي على مصر إلى جانب بريطانيا و إسرائيل،كما قامت القوات البحرية الفرنسية إلى تشديد الخناق على الثورة من الخارج، و قامت باعتراض الكثير من السفن في عرض البحر الأبيض المتوسط أشهرها التعرض لسفينة –أتوس– في 16أكتوبر 1956،كما قامت فرنسا بقرصنة الطائرة المغربية التي كانت تقل وفد جبهة التحرير الوطني الذي كان متوجها من المغرب إلى تونس لحضور اللقاء الثلاثي المزمع عقده بتونس في نهاية شهر اكتوبر1956،ظنا منها بان ذلك سيمكنها من القضاء على ما كانت تسميه " بالعمل الإرهابي الذي تقوده مجموعة من المتمردين ضد فرنسا بالجزائر "،فهل جاءت هذه العملية في سياق إستراتيجية الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية ؟ ،أم أن العملية كانت موجهة ضد السلطات المغربية عقابا على مواقفها الداعمة للثورة الجزائرية ؟ ،أم كانت هذه العملية لتحقيق الأمرين معا و محاولة إحداث فتنة بين جبهة التحرير الوطني و السلطات المغربية ؟ أم أن العملية كانت مؤامرة أحيكت من بعض الدوائر في السلطة المغربية بالتعاون مع سلطات الاستعمار الفرنسي؟

لقد جاء حادث اختطاف الطائرة التي كانت تقل وفد جبهة التحرير الوطني نتيجة التطورات التي حققتها الثورة الجزائرية في جمع جوانب العمل الثوري ،العسكرية و السياسية و الإعلامية في الداخل و الخارج ،و التي جعلت السلطات الفرنسية تسعى للقضاء عليها بشتى الطرق ،و من جهة أخرى فان استمرار الثورة الجزائرية أصبح يشكل عبئا ثقيلا على السلطات المغربية، و أصبحت تخشى من إمكانية اتساع الحرب إلى الأراضي المغربية،في وقت كان المغرب يسعى بشتى حصوله على الاستقلال إلى استتاب الأمن و الاستقرار لتقوية و تمتين أركان الدولة الوطنية

و كل ذلك كان مرتبط بشكل كبير بحالة الحرب التي تعرفها الجزائر,و رغبة في وضع حد للحرب الدائرة في الجزائر أجرى الملك المغربي,مباحثات مع بورقيبة بحثا عن حل توافقي بين السلطات الفرنسية و جبهة التحرير الوطني,و في هذا الإطار جاءت الدعوة لعقد لقاءا ثلاثيا في نهاية شهر أكتوبر 1956 يجمع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة و الملك المغربي محمد بن يوسف (الخامس),و كذا ممثلي الثورة الجزائرية ,و تحضيرا لهذا اللقاء جرت اتصالات و مشاورات عديدة بين ممثلي الثورة الجزائرية من جهة,و كل من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة و الملك المغربي محمد بن يوسف(الخامس) من جهة أخرى.

كما جاءت الدعوة لعقد هذا اللقاء في وقت أضحت الثورة الجزائرية تقلق النظامين المغربي و التونسي,و باتت كل من تونس و المغرب يتوجسان خفية من التطورات التي حققتها الثورة الجزائرية ,و ينظران إلى التوجهات السياسية و الأيدلوجية لجبهة التحرير الوطني نظرة المريب ,الأمر الذي جعلهما يكونان متحفظين من التوجه السياسي لجبهة التحرير الوطني, و سعيا لاحتواء الثورة الجزائرية أو على الأقل العمل على كبح التوجه "الراديكالي " لجبهة التحرير الوطني,حيث كان شعار النظامين في هذا اللقاء هو العمل على إبعاد الثورة الجزائرية عما كان يسميانه بـ " تأثير المد الناصري ", و الذي كان بالنسبة للبلدين يشكل خطرا ليس فقط على التوجهات السياسية لجبهة التحرير الوطني,بل أيضا على مستقبل علاقة منطقة المغرب العربي مع فرنسا.

و يبدو أن توتر علاقة جبهة التحرير الوطني بالرئيس التونسي حبيب بورقيبة في هذه الفترة هو الذي جعل قادة الثورة الجزائرية يميلون أكثر إلى محمد بن يوسف (الخامس),خاصة و إن هذا الأخير أبدى استعداد كبيرا لتأييد الثورة الجزائرية و قد تجلى حرص ملك المغرب على حل القضية منذ خطاب الملك بـ "وجدة" في سبتمبر 1956,حيث أبدى الملك شجاعة كبيرة عندما أعلن عن وجوب حل للمشكل الجزائري بما يرضي الشعب الجزائري مع المحافظة على المصالح الفرنسية الكبرى,كما حاول هذا الأخير من جهته كسب ود جبهة التحرير الوطني و إقناعها بأهمية حضور هذا اللقاء الذي كانت رافضة له,و من اجل ذلك أرسل الملك المغربي مندوبا عنه إلى القاهرة في 13مارس 1956 للاتصال بقادة الثورة الجزائرية هناك و شرح لهم فحوى هذا اللقاء و إقناعهم بضرورة الحضور.

لذلك توجه وفد جبهة التحرير إلى المغرب الأقصى قبل أن ينتقل إلى تونس لحضور اللقاء المزمع عقده هناك,و قد أبدى الطرف الجزائري تجاوبا كبيرا مع دعوة محمد الخامس لحضور

.هذا اللقاء لهدفين,بحيث كان الهدف الأول إشعار الملك المغربي بالدور الذي يقوم به من اجل إنهاء الحرب الدائرة في الجزائر من جهة,و دعمه في مسعاه هذا عسى أن ينجح مع الحكومة الفرنسية للوصول باعترافها باستقلال الجزائر.أما الهدف الثاني فان جبهة التحرير الوطني كانت تسعى للاستفادة من دعم و تأييد الملك المغربي في إمداد جبهة وهران باحتياجاتها من السلاح و الذخيرة عن طريق فتح الأراضي المغربية للثوار الجزائريين بشكل اكبر مما كان عليه من قبل.

و بدوره كان الملك المغربي يريد أن يكون المغرب طرفا فاعلا في منطقة المغرب العربي المنطقة,حيث كان يرى أن الموقع الجغرافي للمغرب يحتم عليه أن يكون طرفا أساسيا في علاقة فرنسا بالمغرب العربي,خاصة بعد تمسك كل من جبهة التحرير الوطني و السلطات الفرنسية بموقفهما الأمر الذي دفع بالملك المغربي لان يلعب دور الوسيط لتقريب وجهتي نظر الطرفين من جهة بحيث كان يرى و أن فكرة كونفدرالية شمال إفريقيا هي المخرج الأنسب للقضية الجزائرية ,و تحضيرا للقاء المزمع عقده بتونس انتقل الوفد الجزائري إلى المغرب,و استقبل استقبالا كبيرا من قبل السلطات المغربية بحيث انتقل الأمير مولاي الحسن نفسه على متن طائرة إلى تطوان لاستقبال الوفد الجزائري و نقله إلى الرباط.

و قد التقى وفد جبهة التحرير بالملك المغربي محمد الخامس بالرباط في 21 أكتوبر 1956 ,حيث جرت مشاورات بين وفد جبهة التحرير و بين الملك المغربي,و كان الهدف من ذلك إيجاد تفاهم بين أقطار المغرب العربي في إطار مشروع وحدة شمال إفريقيا , وخلال هذا اللقاء الذي جمعه مع قادة الثورة الجزائرية بالرباط دعا الملك المغربي السلطات التونسية إلى ضرورة العمل من اجل وضع حد لإراقة الدماء في الجزائر,و كما سبق أن ذكرنا فان ثقة قادة الثورة الجزائرية في هذه الفترة بالملك المغربي جعلهم يعملون على تمتين علاقتهم به و يراهنون على دعمه للثورة الجزائرية ,كما ازدادت ثقتهم به خاصة أثناء لقاء الرباط الذي جمعهم به قبيل لقاء تونس,بحيث كانت تصورات الملك وفق تصورات جبهة التحرير في حل القضية الجزائرية,كانت أهمها آليات وقف الحرب على أمل الاستقلال التام, و كذا خطوط الكبرى لميلاد كونفدرالية المغرب العربي الأقصى,كما كان هذا اللقاء فرصة بالنسبة للملك المغربي الذي كان يرى أن الموقع الجغرافي للمغرب يحتم عليه أن يكون طرفا أساسيا في علاقة فرنسا بالمغرب العربي ,خاصة بعد تمسك كل من جبهة التحرير الوطني و السلطات الفرنسية بموقفهما الأمر الذي دفع بالملك المغربي لان يلعب دور الوسيط لتقريب وجهتي

نظر الطرفين من جهة بحيث كان يرى ان فكرة كونفدرالية شمال إفريقيا هي المخرج الأنسب للقضية الجزائرية.

و رغم جهود الوساطة التي كان يقوم بها كل من بورقيبة و محمد الخامس لإنهاء الحرب في الجزائر ,إلا أن ذلك لم يرح السلطات الفرنسية و لم تقبله,فمفهوم إنهاء الحرب في الجزائر في تصور السلطات الفرنسية ليس البحث عن حل سلمي للقضية الجزائرية ,بل مساعدة و دعم فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية لذلك رفضت وساطة الملك المغربي و الرئيس التونسي و اعتبرتهما غير محايدين بل منحازين لجبهة التحرير الوطني ,و حتى تنهي و تفشل هذه المساعي الغير حميدة و لا محايدة قامت السلطات الفرنسية باختطاف و قرصنة الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة الجزائرية.

لذلك لم تكتف السلطات الفرنسية بانتقاد الموقف المغربي الداعم للثورة الجزائرية الذي وصفته بالمنحاز ضدها,بل كان انزعاجها الكبير في الاستقبال الرسمي و العلني من قبل الملك المغربي لوفد جبهة التحرير الذي سيحضر اللقاء الثلاثي المزمع عقده بتونس,إذ لم يكن من اللائق حسب السلطات الفرنسية إرسال طائرة خاصة فيها الأمير نفسه لاستقبال وفد جبهة التحرير لنقله من تطوان إلى الرباط , و اعتبرت السلطات الفرنسية استقبال الملك المغربي للوفد الجزائري بهذا الشكل يشكل مساسا صريحا ببرتوكول الاستقلال الداعي إلى التعاون بين المغرب و فرنسا خاصة في العلاقات الخارجية ,كما اعتبرت السلطات الفرنسية ذلك مسا بكرامتها و تأكيدا على الموقف المغربي الداعم لشرعية جبهة التحرير , و تعبيرا عن غضب السلطات الفرنسية عن ذلك قام وزير الخارجية الفرنسي باستدعاء السفير المغربي بباريس السيد عبد الرحيم بوعبيد و قدم له باسم الحكومة الفرنسية تهديدا بقطع كل المساعدات الفرنسية للمغرب,و ردا على التهديد الفرنسي هذا أصدرت السلطات المغربية بيانا قالت فيه: بأن المغرب بلد مستقل ,كما وضحت أن استقبال وفد جبهة التحرير يجب أن لا يفهم من قبل فرنسا بأنه موقفا عدائيا ضدها.

لقد كان تهديد السلطات الفرنسية للمغرب على حفاوة الاستقبال الرسمي الذي خص به قادة الثورة الجزائرية في المغرب رسالة واضحة على أنها سوف لن تقف مكتوفة الأيدي عما وصفته بالموقف المغربي المعادي لفرنسا,كما كان تعبيرا صريحا عن رفضها لمساعي الوساطة التي كان يقوم بها الملك المغربي,حيث اعتبرت موقف هذا الأخير بالمنحاز فلا وساطة لطرف لا يلتزم بالحياد حسب السلطات الفرنسية ,حتى تتمكن من إفشال هذه المساعي الغير حميدة و لا محايدة قامت السلطات الفرنسية باختطاف الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة الجزائرية.

كل ذلك يبين أن عملية الاختطاف كانت انتقاما فرنسيا ضد الملك المغربي نفسه، و الذي كانت تتهمه السلطات الفرنسية بتماديه في دعم الثورة الجزائرية ،كما كانت السلطات الفرنسية تهدف من عملية القرصنة إلى إحداث فتنة بين السلطات المغربية و جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى، و في كل الأحوال كانت السلطات الفرنسية تهدف إلى القضاء على الثورة الجزائرية و ذلك باعتقادها أن الانقضاض على رأس الطريدة سيؤدي بعد ذلك إلى إضعافها و بالتالي إلى الاستسلام.

لذلك راحت السلطات الفرنسية تكيل المؤامرة ضد السلطات المغربية مستغلة في ذلك ملائمة الظروف للقيام بمثل ذلك،فوجود قواعد عسكرية أجنبية و بقاء الجيش الفرنسي بالمغرب و تمركز وحداته في أهم المناطق الحساسة كالمطارات،كل ذلك مكن السلطات الفرنسية من مراقبة نشاط الثورة الجزائرية بالمغرب و جعله مكشوفا،و سهل عليها عملية مراقبة الطائرة التي تقل قادة الثورة الجزائرية ،حيث تمكنت قوات الجيش الفرنسية من تتبع مسار الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة الجزائرية،منذ إقلاعها من مطار الرباط متوجهة نحو تونس ،حيث تم التعرض للطائرة في الأجواء الإقليمية الدولية قبالة السواحل الجزائرية،ثم اقتيدت الطائرة إلى مطار الدار البيضاء بالجزائر و رغم إلحاح السلطات المغربية على عدم تنفيذ أوامر التهديد من قبل القوات الفرنسية و مطالبته ربان الطائرة بالهبوط بمطار مايروكا الاسبانية ،و رغم إن القائد كان مترددا في التوجه إلى الجزائر خوفا من مصير عائلته المتواجدة بالمغرب ،إلا انه خضع بعد ذلك لأوامر القوات الفرنسية الجوية،خاصة بعد ضمان أركان الجيش الفرنسي لأمن و سلامة عائلته ،الأمر الذي جعل قائد الطائرة ينفذ الأوامر و ينزل بمطار الدار البيضاء بالجزائر ،و تمكنت بذلك السلطات الفرنسية من اعتقال قادة الثورة الجزائرية.

و قد ربط الرأي الذي يصف عملية القرصنة بالمؤامرة بالتطور الكبير الذي حققه الثورة الجزائرية في هذه المرحلة و التي أصبحت تشكل مصدر قلق ليس فقط لفرنسا ،و لكن أيضا بالنسبة للسلطات المغربية و لاسيما بعض الأطراف المحسوبة على فرنسا ،فكثر الحديث عن المخاوف التي باتت تثيرها السلطات المغربية عن الثورة الجزائرية باتهامها بالشيوعية تارة و ارتمائها في أحضان الناصرية تارة أخرى، و هذا يبين لنا أن السلطات المغربية باتت تنظر بعين الريب لتوجهات الثورة الجزائرية السياسية و الأيديولوجية ، و رأت بضرورة وضع حد لما كانت تسميه عدوى الناصرية قبل أن تتطور الأمور و تنتقل إلى المغرب الذي كان لا زال مهيئا لبعث العمل العسكري من جديد مع الثورة الجزائرية ضد فرنسا،كل هذه المعطيات جعلت البعض يوجه الاتهام مباشرة إلى السلطات

المغربية بأنها المسؤول عن كل ذلك و بدا البعض يطرح فرضية مؤامرة حيكت بين السلطات الفرنسية و بعض دوائر النظام المغربي حول اختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل بعض قادة الثورة الجزائرية و مؤشر ذلك هو عدول الملك المغربي في آخر لحظة عن اصطحاب قادة الثورة الجزائرية معه إلى تونس في طائرته الخاصة.

و في هذا الجانب هناك عدة أطراف ترجح فرضية المؤامرة حول اختطاف الطائرة بحيث يذكر رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد "بن يوسف بن خدة "احتمال تور السلطات المغربية في عملية اختطاف الطائرة التي كانت تقل بعض قادة الثورة الجزائرية.و قبل ذلك كان " فتحي الديبقد " ذكر أن السلطات المصرية لم تكن مطمئنة لهذه المبادرة و أن جمال عبد الناصر أحس بوجود تدبير مؤامرة في الخفاء بالاتفاق بين بورقيبة و الحكومة الفرنسية و عملاء فرنسا في المغرب .و نصح احمد بن بلة بوجوب توخي الحذر الشديد قبل و بعد هذا الاجتماع المزمع عقده بتونس .و بناء على رأي مسؤول المخابرات المصرية "فتحي الديب "فانه يذكر بان الرئيس المصري جمال عبد الناصر كانت مخاوفه كبيرة من اللقاء المزمع عقده بتونس,من أن يتم الاتفاق على تصفية الثورة الجزائرية بالتعاون مع السلطات الفرنسية.

و من جهة أخرى كان احمد بن بلة هو الأخر قد دعا بعد ذلك إلى ضرورة تشجيع المعارضة المغربية و دفعها إلى إثارة القضية أمام الرأي العام المغربي.و كشف النقاب عن كل ما أحيك في الظلام بين القصر الملكي من جهة و الاستعمار الفرنسي من جهة أخرى.وحمل الملك المغربي محمد الخامس المسؤولية الأولى على ما وصفه بالسكوت الفظيع أمام عملية القرصنة للطائرة المغربية التي كانت تقل قادة الثورة الجزائرية.كما ذكر احمد بن بلة أن العملية تمت بتواطؤ جهات رسمية مغربية.و هذا ما ذهب إليه الملك المغربي نفسه حينما صرح عقب العملية من تونس بأنه لم يعد يثق في بعض أطرافها في الحكومة المغربية و اتهمهم بالتواطؤ مع فرنسا .

2- تداعيات عملية اختطاف الطائرة و آثارها المختلفة:

كان لعملية قرصنة الطائرة المغربية التي كانت تقل قادة الثورة الجزائرية تداعيات على جبهات عدة ,و جاء رد فعل الموقف المغربي مباشرة بعد العملية,بحيث قاطع الملك اللقاء الذي كان مقررا عقده بتونس و عاد مباشرة إلى بلاده , و اعتبر ما قامت به فرنسا مساسا بالسيادة المغربية و بشرفه و كرامة الشعب المغربي,و أن الحل الوحيد لتجاوز الآثار التي ستنجم عن ذلك هو إطلاق سراح الزعماء الجزائريين,و يبدو أن الملك المغربي محمد الخامس فقد ثقته في السلطات الفرنسية ,و قد أبان عن ذلك في التصريح الذي أدلى به مباشرة بعد سماعه خب اختطاف الطائرة بأنه لم يعد يثق في فرنسا,و هدد بالعودة مباشرة إلى المغرب و إعلان الحرب ضدها,كما تحدث عن فقدان الثقة في بعض الأطراف في الحكومة المغربية من سلوك فرنسا هذا,أوفد الملك المغربي إلى فرنسا وفدا يقوده كل من رئيس الحكومة السيد و وزير الخارجية أحمد بلافريج و كذا وزير الدفاع الأمير الحسن مولاي لمطالبة السلطات الفرنسية بإطلاق سراح ضيوف المغرب .غير أن الحكومة الفرنسية لم تستجب لمطالب الوفد الخارجي,و رفضت إطلاق سراح المعتقلين ,و اكتفت فقط بإرسال مبعوث لاستقبال الوفد الذي أرسله الملك المغربي محمد الخامس.

و على المستوى الشعبي فقد جاء رد فعل الشعب المغربي عنيفا و انتفض في جميع المناطق المغربية ,بحيث نظمت مظاهرات و إضرابات و قد عرفت مدينة مكناس أعمال شغب عنيفة ,استمرت طيلة أربعة أيام خلفت مقتل 60فرنسيا,و قد ارجع البعض عملية اختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل وفد جبهة التحرير و ما أعقبها من عمليات التقتيل التي طالت بعض الفرنسيين بمكناس و تخريب مصالحهم و ممتلكاتهم ,إلى هشاشة الاستقلال الذي تحصل عليه المغرب الأقصى.

و من جهة أخرى فان اختطاف الطائرة لم يمر بسلام على الدبلوماسية الفرنسية,بحيث تخوف الكثير من الفرنسيين من تداعيات العملية على مستقبل مصالح فرنسا في شمال إفريقيا,و في هذا الجانب حذر الكاتب الفرنسي بيير كور السلطات الفرنسية من الآثار الوخيمة التي قد تنجم عن العملية,و دعاها إلى ضرورة الإسراع لبعث العلاقات الفرنسية مع المغرب ,و إلا بات الفرنسيون بالمغرب في خطر,فقد أدانت العديد من الدول هذه العملية ,وفي مقدمتها الدول العربية التي طالبت فرنسا بضرورة إطلاق سراح قادة الثورة الجزائرية المختطفين ,و من جهتها قامت الشعوب العربية بمظاهرات شعبية عارمة تنديدا بجريمة القرصنة و لم تتوقف الأمور عند هذا الحد,بل تداعت آثار

العملية لتمس أجهزة السلطات الفرنسية نفسها فقد أدت عملية القرصنة بالقائم بالشؤون المغربية التونسية السيد" آلان سفاري" إلى الاستقالة من مهامه.

كما أخذت العملية أبعادا إعلامية عالمية بحيث تناولتها وسائل الإعلام العالمية، و أصبحت بعد ذلك الثورة الجزائرية حديث وسائل الإعلام العالمية و منها الفرنسية،فقد اعتبرت جريدة لومانيتي « L'Humanité » اليسارية الاختطاف انتهاكا فظيعا للسيادة المغربية عامة و للعلاقات المغربية الفرنسية على وجه الخصوص،لان قادة الثورة الجزائرية كانوا في ضيافة حليف فرنسا و هو الملك المغربي،و اعتبرت هذه الجريدة العملية اعتداء مباشرا ضد الحكومة المغربية ،مشيرة إلى أن ذلك سيضع كل المواثيق و العقود المبرمة بين فرنسا و المغرب موضع مراجعة و إعادة النظر ،حيث حذرت من أن ذلك سيؤدي إلى توسيع دائرة الحرب إلى كامل بلاد شمال إفريقيا و بالتالي ستجد فرنسا نفسها في عزلة كبيرة في المجال الدولي،كما وصفت الصحف الفرنسية العملية بأنها انتهاك للثقة التي وضعها المغاربة في الموظفين الفرنسيين و اعتبرتها عملية صبيانية ، و أنها ستؤدي بفرنسا إلى المأساوية سياسيا ،و رغم إدانة الصحف الفرنسية استقبال المغرب للوفد الفرنسي و وصفته بالمبالغ فيه،إلا أنها بالمقابل اعتبرت اختطاف القوات الفرنسية للطائرة خطأ اخطر بكثير من هفوة السلطات المغربية،معتبرة الموقف الفرنسي خيانة و اهانة من الصعب على الشعب المغربي نسيانها،و بالفعل فقد وجدت فرنسا نفسها عقب عملية القرصنة تعيش أزمة حقيقية في المحافل الدولية و الإقليمية ،بعد اتساع دائرة التنديدات التي رعتها العديد من الدول ضد سياسة فرنسا الاستعمارية التي طبقتها في الجزائر .

و رغم موقف الاحتجاج و التنديد الذي أبدته السلطات المغربية إلا أن الأمور توقفت عند هذا الحد،و لم يكن بمقدور السلطات المغربية أن تذهب بعيدا ،ذلك أن ارتباط السياسة العامة للدولة المغربية الفتية بفرنسا جعل الملك المغربي محمد الخامس يسلك سياسة التهدئة خاصة بعد تهديد بقطع المساعدات المالية التي كانت تقدمها للمغرب في وقت كانت هذه الأخيرة في أمس الحاجة إليها،لذلك سعت الحكومة المغربية للتهدئة و بذلت جهدا كبيرا لمحاصرة العنف الشعبي الناتج عن عملية الاختطاف ،و في هذا المجال قامت السلطات المغربية بتكوين حكومة جديدة في 27اكتوبر 1956 برئاسة "البكاي" من جديد ،و حددت مهامها في العمل على استتباب الأمن بمجموع المغرب و خاصة في مدينة مكناس،و تأكيدا على سعي الحكومة المغربية نحو التهدئة و احتواء الأحداث ،قامت بإرسال وفد دبلوماسي يقوده رئيس الحكومة الجديد"امبي البكاي" إلى باريس

مباشرة بعد تعيينه,كما قامت السلطات المغربية أيضا بتعيين ضباط من الجيش الملكي لمتابعة مرتكبي الحوادث الدموية التي عرفتها مدينة مكناس ,و هددت باستعمال كل الوسائل ضد من يعمل على إثارة الفتن و الفوضى بالمغرب حتى و لو كان الذين قاموا بذلك هم جزائريون بالمغرب.

و يبدو أن أثار العملية كانت مجرد سحابة صيف عابرة بالنسبة للعلاقات المغربية الفرنسية,إذ لم تدم حالة الجمود و التجميد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلا فترة قصيرة فقط بحيث عادت إلى طبيعتها مطلع عام1957,ثم حاول الملك المغربي إعطائها دفعا قويا فبعث برسالة إلى الرئيس الفرنسي بتاريخ 15سبتمبر 1957,عبر من خلالها عن سعادته بعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين بعد التعكير الذي شابها من قبل,كما عبر الملك في رسالته هذه بأن استقبال المغرب لقادة الثورة الجزائرية هو برهان على اهتمامه بإنهاء الحرب الجزائرية و ليس عملا عدائيا ضد فرنسا ,و أن الشعب الفرنسي قد أساء فهم موقف السلطات المغربية ,و قد دعا الملك محمد الخامس الرئيس الفرنسي من خلال هذه الرسالة إلى السياسة التي تعمل على تهدئة شاملة لاعتبارات إنسانية و كذا الصداقة و الثقة التي يجب أن تكون بين البلدين,كما دعاه إلى إحلال التسامح و تجنب الصراع,و العمل لوضع حد لإيجاد حل عادل و إنساني للمشكل الجزائري ,و ذلك في إطار المصلحة الفرنسية العليا و بلدان شمال إفريقيا , و تأكيدا لهذا التوجه فقد تم تأسيس لجنة دولية للتحكيم و المصالحة للنظر في ظروف و ملابسات الاختطاف ,و رغم أن هذه اللجنة عرفت اختلاف في وجهات النظر بين الجانبين إلى أنها زالت دون الوصول إلى نتائج.

و من جهة أخرى و رغم أن السلطات الفرنسية اعتبرت عملية القرصنة انتصارا عسكريا,إلا أن تداعيات العملية أثبتت عكس ذلك تماما,بحيث زادت قوة الثورة الجزائرية بعد ذلك ,فقد أصبح الشعب الجزائري أكثر ارتباطا بالثورة الجزائرية,و برهن على أن الثورة ثورة شعب و ليست ثورة فرد,كما اتسع و زاد تضامن الكثير من الدول معها,بل أن العملية كانت هزيمة سياسية و أخلاقية و تعبيرا صادقا على الوجه الحقيقي لسياسة الاستعمار الفرنسي الذي لا يتوانى في استعمال كل الوسائل بغية وضع حد للثورة الجزائرية,بل أن فرنسا بقيامها بهذه العملية زادت من قوة جبهة التحرير و تمسكها بمطالبها,فقد كان المؤتمر المزمع عقده في تونس فرصة لاحتواء القضية الجزائرية,و جعلها في دائرة الشمال الإفريقي تحت المظلة الفرنسية.

كما أدت عملية الاختطاف إلى فشل بناء الوحدة المغاربية و التي كانت تسعى كل من تونس و المغرب تحقيقها,فكانت العملية بذلك ضربة قاسمة لمشروع الكونفدرالية المغاربية مع فرنسا ,و في

هذا الجانب عبر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في حديث له،بأن الفرنسيين ارتكبوا أخطاء فادحة تم على إثرها إفشال محاولته مع محمد الخامس بتكوين مجموعة فدرالية في شمال إفريقيا،موضحا بأن الرجلين كانا مستعدان لتقديم تنازلات كافية جديرة بأن تعيد السلام إلى الجزائر ،ذلك أن زعيمي البلد كانت لهما نظرة واحدة لسياسة شمال إفريقيا،حيث كان البعض يخشى من ان يكون ذلك عاملا يدفع كلا من تونس و المغرب إلى احتضان الثورة الجزائرية بشكل اكبر و انه لم يعد اليوم حتى لمن يريد أن يؤاخذ المغرب على دعمها للثورة الجزائرية،لان المغرب و حتى تونس لم يعد أمامها خيار يقومان به،و سيتحول سعيهما الذي كان يهدف لبعث التعاون بينهما و بين فرنسا و التضامن مع الجزائر ،إلى التخلي عن ذلك الخيار إلى خيار تضامن الشمال الإفريقي ضد فرنسا.

المحاضرة السادسة :

معركة الجزائر و اضراب 8 أيام

العناوين الفرعية :

1-تطور النشاط الفدائي بمدينة الجزائر.

2-اضراب 8أيام.

3-سياسة الاستعمار في مواجهة الاضراب.

4-نتائج الاضراب.

مقدمة:

لعبت مدينة الجزائر دورا كبيرا في مسار الثورة التحريرية ، وكان لدورها هذا صبغة مميزة من حيث أنها كانت منطقة مميزة هي الأخرى ، فقد كانت تعتبر عاصمة إدارة الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، ومركز تجمع المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية وكذا العسكرية ، كما كانت تشكل اكبر تجمع سكاني نصفهم من الجزائريين والنصف الآخر من المعمرين ، لذلك سيعمل الاستعمار كل مافي وسعه لا بقاء العاصمة هادئة ، في المقابل ستعمل جبهة التحرير على تحويلها عاصمة للثورة التحريرية ،واستجابة لاستراتيجية المواجهة الشاملة التي رسمتها جبهة التحرير من خلال بيان أول نوفمبر وكذا مؤتمر الصومام ايضا ، بحيث ستصبح العاصمة قلعة من قلاع الثورة التحريرية ،وستجتمع فيها كل مظاهر المقاومة العسكرية ،السياسية ، وسيكون لاستراتيجية المقاومة الشاملة التي تبنتها جبهة التحرير في مواجهة العدو في مدينة الجزائر أثرا مهما على الثورة بصفة عامة ، بحيث ستحدث قطيعة نهائية بين الشعب الجزائري والاستعمار ،وستكون سياسة اللاعنف (الاضراب) استراتيجية ثورية فعالة لاتقل أهمية عن المواجهة العسكرية .

1- تطور النشاط الفدائي بعد 1956:

شهدت مدينة الجزائر خلال المرحلة التي تلت مؤتمر الصومام إلى غاية نهاية سنة 1957 تصعيدا خطيرا في النشاط الفدائي وذلك تبعا لإستراتيجية والأهداف التي رسمتها جبهة التحرير بعد مؤتمر الصومام بحيث شهدت مدينة الجزائر تطورا ملحوظا سنة 1956 الأمر الذي جعلها تغير من أسلوب عملها وتطور طريقة نشاطها الفدائي، وذلك تماشيا مع تطور الأحداث ، حيث أصبحت الإستراتيجية التي كانت متبعة من قبل غير مجدية.

لقد كان المنعرج الحاسم لتصعيد النشاط الفدائي بمدينة الجزائر وإعدام الشهيدين أحمد زبانة وعبد القادر فراج يوم 19 جوان 1956، فلم يعد أي شيء يتحفظ منه التنظيم الثوري بالمدينة خاصة وأن المعمرين قد أظهروا ابتهاجا كبيرا لذلك الحادث. وقد تأثر في مقابل ذلك الشعب الجزائري كثيرا، الأمر الذي جعل المسؤولين يصدرون بيانا مفاده أن كل إعدام لمجاهد يقابله إعدام لمائة فرنسي دون وبعد ذلك مباشرة تحركت العناصر الفدائية وكان الرد قويا وسريعا فخلال

الأيام القليلة التي تلت الإعدام تم تنفيذ عدة عمليات فدائية كانت قد خلفت رعبا كبيرا في وسط المعمرين .

وقد وسع النشاط الفدائي من عملياته وأصبح يستهدف متاجر ومقاهي الأوروبيين وكذا تخريب ممتلكاتهم ففي 22 جوان 1956 تم اعتقال حوالي 2000 جزائريوبعد ذلك ارتكبت جريمة ضد الجزائريين في الحادث الذي وقع يوم 10 أوت 1956 بشارع القبس بالقصبة من طرف المتطرفين الأوربيون أدى إلى مقتل 73 مدني والعديد من الجرحى، أصدرت الجبهة عقب ذلك بيانا وضحت فيه موقفها من هذا الحادث، واتهمت السلطات الفرنسية بتواطئها مع العصابات المجرمة التي سمت نفسها (بلجنة الأربعين)، هذه الأخيرة التي تبنت الحادث واعتبرته إنذارا للجزائريين وهددت بقتل 100 جزائري مقابل قتل أوروبي واحد.'

وبعد ذلك مباشرة صعد الفدائيون من نشاطهم وبرز دور المرأة بشكل بارز ،حيث كانت نهاية 1956 منعطفا حاسما وشهدت مدينة الجزائر حوالي 600 عملية فدائية من شهر أفريل1956 إلى نهاية السنة، أصبح حوالي 20 عملية في اليوم، **وقد كانت العملية الفدائية التي نفذت ضد أميدي فروجي من أهم العمليات الفدائية التي شهدها العمل الثوري بالعاصمة** ، و قد كان رد فعل المعمرين عنيفا، أدى إلى مواجهات بين الجزائريين و المعمرين ذهب ضحيتها حوالي 50 جزائري، كما تم تدمير و حرق عشرات المحلات التجارية و كان اغتيال أميدى فروجي ضربة مؤثرة ضد المعمرين و القوات الفرنسية سواء، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تقوم بمحاصرة الأحياء العربية، بحيث أغلقت منافذها وشوارعها وأحاطتها بالأسلاك الشائكة.

3-إضراب 28 جانفي1957:دوافعه وآثاره المختلفة:

لقد كان لنجاح بعض الإضرابات السابقة الذكر صدا كبيرا وكانت إحدى العوامل الهامة التي شجعت قيادة الثورة لاسيما العربي بن مهيدي على البحث عن إمكانية القيام بإضراب شامل ولمدة زمنية طويلة

أ-دوافع الإضراب السياسية:ومن العوامل الأساسية التي دفعت قيادة جبهة التحرير الإعلان عن إضراب 28 جانفي 1957 هو طرح :

– القضية الجزائرية لمناقشتها في الدورة الحادية عشرة لهيئة الأمم المتحدة، ولتحقيق انتصارات في مجال النشاط الدبلوماسي والكشف عن حقيقة القضية الجزائرية كان على قيادة الثورة أن تتحرك وتعمل عملا ما يمكن من خلاله لفت انتباه الرأي العام الدولي حول ما يحدث في الجزائر

– كما عرفت الثورة الجزائرية في النصف الثاني من سنة 1956 أزمتين حادتين كان لهما أثر كبير على الثورة وعلى معنويات الشعب الجزائري، أولى هي اختطاف بعض قادة الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956 ، أما الحدث الثاني فهو تعرض الباخرة (أتوس) لعملية قرصنة من طرف البحرية الفرنسية في 16 من نفس الشهر ، ونتيجة لهذين الحدثين زعمت السلطات الفرنسية بأنها في الطريق للقضاء على الثورة، الأمر الذي دفع قيادة الثورة إلى القيام بعمل يمكن من خلاله دحض تلك الأكاذيب وتفنيد ادعاءات الاستعمار الفرنسي .

ب– الاعلان عن بداية الأضراب مدينة الجزائر:

بعد الاتفاق حول مدة وطبيعة الإضراب تحرك بن مهيدي باعتباره المسؤول الأول عن العمل الفدائي بالمدينة، واتصل يوم مطلع جانفي 1957بقائد المنطقة المستقلة ياسف سعدي وأخبره أن القيادة الثورية قد قررت القيام بإضراب شامل لمدة أسبوع، للبرهنة للاستعمار الفرنسي أن الشعب الجزائري كله وراء الجبهة، ودعا الى ضرورة فتح جبهة قوية للثورة بالمدينة للسيطرة على مدينة الجزائر وجعلها معبد للثورة . لقد كان لمدينة الجزائر في يوم28 جانفي 1957 خلال اليوم الأول من الإضراب بمثابة مدينة الأشباح ، وقد حقق الإضراب نتائج كبيرة وذلك رغم التدخل القوي لقوات الجيش الفرنسي. وقد كان الإضراب سلميا الهدف من خلاله تحقيق أهداف سياسية.

3–سياسة الاستعمار الفرنسي في مواجهة الإضراب:

رغم البيانات التي كانت قيادة الثورة قد نشرتها تبين طبيعة الإضراب على أنه سلمي، إلا أن السلطات الفرنسية ما كان لها أن تضيع هذه الفرصة، فراحت تصفه بالعنف ،وقد قام الوزير المقيم بالجزائر لاكوست في 7 جانفي 1957 بمنح كل السلطات إلى القوات العسكرية بمدينة الجزائر، كما تم جعل السلطات الامنية تحت تصرف الجيش وكلف الجنرال ماسي قائد الفرقة العسكرية العاشرة بهذه المهمة، والى جانب الجنرال ماسي نجد أبرز القادة العسكريين،

والمتخرجين من المدارس العسكرية، مثل عودار بوبيجار ، والجنرال تريتكي وغيرهم ، وقد قدر عدد القوات العسكرية المكلفة بهذه المهمة ما بين 90 ألف جندي إلى 150 ألف جندي.

وقد بدأت عمليات التمشيط والاعتقال عشرون يوما قبل بداية الإضراب ، بحيث قرر ماسي في 8 جانفي 1957 بداية عمليات التمشيط في القصبة، باعتبارها القاعدة الخلفية لكل نشاط بالمدينة، وخلال هذه العملية ارتكبت القوات الفرنسية أبشع الجزائم ضد الشعب الجزائري، فقد تم إيقاف في بداية العملية حوالي 2500 مشتبه منهم 1500 تم أحيلوا إلى المعتقلات ليتعرضوا إلى أبشع أنواع التعذيب.وفي 28 جانفي 1957، صباحا كان عشرات الآلاف من الجنود قد بدؤوا عملهم ضد الإضراب، والطريقة هي اقتحام المنازل بقوة ثم تفتيشها بعد إخراج السكان منها الذين يحشرون في شاحنات عسكرية حيث ينقل على إثرها المشتبه فيه إلى مراكز الاستنطاق والتعذيب

4-نتائج الإضراب وآثاره المختلفة:

حسب السلطات الفرنسية فإن الإضراب قد فشل وفي شهر مارس من سنة 1957 كان الكثير من الفرنسيين يتحدث على أن معركة الجزائر قد انتهت، وقيادة الفرقة العسكرية العاشرة للمصليين وعلى رأسها ماسي كانت ترى أن أهم النتائج المرجوة من التدخل قد تحققت، وهي إفشال الإضراب وإعادة الثقة إلى سكان المدينة.

والحقيقة أن نتائج الإضراب كانت جد ثقيلة على الثورة الجزائرية عامة وعلى التنظيم الثوري بمدينة الجزائر على وجه الخصوص، فهذا الأخير كان قد تعرض إلى التفكيك وتم القضاء على أبرز العناصر الفدائية، وقد تعرض الشعب الجزائري لأشد أصناف القمع والتعذيب، والناجون من الموت كانوا قد التحقوا بالثورة في الجبال ، هذا على مستوى المدينة أما الثورة الجزائرية فقد كانت قيادتها والممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ قد اضطرت إلى الخروج من مدينة الجزائر ومغادرة البلاد، دون أن تأخذ معها أحد أبرز أعضائها وهو الشهيد العربي بن مهيدي الذي ألقي عليه القبض وأعدم في حالة جد صعبة.ورغم هذه المشاكل المترتبة عن الإضراب فقد كان الإضراب جد إيجابي وانتصارا سياسيا رائعا حققته الثورة .

1 – أظهر الإضراب أن الشعب الجزائري موحد وأن الممثل الشرعي والوحيد له هو جبهة التحرير الوطني

2 – استغلت وحدات جيش التحرير الوطني المتواجدة في المناطق الجبلية فرصة اشتغال القوات الفرنسية بالعاصمة، وعملت على تنظيم صفوفها

3 – كان الإضراب قد كشف عن حقيقة الاستعمار الفرنسي الذي أظهر وحشيته من خلال سياسة القمع والقتل الجماعي التي اتبعها ضد الشعب الجزائري فأصبح بذلك الاستعمار الفرنسي محل اتهام.

4 – أهم نتيجة حققها الإضراب هو الآثار التي تركها على المستوى الدولي، فقد وجد المؤتمرون في هيئة الأمم أنفسهم أمام أمر الواقع، الأمر الذي دفعهم إلى المناداة بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية

خاتمة:

لعبت مدينة الجزائر دورا مهما في مسار الثورة التحريرية ، وكان ذلك في إطار إستراتيجية الثورة الشاملة التي حددها بيان الو نوفمبر ، حيث أشار إلى ذروة تكاتف الجهود وتوحيد الصفوف من اجل استرجاع السيادة الوطنية ، وبالفعل فان مدينة الجزائر كانت في الموعد ، حيث كانت إحدى أهم المناطق التي المهمة التي شهدت العمليات المسلحة الأولى عشية اندلاع الثورة التحريرية ، ورغم أن الإدارة الاستعمارية سعت من اجل عزل مدينة الجزائر وجعلها ملجأ آمنا للمعمرين وعاصمة للإدارة الفرنسية ، إلا انها فشلت في ذلك ، حيث ظلت مدينة الجزائر أهم منطقة حساسة بالنسبة للاستعمار وشكلت تهديدا مستمرا ضد القوات الفرنسية طيلة الثورة التحريرية .

ومن جهتها فقد سعت جبهة التحرير الوطني على جعل مدينة الجزائر في مقدمة العمل المسلح الذي كان يخوضه الشعب الجزائري ، خاصة بعد التطور الكبير الذي عرفته الثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام ، حيث شهدت مدينة الجزائر تنظيما ثوريا كبيرا ، كان له الأثر الكبير في دفع عجلة العمل المسلح في المدينة إلى الأمام وأصبح يهدد قوات الاستعمار الفرنسي في المناطق التي كان يعتقد أنها في مأمن من ضربات الثورة التحريرية ، بحيث تحولت مدينة الجزائر بعد من عاصمة للإدارة الاستعمارية إلى عاصمة للثورة الجزائرية .

المحاضرة السابعة:

مؤتمر طنجة 1958 وأثره على الثورة الجزائرية

العناوين الفرعية :

1-ميلاد فكرة مؤتمر طنجة وتطورها.

2-ظروف انعقاد المؤتمر.

3-قرارات المؤتمر.

4-ردود الفعل الفرنسية.

5- مؤتمر طنجة ومكاسب الثورة الجزائرية.

مقدمة:

يعتبر مؤتمر طنجة المنعقد في الفترة (27-30 افريل 1958 ،من اهم المؤتمرات الخارجية التي تناولت القضية الجزائرية ، والذي كان تعبيرا واضحا على التطور الكبير الذي حققته الثورة الجزائرية على المستوى الخارجي ، ورغم الظروف الصعبة التي ميزت علاقات الأطراف المشاركة فيه ،ورغم الضغط الكبير الذي مارسته فرنسا على المؤتمر خاصة على كل من المغرب وتونس ،الا ان المؤتمر قد حقق نتائج مهمة للثورة الجزائرية وتحول في النهاية الى هاجس اخاف السلطات الفرنسية خاصة بعد ان ظهرت جبهة التحرير الوطني كطرف فاعل في المؤتمر وفرضها لمنطقها على قرارات المؤتمر .

1-ميلاد فكرة مؤتمر طنجة وتطورها:

لقد ظهرت فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر يجمع كل من تونس والمغرب الأقصى وكذا جبهة التحرير الوطني، في وقت كانت فيها ظروف وأهداف هذه الأطراف متباينة ،وقد تضاربت الآراء واختلفت حول جذور فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة، وحاول كل طرف تبني فكرة الدعوة إلى هذا المؤتمر، فالوثائق التاريخية تؤكد بأنه المبادرة قد جبهة التحرير الوطني التي دعت إلى في شهر اكتوبر 1957 الى عقد مؤتمر يجمع ممثلي البلدان الثلاثة بهدف تكوين اتحاد مغاربي ، في حين يدعي الطرف التونسي بان فكرة عقد مؤتمر يجمع أقطار المغرب العربي كانت من طرف الرئيس الحبيب بورقيبة، وذلك في 1957 ،الذي دعا إلى تكوين تجمع شمال إفريقي مرتبط بفرنسا ، ومن جهة اخرى يتبنى الطرف المغرب هذه الفكرة ، وذلك في بداية مارس 1958، عندما تحدث حزب الاستقلال في 02مارس1958 عن امكانية توحيد المغرب العربي.

ورغم أن هذه الفكرة كانت في البداية ثنائية (مغربية تونسية) ممثلان في حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستور التونسي الجديد، إلا أن الأمر تطور بعد ذلك إلى إمكانية انضمام جبهة التحرير الوطني، بحيث وجدت هذه الفكرة بعد ذلك ترحيبا من قبل الحكومتين المغربية والتونسية، وقد كانت اللقاءات التي جمعت الاطراف الثلاثة مشجعة على عقد مؤتمر يجمع بلدان المغرب العربي، بحيث أفضت هذه المساعي إلى الإعلان عن عقد مؤتمر بطنجة في 27 أفريل 1958.

2-ظروف ودوافع انعقاد مؤتمر طنجة:

انعقد مؤتمر طنجة بعد حوالي أربع سنوات من اندلاع الثورة الجزائرية، وبعد حوالي سنتين من استقلال كل من المغرب وتونس، وبالنظر إلى الظروف العامة التي عُقد فيها المؤتمر يتجلى لنا وجود تباينا كبيرا بين الأطراف الثلاثة المجتمعة في طنجة، فرغم حضور الكثير من العوامل والمقومات التي كانت تعتبر كمؤشر لنجاح كذا اتحاد، إلا أن شعارات الوحدة التاريخية والدينية واللغوية والاجتماعية و الجغرافية والمصير المشترك، تبين بعد ذلك أنها لم تكن إلا خطبا فضفاضة، استعملت لإثارة العواطف والمشاعر بعيدا عن المواقف الجادة التي تعمل على تجسيدها على أرض الواقع.

والحال أن الواقع السياسي الذي كان سائدا بين الأقطار الثلاثة في هذه الفترة لم يكن مشجعا على إيجاد تفاهم حول فكرة واحدة، فالعلاقات بين الاقطار الثلاثة كان يسودها التذبذب وعدم الاستقرار، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى درجة الجمود، خاصة بعد استقلال البلدين واثر ذلك على العلاقات بين هذين البلدين مع الجزائر من جهة و فرنسا من جهة أخرى،في ظل استقلال هش رهن مستقبل البلدين وجعلهما تابعتين لفرنسا،ورغم أن الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر جاءت من حزب الاستقلال والحزب الدستوري التونسي إلا أنّ العلاقة بين هذين الحزبين لم تكن في أحسن الأحوال هي الأخرى ،يضاف الى ذلك تطور الثورة الجزائرية التي دفعت البلدين الى البحث عن مخرج لهما خوفا من تداعياتها على وضعهما الداخلي ، لذلك فان دعوة حزب الاستقلال إلى عقد مؤتمر طنجة بهدف جاءت تحت شعار إنهاء حالة الحرب في الجزائر، وان اخذت مظهر الوساطة لحل القضية الجزائرية، ودفع فرنسا لقبول هذه الوساطة لحل القضية الجزائرية وخاصة بعد التطورات الخطيرة التي عرفتها منطقة المغرب العربي عقب قصف قرية ساقية سيدي يوسف في 8فيفري 1958،فاستغلت السلطات التونسية والمغربية هذه التطورات التي أصبحت تعيشها منطقة المغرب العربي، وبدأت تضغط على فرنسا لإنهاء حالة الاستعمار في البلدين ، فكانت الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة بمثابة توجيه إنذار للسلطات الفرنسية ودفعها لحل للقضية الجزائرية على المستوى الرسمي قبل أن تحول إلى الشعوب وعندئذ تجد فرنسا نفسها أمام مشكل اخطر يصعب عليها بعدئذ حله.

ويبدو أن سعي البلدين لعقد هذا كان محاولة منهما لإبعاد جبهة التحرير الوطني عن "تأثيرات القاهرة" التي أضحت تشكل قلقا كبيرا لفرنسا وايضا لكل من تونس والمغرب. كما كان لبروز تجارب وحدوية في المشرق العربي مثل الوحدة المصرية السورية وكذا تجربة الوحدة الأردنية العراقية عاملا اخر لعقد هذا المؤتمر ،خاصة في فترة امتازت بـ[illegible] العلاقات المصرية المغربية .كل ذلك يبيّن أن الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة كان محاولة لتكوين اتحاد على شاكلة الاتحادات الحاصلة في المشرق العربي، وبالتالي جعل مؤتمر طنجة آلية لحل القضية الجزائرية حلا سلميا ضمن كونفدرالية المغرب العربي، بمعنى ان عقد هذا المؤتمر كان الهدف منه تشكيل قطبي وحدوي عربي قوي موازٍ للقطب الذي كانت تقوده مصر في المشرق العربي ،أي جعل "طنجة قاهرة ثانية".

4-جلسات مؤتمر طنجة وقراراته:

انطلقت أشغال مؤتمر طنجة في 27 أفريل 1958 واستمرت لمدة أربعة أيام بين الأحزاب الثلاثة، وحضره كل من حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي الجديد وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وقد كان المؤتمر ذا أهمية بالغة لكونه يمثل أكبر وأهم الحركات السياسية الفاعلة والحاكمة في الأقطار الثلاثة، الأمر الذي جعل المؤتمر يؤخذ طابعا رسميا شعبيا معا ،وقد تضمن جدول اعمال المؤتمر نقاطا منها حرب الجزائر وانعكاساتها على منطقة المغرب العربي ،وكذا دعم المعسكر المغربي لفرنسا ،والوسائل العملية للتّعجيل باستقلال الجزائر ،وتصفية الاستعمارية من المنطقة ،وشاكل الحدود واخيرا وحدة المغرب العربي.

وقد دارت نقاشات حادة بين مختلف الأعضاء المشاركة في المؤتمر، وطفا الخلاف بين الأطراف الثلاثة ، خاصة حول مرتكزات المؤتمر وأهدافه، حيث كان الوفدان المغربي والتونسي يركزان على مشروع الوحدة المغاربية والبحث عن سبل الاستقرار والأمن في المنطقة، على أن يكون ذلك بحل القضية الجزائرية وفق تصوريهما ،ومن جهته طالبت جبهة التحرير الوطني من وفدي المغرب وتونس ضرورة توضيح الموقف بصراحة تجاه الثورة الجزائرية .

4- ردود فعل السلطات الفرنسية تجاه قرارات مؤتمر طنجة:

انتهى مؤتمر طنجة في اليوم الأخير من شهر أفريل 1958 وخرج بقرارات اعتبرت أرضية لمستقبل المغرب العربي،ورغم محاولة كل من تونس والمغرب طمأنة السلطات الفرنسية بكون المؤتمر لا يعد تكتل عدائي ضد فرنسا في المنطقة، بل فرصة لإحلال السلام في شمال إفريقيا ، وذلك من خلال احترام مصالح كل الأطراف، إلاّ أنّ السلطات الفرنسية رفضت فكرة مؤتمر طنجة منذ البداية، وشنت حملة سياسية ودعائية ضده، متهمة البلدين بالوقوف خلف الثورة الجزائرية، وقد جاءت ردود فعل السلطات الفرنسية تجاه مؤتمر طنجة سريعة وشنت حرب إعلامية ضده ،كما أبدت السلطات الفرنسية قلقها من قرارات المؤتمر، وخاصة القرار الدّاعي إلى تأسيس حكومة جزائرية، وحذرت فرنسا البلدين من مخاطر تداعيات قرارات المؤتمر على تطور الأوضاع في المنطقة، وبأنها لن تبق صامتة أمام اما هذه القرارات اليت اعتبرتها بمثابة "بيان حرب" ضدها

5- مؤتمر طنجة ومكاسب الثورة الجزائرية:

بغض النظر عن الأهداف المختلفة بين الوفود الثلاثة المؤتمرة، فإن جبهة التحرير الوطني قد تمكنت من تحقيق بعض المكاسب للثورة الجزائرية ،وكانت أولى هذه المكاسب إعلامية، فقد كان للمؤتمر صدآ إعلاميا كبيرا وذلك من خلال العدد الكبير لوسائل الإعلام الدولية التي حضرت المؤتمر ،الأمر الذي جعل بعض الدول الغربية الكبرى تحت السلطات الفرنسية على ضرورة إيجاد حل للقضية الجزائري ،كما مؤتمر طنجة كان قد منح مكانة سياسية كبيرة لجبهة التحرير الوطني ،ليس فقط باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري فقط بل أعطى لها مكانة على المستوى المغاربي والدولي، وبالفعل فقد اعتبرت فرنسا قرارات المؤتمر نجاحا سياسيا كبيرا لجبهة التحرير الوطني، واصبحت قوة سياسية مؤثرة على شعوب المنطقة بكونها القائد القوي لمعركة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي.

وفضلا عن ذلك فإن مؤتمر طنجة كان بوابة القضية الجزائرية نحو التدويل، وأعطى لجبهة التحرير مكانة دولية أكثر مما كانت عليه، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تعتبر المؤتمر بمثابة "هزيمة ديان بيان فو في الميدان السياسي

والأهم من كل ذلك فان جبهة التحرير قد تمكنت من فرض "الطابع العربي" لمؤتمر طنجة، ودفعت كل الطرفين المغربي والتونسي إلى إبداء مواقف صريحة تجاه الثورة الجزائرية،حيث كانت ترى ان القصير طرق انهاء الحرب في الجزائر هو دعم الثورة الجزائرية ، وقد كان دعوة المؤتمر إلى مواصلة الحرب في الجزائر وحق الشعب الجزائري في الاستقلال تاكيدا لفرض الجبهة لموقفها ، وبالتالي تمكنت من تحويل المؤتمر من "مؤتمر سلام" إلى "مؤتمر حرب".كما كان دعوة المؤتمر إلى تأسيس حكومة جزائرية انتصارا كبيرا للقضية الجزائرية، اذ لم يكن تحقيق هذا المطلب سهل المنال نظرا لأهميته وتداعياته على العلاقات الفرنسية المغربية التونسية،بحيث كان من الصعب تحقيقه امام الضغط الفرنسي الرافض لأي دعوة لدعم الثورة الجزائرية.

خاتمة:

ونخلص في الاخير وبالنظر إلى القرارات النهائية التي انتهى إليها المؤتمرون يمكن القول بأن جبهة التحرير الوطني تمكنت من فرض تصورها لفكرة وحدة المغرب العربي وآليات تحقيق ذلك، وأفشلت تصوري الوفدين المغربي والتونسي، فالدعوة إلى استمرار الحرب حتى استقلال الجزائر والمطالبة بتأسيس حكومة جزائرية، وإدانة كل إشكال الدعم الغربي للسياسة الفرنسية بالجزائر، كل ذلك كانت مكاسب مهمة بالنسبة للثورة الجزائرية، وتمكنت جبهة التحرير التي كانت دعيت في آخر الأمر لحضور المؤتمر إلى طرف أساسي ومهم فيه، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تبدي مخاوفها مما قد ينجر عن هذا المؤتمر، واتهمت ممثلي تونس والمغرب بالضعف أمام موقف جبهة التحرير، التي تمكنت حسب التقارير الفرنسية من تحويل مؤتمر طنجة إلى إعلان حرب ضد فرنسا في المغرب العربي.

المحاضرة الثامنة :

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958

العناوين الفرعية :

1-ظروف وعوامل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية.

2-التاسيس.

3-ردود الفعل.

4-التشكيلات المتعاقبة على الحكومة المؤقتة.

5-الاهداف.

مقدمة:

بعد مرور حوالي اربعة سنوات من اندلاع الثورة التحريرية ، وبعد التطورات والانتصارات التي حققتها هذه الاخيرة ، وكذا الإخفاقات والصعوبات التي عرفتها فيالكثير من المجالات ، كان لابد من مرحلة جديدة تستجيب لمعطيات راهنة ،لذلك جاء تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 ، كمؤسسة ثورية يمكن لها ان تحقق ذلك ،وبالفعل فقد جاءت هذه الحكومة تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد في القاهرة أوت 1957 ، والذي منح لجنة التنسيق والتنفيذ الضوء الاخضر بالتحضير لتأسيس حكومة جزائرية مؤقتة، وذلك بهدف استكمال المؤسسات الثورة ،ووضع السلطة الفرنسية امام الأمر الواقع ، بعد كانت تصرح دائما أنها لم تجد مع من تتفاوض، وطبعا فان تأسيس هذه الحكومة كان استجابة لاهم هدف من اهداف الثورة التحريرية الا وهو إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة التي حاول الاستعمار الفرنسي نفي وجودها.

1-ظروف وعوامل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

أ-الظروف الداخلية:

-تطور الثورة الجزائرية:

الى سنة 1958 كانت الثورة الجزائرية قد مر على اندلاعها اربعة سنوات ،و رغم المشاكل والتحديات التي واجهتها ، إلا انها تمكنت من تخطي تلك الصعاب ، واصبحت واقعا فرض نفسه على العدو ، وهذا يعني ان الثورة الجزائرية كانت قد وصلت مرحلة النضج ،لذلك فان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان في المحصلة تعبيرا طبيعيا لتلك التطورات التي حققتها الثورة، و كان على هذه الاخيرة ان تواجه تحديات المرحلة القادمة خاصة بعد وصول ديغول الى الحكم.والحقيقة فان الثورة الجزائرية ،كان عليها تحسين اداتها وذلك بعد عجز مؤسساتها الموجودة عن حل مشاكلها ، خاصة بعد بروز مشاكل داخلية بين اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ،نتيجة غياب الثقة وانعدام التجانس بين أعضائها، اقضى ذلك الى خلق ازمة داخل الثورة سنة 1957 ، وفشلت لجنة التنسيق والتنفيذ تفشل في حلها ، مما دفع ببعض اعضائها التفكير في انشاء حكومة جزائرية لتحقيق نوع من الانسجام والوحدة بين اعضاء قيادة الثورة ، وكآلية لحل مشاكل الثورة بصفة عامة

وخاصة مشكل قيادة الثورة التي اصبحت تهدد الثورة .وفضلا عن ذلك فان إعلان حكومة وطنية شرعيةكان تجسيدالاستراتيجية الثورة بموجب بيان اول نوفمبر الذي كان من اهم اهدافها هو العمل على استرجاع السيادة الوطنية ، بإعادة بناء الدولة الجزائرية المغتصبة فيجويلية 1830

- **مواجهة استراتيجية العدو:**

ومن جهة اخرى فان تأسيس الحكومة المؤقتة كان بدافع وضع استراتيجية قوية لثورة لمواجهة تحديات العدو خاصة بعد وصول الجنرال ديغول الى الحكمة بموجب انقلاب 13 ماي 1958 ،هذا الاخير الذي كان مصمما على انقاذ الجزائر الفرنسية والاحتفاظ بها .وبالفعل فقد شكلة مرحلة حكم ديغول تهديدا خطيرا للثورة من خلال الاستراتيجية التي وضعها للقضاء عليها والتي شملت جميع الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية ،ففي الميدان العسكري عفت الثورة مشاكل عدة في عهده بعد بناء خطي شال وموريس ،مما جعل الثورة تحرم من الامداد بالسلاح من الخارج، وفي نفس الوقت قام ديغول بوضع مخططه الميداني الذي كلف بتنفيذه الجنرال شال والذي اثر بشكل كبير على الثورة الجزائرية ،وجعل جيش التحرير يتعرض لخسائر كثيرة من الأرواح فخلال سنتي 1958 و 1959 خسر جيش التحرير ما يقارب من 80% من عناصره فقد في فيما يعرف بمعارك الحدود.

وفي الجانب السياسي عمل الجنرال ديغول كل ما في وسعه للقضاء على الثورة ،وتنفيذا لسياسته هذه دعا في صيف 1958 الى اجراء استفتاء حول دستور للجمهورية الخامسة ينظم في 26سبتمبر 1958من نفس السنة ، كما حاول ديغول تشتيت صفوف الثورة ، بادعائه مرة بانه لم يجد من يحاوره لحل القضية الجزائرية ، ومرة اخرى حاول ان يلعب على شرعية التمثيل للشعب الجزائري ، رافضا ان تكون الجبهة الممثل الوحيد للشعب الجزائري ، بمعنى وجود عدة اطراف تمثيلية لقضية الشعب الجزائرية طبعا .وهذا كان بهدف اضعاف الثورة واختراا صفوفها ،وقد تأكد هذا من خلال طرحه مشروع سلم الشجعان في 23 سبتمبر 1958 ،لذلك كان على قيادة الثورة(لجنة التنيق والتنفيذ) العمل على إيجاد جهاز سياسي قوي وتوفير أداة شرعية ورسمية مستعدة لمباشرة المفاوضات والعمل لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية ،وتفنيد مزاعم ديغول ويحرجه ويجعله اما

الامر الواقع ، وفي نفس الوقت مواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول، على المستويين السياسي والعسكري وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.

- الاوضاع الاجتماعية:

لقد كان الإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للمكان الجزائريين خصوصا بعد توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين قصد عزلهم عن الثورة ، وقد تجسد هذا المسعى في السياسة الديغولية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تلخص بعد ذلك في مشروع قسنطينة سنة 1958 الذي كان يهدف إلى عزل الثورة الجزائرية عن الشعب الجزائري وخلق طبقة برجوازية تتحدث باسمه ، والحقيقة فان ذلك قد اضر بالثورة الجزائرية وفي نفس الوقت اثر علىالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري بشكل كبير فكان على الثورة ان تعمل على التخفيف من هذه المأساي ، وذلك لايمكن الوصول الى تحيه مالم يكون للثورة قيادة شرعية توسع علاقاتها مع الخارج قصد الحصول على مزيد من التأييدوبالتالي والدعم.

ب-الظروف الخارجية:

لقد كانت معركة جبهة التحرير واسعة النطاق وكانت في الخارج كما في الداخل ،سياسية ودبلوماسية كما هي عسكرية ، ودون شك فان المعارك الخارجية (السياسية والدبلوماسية) كانت تتطلب وجود مؤسسة سياسية قوية من حيث الهيكلة والتنظيم والاداء وهذا ما تأكدت منه لجنة التنسيق و التنفيذ، واصبحت تفكر بجد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لموجهة تحديات خارجية اصبحت تشكل مشاكل اخرى امام الثورة ، كالضغوطات التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من قبل مصر وكذا تونس والمغرب الأقصى حيث بدا وان النظامين الاخيرين قد خضع لضغط فرنسي رهيب جراء دعمهما للثورة ، ادى الى حد قصف فرنسا قرية ساقية سيدي يوسف التونسية في يوم 08 فيفري 1958 .

وكل هذه التطورات دفعت كل من تونس والمغرب ببعث فكرة ندوة مغاربية، والتي ستنفذ بطنجة المغربية بين 27 و29 أفريل 1958،هذه الندوة جعلت من استقلال الجزائر شرطا لحل "

الصراع الجزائري الفرنسي"، كما اعترفت الدولتان بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية،ويبدو ان ذلك قد جعل فرنسا ودفعها الى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا، وفي هذا الإطار حاولت كسب نظامي تونس والمغرب وعزل جبهة التحرير عنهما، فقام ديغول بتقديم تنازلات لصالح البلدين لذلك فان تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية كان ضرورة لمواجهة الحرب الدبلوماسية الفرنسية، وقصد الاستفادة من الصراع الدولي والوضع في المغرب العربي الذي كان يستلزم إنشاء هيئة سياسية تتمتع بطابع رسمي ذي صبغة شرعية لها وزنها، تكون في مستوى حكومة.ونتيجة لهذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى الحكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا، وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بجملة المفاوضات وإيجاد تسوية سليمة

2-تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

تعود جذور تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى سنة 1956 ، وذلك بعد اقدام فرنسا على اختطاف الطائرة التي كانت تقل بعض قادة الثورة الجزائرية في 22 اكتوبر 1956 ،و ذلك ردا على هذا العدوان الذي كان الهدف منه هو القضاء على الثورة الجزائرية ،وقد تبلورت بعد ذلك فكرة تأسيس هذه الحكومة بعد التطورات التي عرفتها الثورة داخليا وخارجيا،ففي المؤتمر الثاني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة في الفترة الممتدة من 20-27 اوت 1957، طرح مسالة تسيس حكومة ، وتقرر بموجب ذلك تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ التحضير لذلك .

وبالفعل ففي مطلع سنة 1958 اصبح العمل على ايجاد جهاز جديد لقيادة الثورة اكثر من ضرورة ، وذلك لتجاوز الخلاف الذي اصبح يسود قادة الثورة وحتى يعيد الثقة بين افرادها ،وتفعيلا لذلك صرح فرحات عباس بسويسرا في 8 فيفري من نفس السنة بان تأسيس حكومة جزائرية هو قيد الدراسة ،وفي 04 أفريل 1958 أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة ولهذا الغرض قامت بتأسيس لجنة لدراسة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي ستقوم بإجراء استشارات ودراسات التقارير المقدمة من قبل بعض ادة الثورة الجزائرية ، كما قامت هذه

اللجنة باستشارات حول الموضوع، وقد أفضت هذه الاستمارات والتقارير إلى شبه اجتماع على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وملائمة الظروف الداخلية والخارجية .

وقد استغلت جبهة التحرير الوطني فرصة انعقاد مؤتمر طنجة في نهاية افريل 1958 ، وطرحت مطلب تأسيس حكومة جزائرية في المنفى على المؤتمر، ورغم الصعوبات التي وجدتها في فرض هذا المطلب على المؤتمر الا انها تمكنت في الاخير من فرضه وكان من اهم القرارات التي افتكتها الثورة الجزائرية من هذا المؤتمر ،بحيث وافق المؤتمرون على هذا المطلب شريطة ان تستشار كل من تونس والمغرب لإقامة حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ،وبعد تسارع الاحداث وخاصة وصول الجنرال ديغول الى الحكم ،اصبحت فكرة تسيس هذه الحكومة مفروغ منها ، وقامت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم09 سبتمبر 1958 بالفصل التام في مسألة الاتفاق على إنشاء الحكومة بالمنفى، بعد ذلك اطلعت لجنة التنسيق والتنفيذ الدول الشقيقة بذلك بهدف الحصول على تأييدها واعترافها، وق تم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة ، حيث قام بتلاوة بيان تأسيس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس.

3- ردود الفعل المختلفة تجاه تأسيس الحكومة المؤقتة:

لقد كان الاعلان عن تأسيسالحكومة المؤقتة حدثا سياسيا بارزا ومنعطفا حساما فيمسار الثورة الجزائرية ، لذلك فقد تباينت ردود الفعل تجاه هذا الحدث بين مؤيد ومعارض وملتزم الصمت، وقد جاءت اولى ردود الفعل من قبل الدول العربية ، فاعترفت بها بعد الاعلان عنها مباشرة كل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة، ثم الجمهورية العراقية فالمملكة الليبية ثم دولة باكستان ثم ليبيا ،كما توالت بعد ذلك الاعترافات بها ،وقد حظيت باعترافات من بلدان المغرب العربي وبلدان المشرق العربي ماعدا دولة لبنان، وبعض دول آسيا مثل الصين الشعبية، كوريا الشمالية الفيتنام، أما الاستعمار الفرنسي فكان له نبأ تأسيس الحكومة ضربة قاسية لأنه كان يدعي عدم وجود مفاوض شرعي للشعب الجزائري، لذلك صممت الحكومة الفرنسية وعلى رأسها الجنرال ديغول نمج الجزائر بصفة نهائية بفرنسا.

4-تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 - 1962:

عرفت الثورة الجزائرية ثلاثة حكومة مؤقتة دامت الاولى من 19 سبتمبر 1958 الى جويلية 1959، والثانية من 1959 الى غاية1961 ، وتراسهما السيد فرحات عباس ،وضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية أربعة عشر وزيرا ونائبين للرئيس و 3 كتاب دولة ، وقد حرص الجميع على ان تكون متشكلة من جميع الحساسيات السياسية المتواجدة داخل الصفوف جبهة التحرير الوطني ،وذلك حفاظا على مبدأ الوحدة الوطنية التي دعا إليها مؤتمر الصومام ، كما يعود سبب اختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة إلى أسباب استراتيجية وسياسية، لحنكته السياسية ،وكونه شخصية معتدلة مقارنة مع غيره من قادة الثورة ،والحقيقة أن رئيس الحكومة السيد فرحات عباس لم يكن يتمتع بالسلطة الفعلية، فالقرارات كانت تتخذ في مختلف هيئات جبهة التحرير الوطني بصفة جماعية، أما السلطة الفعلية، فالقرارات كانت تتخذ في مختلف هيئات جبهة التحرير الوطني بصفة جماعية.

اما الحكومة المؤقتة الثالثة فقد جاءت بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جانفي 1960 ،ونتيجة لبعض المشاكل التي اعترضت نشاطها ،بحيث لم تصل إلى وضع وثيقة للنظام الداخلي لتحديد المسؤوليات وضبط المهام في النصف الأول من سنة 1961 ،فتوترت العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، هذه الأخيرة قدمت استقالتها في 15 جويلية 1961 ،وعين على راسها السيد بن يوسف بن خدة، نتيجة اطلاق سراح أحد الطيارين الأسرى سببا مباشرا في الاستقالة، لهذا استدعى المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع يوم 15 أوت 1961، مما دفع باستقالة هيئة الأركان العامة ،هذه الأخيرة اتهمت رئيس الحكومة ونائبه بان الأول غير متشبعبايديولوجية الثورة وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية .وقد استمرت الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية من سبتمبر 1961 الى اوت1962،وعرفت هذه الحكومة الكثير من الصعوبات الداخلية مما اضطر بن يوسف بن خدة الى تقديم استقالة الحكومة المؤقتة أثناء اجتماع

المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ،خاصة بعد تطور الاحداث ودخول اطراف الثورة في صراع فيما بينهم .

5-أهداف الحكومة المؤقتة:

لم تكن الظروف وحدها هي التي دفعت اده الثورة الى تأسيس هذه الحكومة بل كان تأسيسها ايضا بناء على دراسة ومن اجل تحقيق جملة من الاهداف فرضتها تطورات الثورة الجزائرية ، ويظهر ذلك من خلال التصريح الرسمي للتأسيس أو من خلال تقارير أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ومنها تجاوز بعض المشاكل التي عرفتها قيادة الثورة ، وذلك من خلال ايجاد مؤسسة تحقق الانسجام والوحدة داخل الثورة،وكذا التأكيد على ان جبهة التحرير الوطني هي قائد هذه الثورة الجزائرية، وبأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، كما كان الهدف من تأسيس هذه الحكومة هوفضح ادعاء فرنسا بانها لم تجد من تحاوره لحل القضية الجزائرية ،وبان الاطار السياسي الشرعي المخول له تمثيل الشعب الجزائري هو الحكومة المؤقتة،وبانها مستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية طبقا للشروط التي حددها بيان أول نوفمبر 1954، والتي أقرها مؤتمر الصومام سنة 1956،ومن جهة اخرى فان تأسيس هذه الحكومة جاء لمواجهة سياسة دبغول الخارجية،وتقوية النشاط الدبلوماسي الخارجي بهدف التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الرأي العام العالمي إلى جانبها، ودون شك فان تأسيسالحكومة المؤقتة جاء استجابة لمطلب تاريخي واكده بيان اول نوفمبر وهو إعادة بعث للدولة الجزائرية بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام1958، وسعي جبهة التحرير إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة لبسط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي.

المحاضرة التاسعة :

مفاوضات ايفيان1962 واستقلال الجزائر.

العناوين الفرعية :

1-المفاوضات السرية.

2-المفاوضات الرسمية.

1- اللقاءات السرية1955-1959:

بدات الاتصالات بين ممثلي الثورة الجزائرية وممثلي فرنسا داخل الجزائر ،وقد اكتست هذه الاتصالات طابعا سريا وغير رسمية ، وكانت بمثابة جس النبض وتعرف كل طرف على نوايا ومكامن واهداف الطرف الاخر وخاصة الطرف الفرنسي الذي كان يعمل على اضعاف الثورة وضربها في الداخل والخارج ونشير هنا الى جبهة التحرير الوطني وكانت مستعدة لمثل هذه اللقاءات ،وهذا عملا بماجاء في بيان اول نوفمبر الذي تضمن ، وتجسيدا لهذه الاستراتيجية عقد ي 16 فيفري 1955 اول اجتماع بين مصطفى بن بوالعيد وممثل فرنس وكان رائدا في الجيش الفرنسي ، وقد تجددت اللقاءات سنة 1956 بعد ان توقت حوالي سنة ، فكان اول لقاء في العاصمة بين مبعوث الحكومةالفرنسية اندري ماندوز وممثلي الثورة الجزائرية عبان رمضان وبن خدة ، وكانت جبهة التحرير الوطني قد اظهرت خلال هذا اللقاء استعدادا للتفاوض على قاعدة الاستقلال التام للجزائر مما ادى الى فشل هذا اللقاء .

والى جانب هذه الاتصالات كانت هناك لقاءات اخرى خارج الجزائر ، منها اللقاء الذي عقد بالقاهرة في 10 افريل 1956 ، جمع ممثل جبهة التحرير الوطنيمحمد خيضر -الذي رافع على الاستقلال التام للجزائرقبل أي مفاوضات -، بمبعوثي غي مولي جورج غورس وجوزيف بيقارة ،وقد دعا الوفد الفرنسي في هذا اللقاء وقف اطلاق النار ،تنظيم انتخابات ،ثم اجراء المفاوضات ، ونظرا لتباين الرأيين بين الطرفين فشل هذا اللقاء ، وبعد ذلك جرى لقاءان اخران في كل من بلغراد في جويلية 1956 وجمع بين بيار كومان ممثلاللحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني احمد فرنسيس ومحمد يزيد ، وكان لقاء سريا ومباشر ، وقد تجدد اللقاء مرة اخرى في 2 سبتمبر 1956 بروما ، وجمع كل محمد يزيد وخيضر وعبد الرحمن كيوان عن الجبهة ، وكومان وكازيل وبيار هربولتعن فرنسا ، وقد عرض الطرف الفرنسي الحكم الذاتي فانتهى اللقاء بالفشل ، وبعدذلك تجدد اللقاء ببلغارد في 22 سبتمبر من نفس السنة ، ومثل الوفد الجزائري كل من محمد خيضر ولمين دباغين ،ومرة اخرى فشل اللقاء وذلك بعد قيام فرنسا باختطاف الطائرة التي كانت تقل القادة الخمس

للثورة في 22 اكتوبر 1956 ، وانقطعت اللقاءات بين الطرفين الى غاية جوان 1957 حيث تجدد اللقاء بين الطرفين في تونس ، وانتهى هذا اللقاء ايضا بالفشل لتباعد وجهة نظر الطرفين .

2- المفاوضات الرسمية:

لقد كان وصول الجنرال ديغول الى الحكم سنة 1958 الامل الاخير بالنسبة للاستعمار الفرنسي وخاصة الكولون في الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، ومن اجل تحقيق هذا الحلم عمل ديغول كل مافيوسعه،مناستراتيجية عسكرية تمثلت في المخططات العسكرية ومناورات بكافة أشكالها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعيةمثل مسلم الشجعان –إيجاد قوة ثالثة ، مشروع قسنطينة،ومخطط شال – تقوية الأسلاك المكهربة على الحدود الاستعانة للقضاء على الثورة ،لكن دون جدوى ،وفي ظل هذه الظروف ، ازداد الوضع السياسي والاقتصادي في فرنسا تأزما ، ولم يبق لديغول من مجال لقلب الهزيمة العسكرية إلى انتصار سياسي سوى الدعوة للشروع في مفاوضات مع الحكومة المؤقتةللجمهورية الجزائرية ،وقد بدا التلميح الى ذلك من خلالخطابه في 1959/09/16 المتضمن تقرير المصير ،الاندماج في الاتحاد الفيدرالي او الانفصال ، وكان ديغول في مناورته هذه قد دعا الى وقف اطلاق النار قبل الحديث ان تقرير المصير ، مما دفع بالحكومة المؤقتة بالرد في بيان اذاعته في 1959/9/28 ، رفضت من خلاله ما تضمنه خطاب ديغول ، واكدت تمسك الشعب بالاستقلال وطرحت نفسها ممثلا له ، مؤكدة بانها مستعد للتفاوض باسمه ، وبعد ذلك اضطر ديغول الى عرض التفاوض على قادة الثورة الجزائرية في 10 /1959/10 والعمل من اجل انهاء الحرب، ثم اردف ذلك العرض بالدعوة بشكل رسمي وعلني عبر الخطاب الذي ألقاه يوم 14 جوان 1960 إلى المجلوس حول طاولة التفاوض.

-اتصالات مولان التمهيدية:

بعد خطاب ديغول في 14 جوان 1960 الذي دعا فيه قادة الثورة الى باريس للتفاوض لحل القضية الجزائية ووقف الحرب كان من الطبيعي ان تلبي هذه الدعوة الحكومة المؤتة ، وبناءة على ذلك كلفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيدين محمد الصديق بن يحي و أحمد بومنجل لإجراء محادثات في 25 جوان 1960 بمدينة مولان الفرنسيةمع الطرف الفرنسي المكون مزدوجي موريس والجنرال هوميرديكاسلينو استمرت هذه المحادثات إلى غاية 29 جوان من نفس الشهر غير أنها

باءت بالفشل بعد أن تأكدت نوايا فرنسا السيئة والخلافات الواضحة بين الطرفين حول العديد من القضايا التي أراد فيها الفرنسيون إملاء شروطهم سعيا للتعجيل بوقف إطلاق النار لا غير،منها وقف الحرب ثم تقرير المصير ،كما ان الحكومة الفرنسية وقفت موقف الاستعماري العنيد و رفضت كلية ان يكون الوفد الجزائري ندا في هذه المحادثات ،مما اضطر الوفد الجزائري الى ايقاف المحدثات والعودة الى تونس ،وقد قابلت الحكومة المؤقتة شروط ديغول هذه بالرفض ،مما ادى الى فشل اللقاء لعدم جدية ديغول ،ورغم ذلك فقد اصدرت الحكومة المؤتة في 1960/7/4 بيانا الى الشعب الجزائري اكدت فيه بانه رغم فشل محادثات مولان الا انها فضحت نوايا فرنسا وانها مستعدة لبعث هذه المحادثات ان تخلت فرنسا عن شروطها السابقة ،والملاحظ هنا ان هذه المحادثات كانت من اهم مراحلال اتصالات الرسمية، وبغم فشلها الا انها اظهرت بان الطرف الفرنسي اصبح يبحث عن مخرج له من هذه الحرب .

وبعد تطو الاحداث خاصة بعد مظاهرات11 ديسمبر 1960 التي وقعت في العديد من المدن الجزائرية رافضة لسياسةالاستعمار الفرنسي معلنة تاييدها للحكومة المؤقتة ،وتزايد الاعترافات الدولية بالحكومة المؤقتة ، وكذا انتصار القضية الجزائرية في هيئة الامم المتحدة ،اضطرت حكومة ديغول على العودة إلى طاولة المفاوضات ، وبمساعي سويسرية ممثلة في شخص أوليفيلانغ ،حيث تجددت اللقاءات بين وفدي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في لوسارنونيوشاتلفي 23 ديسمبر 1960 ، وكانت سرية والهدف منها هو التحضير التالتحضير الى تنظيم لقاءات رسمية وعلنية ،فكان اللقاء الاول في 20 فيفري 1961 بمدينة لوسارن والثاني في نيوشاتا في 5 مارس من نفس السنة ، وقد مثل الوفد الفرنسي في جورج بمبيدو رفقة برونودو لوسن في حين مثل الوفد الجزائري الطيب بولحروف واحمد بومنجل ،وطرح الطرف الفرنسي في هذا اللقاء ضمانات لتقرير المصير ،منها مناقشة مفهوم وشكل السلطة المؤقتة ، و الدعوة الى اشراك اطراف اخرى في المفوضات و، كان الهدف هو عرقلة المفاوضات ،خاصة عندما اصر على ضرورة الاتفاق على هدنة ووقف الحرب قبل الشروع في اية مفاوضات ، وكذا تمسك الوفد الفرنسي بالقواعد العسكرية في الجزائر ،وكانت النقطة التي افاضت الكاس هي قضية الصحراء ، الامر الذي رفضه الطرف الجزائري الذي كان يرى ان الصحراء لا نقاش حولها، مما جعل اللقاء ينتهي الى عدم

التفاهم بين الطرفين ،وقد تجدد اللقاء بين الوفدين في 5 مارس 1961بحضور نفس الاشخاص الذين حضروا اللقاء السابق ،ودار نقاش حاد بين الوفدين خاصة فيما يخص الصحراء ، كما تم طرح مسالة ضمنات تطبيق المصير وقف اطلاق النار وهدنة مؤقتة .

-مفاوضات ايفيان الأولى:

كان من المرتقب إجراءها في 7 أفريل1961 لكنها تأخرت نتيجة وضع فرنسا السياسي الذي ازداد تازما ، بالإضافة إلى رفض جبهة التحرير فكرة إشراك أطراف أخرى في المفاوضات عندما أفصح لوي جوكس في 1961/3/31 عن نية حكومة بلاده اشراك الحركة الوطنية الجزائريةبالإضافة إلى حادثة اختيال رئيس بلدية افيان و ما تلاه من أحداث نتيجة الضغط الذي أظهره المستوطنون المتصلبون بمواقفهم المنادية بشعار "الجزائر فرنسية"، وقد ذهبوا أبعد من ذلك بأن أسسوا منظمة إرهابية: منظمة الجيش السري o.a.s، كما حاول أنصار الجزائر فرنسية من الجنرالات المتطرفين من أمثال صالان و جوهو و زيلر وشال الإطاحة بالرئيس ديغول في 22 أبريل1961 مما عرّض المفاوضات إلى التأجيل إلى غاية يوم 20 ماي 1961 بمدينة ايفيان ، حيث اضطر ديغول الى التخلي عن مسالة اشراك الحركة الوطنية في المفاوضات واظهر استعدادا كبيرا للتفاوض مع الجبهة بهدف التخلص ن المشكل الجزائري الذي اصبح يقلقه ،وقد ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم صحبة بسعد دحلب ومحمد بن يحي والطيب بلحروف واحمد فرانسيس واحمد بومنجل والرائدين احمد قايد وعلي منجلي وكان رضا مالك المتحدث باسم الوفد ، اما الوفد الفرنسي فقد ترامنه لويس جوكس ،وكانت الحكومة الفرنسية قد طرحت توقيف العمليات الحربية لمدة شهر ، وتحويل المعتقلين من جزيرةايكس الى قصر نوركان حتى يسهل الاتصال بهم،واطلاق سراح 6000 معتقل خلال شهر ،وتخذت هذه الاجراءات من طرف واحد تعبيرا عن صدق نيتها ، ورغم الجلسات العديدة من 20ماي الى 13 جوان 1961 ، الا ان الوفدين لم يتوصلا الى تفاهم حول القضايا الجوهرية إذ اصطدمت مرة أخرى بإصرارالطرف الفرنسي بمناقشة ملف وقف إطلاق النار بمعزل عن بقية الملفات، والمساس بالوحدة الترابية للجزائر في إطار سياسة فصل الصحراء ، ومسألة محاولة فرض الجنسية المزدوجة للفرنسيين الجزائريين ، إلا أن الطرف الجزائري رفض المساومة على المبادئ الأساسية التي أقرها بيان أول نوفمبر 1954، الأمر الذي دفع بالمبعوث لوي جوكس رئيس الوفد

الفرنسي تعليق المفاوضات يوم 13جوان 1961، مع الابقاء على الاتصال بينهما استعدادا لمواصلة المفوضات فيما بعد .

- مفوضات لوغران 20-28 جويلية 1961 :

بعد توقف مفاوضات ايفيان وقعت عدة احداث اثرت على مسار المفوضات منها حملة جبهة الوطني ضد محاولة فرنسا تقسيم الجزائر،بحيث قامت الحكومة المؤقتة بحملة دبلوماسية في الخارج ودعت الشعب الجزائري الى الوقوف ضد التقسيم عبر عن ذلك في مظاهرات 5 جويلية ضد التقسيم واقتطاع الصحراء ، وكذلك الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان العامة ،واحداث بنزرت في 6 جوان 1961 ،والتي ادت في18 جويلية بالقوات التونسية دخول قواتها الصحراء الجزائرية مما جعل الحكومة المؤقتة تستاء من ذلك ، وبعد ذلك تقرر الشروع في المفاوضات في 20 جويلية 1961 بمدينة لوغران ، وقد غاب عن الوفد الجزائر هيئة الاركان العامة بسبب الخلاف مع الحكومة المؤقتة ، وبسبب تباعد الرئ بين الطرفين في هذا اللقاء ،منها الخلاف حول الطابع التمثيلي للحكومة المؤقتة ، وقف القتال ، الاقلية الاوربية ،مما جعل المفاوض الجزائري يبادر هذه المرة إلى تعليق المفاوضات بسبب إصرار الحكومة الفرنسية على التنكر لسيادة الجزائر على صحرائها مروجة لمغالطة تاريخية مفادها أن الصحراء بحر داخلي تشترك فيه كل البلدان المجاورة وبهدف ضرب الوحدة الوطنية و إضعاف الثورة وتأليب دول الجوار عليها ، و بذلك علقت المحادثات نظرا لتباعد وجهات النظر بين الطرفين لاسيما فيما يخص الوحدة الترابية.

- مفاوضات ايفيان الثانية:

رغم فشل المفاوضات السابقة بين فرنسا والحكومة المؤقتة الا انها حققت الكثير من التقدم ،واضحى من الواضح ان فرنسا ستعترف بالامر الواقع ، ولذلك تجددت اللقاءات السرية بعد ان تجاوزت الحكومة المؤقتة خلافاتها مع هيئة الاركان العامة،ولم تباشر الحكومة المؤقتة اتصالاتها إلا بعد أن تحصلت على اعتراف صريح في خطاب الرئيس الفرنسي شارل ديغول يوم 5سبتمبر 1961 ضمنه اعتراف فرنسا بسيادة الجزائر على صحرائها ،وعلى إثر ذلك تجددت اللقاءات التحضيرية ،فكان لقاء بال الاول 28/29 اكتوبر 1961 ، والذي دام عشرة ايام ، ومثل الوفد الجزائري محمد بن يحي ورضا مالك ومثل الوفد الفرنسي برونو دولوس وكلود شاي ، تركز القاء حول الصحراء وقضية الاقلية

الاوربية والمرحلة الانتقالية والقواعد العسكرية ، وبعد اللقاء التحضيري الاول تواصلت المباحثات في مدينة بال للمرة الثانية في 9 نوفمبر 1961جمعت رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي بـ شايي ودو لومن عن الطرف الفرنسي و في ، 23 و 30 ديسمبر 1961 التقى سعد دحلب بلوي جوكس في مدينة لي روس لدراسة النقاط الأساسية و مناقشة قضايا التعاون وحفظ النظام أثناء المرحلة الانتقالية ومسألة العفو الشامل.

ومع مطلع سنة 1962 كشفت المنظمة السرية شاطها لافشال المفاوضات واحس ديغول انه لافائدة من التماطل ،ومع ذلك تمسكت فرنسا بالتقسيم والمطارا والتجارب النووية ، واستمرت الاتصالات واللاءات السرية بين الطرفين الى غاية نهاية جانفي جرى لقاء ثاني بين دحلب ومالك جوكس 29/28جانفي 1962، وكان هذا اللقاء اخر محادثات ماقبل المفاوضات النهائية بين الطرفين .

-محادثات روس 11-1962/02/19:

كانت هذه المحدثات سرية ،لكنها لم تكن كسابقاتها ، لكونها كانت واسعة حيث جرت بين وفدين مهمين مثل الوفد الجزائري كريم بلقاسم محمد يزيد سعد دحلب بن طوبال وعشرين خبيرا ومثل الوفد الفرنسي لويس جوكس وروبير بورون ، وكان الغرض من هذه الجولة التوصل الى اتفاق شامل ينتهي بالتفاهم حول عقد ندوة رسمية نهائية تتوج بوقف القتال، وكان ديغول في هذه الفترة لايريد تعقيد الامور وانهاءالمشكل بسرعة ، ومع ذلك فانها لم تكن سهلة ،اذ كان لابد من الفصل في كل القضايا المطروحة كوقف اطلاق النار والضمنات الخاصة بذلك ،واطلاا سراح المعتقلين السياسين ، والتعاون الفرنسي الجزائري ،وقضية الصحراء الجزائرية ، وكذا قضية والاقلية الفرنسية .

وبخصوص التعاون الفرنسي الجزائري :تم الاتفا على المبادئ العامة للتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي بسهولة ،وكانت الصعوبة في تقدير مدة مساعدة فرنسا للجزائر ، اما بخصوص الصحراء فقد تخلت تمسكت فرنسا بحقوقها في الشركات الاجنبية ، ودار نقاش حاد حولها،وحول الارباح الناتجة عن استغلال النفط، في حين كانت المسائل العسكرية،ومسالة الاقلية الاوربية،قد اظهر الطرف الفرنسي تشددا بخصوصهما ، كما تم الاتفاق على منح فرنسا تسهيلات في مجال الاتصلات الجوية وامكانية الهبوط في بعض المطارت الجزائرية الخلاف كان حول مهلة القوات الفرنسية المقدرة بـ 56 الف جندي

وقد حددت المرحلة الانتقالية بثلاثة الى ستة اشهر ،وتتشكل الهيئة التنفيذية المؤقتة من لجنة مراقبة الانتخابات حول تقرير المصير ووقف اطلاق النار ،وان تكون ذات طابع عسكري ويوقع جنرال فرنسي ومسؤول عن الجبهة ،و بعد اخذ ورد توصل الى النصوص الاولية يوم 19 فيفري 1962 ،و بعد أن ضمن المفاوض الجزائري تحقيق المبادئ الأساسية و السيادية خلال المفاوضات و مصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة على مسودة محادثات لي روس لصالح الاتفاية في دورته لاستثنائية المنعقد في 22-1962/2/27 ، بحيث جاءت عملية التصويت بـ 45 صوتا مقابل اربعة اصوات ضد الاتفاقية ،وهم اعضاء هيئة الأركان العامة بومدين قاي احمد علي مدجلي مختار بويزم أي 5/4 ،أبدى الوفد الجزائري استعداده للدخول في مفاوضات نهائية ورسمية في مدينة ايفيان الفرنسية ، حيث مثل الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم وسعد دحلب و محمد الصديق بن يحي ، ولخضر بن طوبال واحمد يزيد وعمار بن عودة رضا مالك و الصغير مصطفاي ، اما الوفد الفرنسي فكان يتكون من لوي جوكس وروبير بيرون ، و برنار تريكو و بريتو دو لومن و كلودشايبي والجنرال دو كماس ،وامتدت هذه المفاوضات من 7 الى 18مارس 1962، وبعد القيام بالعديد من التعديلات كان لابد من ايجاد عنوان لهذه النصوص وتم في الاخير تسميتها "محادثات ايفيان"،وتوجتبإعلان توقيع اتفاقيات ايفيانو إقرار وقفإطلاقالنار وإقرار مرحلة انتقالية وإجراء استفتاء بتقرير المصير.

قائمة المراجع:

1-أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة 1871 إلى ثورة خريف التحرير 1954م**، المجلد الثاني، ترجمة: جمال قاطمي وآخرون، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008م.

2-احسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص.222

3-أحمد مخساس، **الحركة الثورية في الجزائر**، ت. محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003م.

4-بن بلة أحمد،**مذكرات أحمد بن بلة**،بقلمروبرتميل متر.العفيفاالأخضر،بيروت،دارالآداب، 1979.

5-بوعزيز يحي، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948**.

6-حربي محمد، **الثورة الجزائرية "سنوات المخاض"**، ترجمة: نجيب عياد.

7-خيثر عبد النور وآخرون، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

8-الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، جزءان ، دمشق ، 2001.

9-زغيدي ، محمد لحسن **مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1956-1962)** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1989.

10- زوزو عبد الحميد، **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية وثورة التحرير على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر، 2004م.

11- عمار أوزقان، **الجهاد الأفضل**، دار القصبة، الجزائر، 2005م.

12- الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958**، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009م.

13- فرحات، عباس **ليل الاستعمار** ، ت أبو بكر رجال ، المحمدية ، المغرب .

14- مدي أحمد، **الثورة الجزائرية و الإعلام** ،ط2 منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1995.

الزبيري محمد العربي،**الثورة الجزائرية في عامها الأول** ،ط1 ، قسنطينة 1984.

15- مريوش أحمد ، **محاضرات في تاريخ الجزائر 1900-1954م**، ج2، كنوز الحكمة، الجزائر 2013م.
16- ناصر محمد ، **الصحف العربية الجزائرية من 1847الى 1954** ، ط2، ألفا نوزاين ، الجزائر ،2000م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Harbi Mohamed ,FLN , Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962), Alger : Naqd-ENAI.
2-Kaddache Mahfoud, L'Histoire de NationalismeAlgérienne question Nationaleetpolitique en Algérie (1919-1951)
3-M'hamedYousfi, l'Algérie en Marche ,l'organisationsecrète, Alger 1985.
4-Robert Aron, Les origines de la guerre d'Algérie, Paris ,Fauyard , 1962.